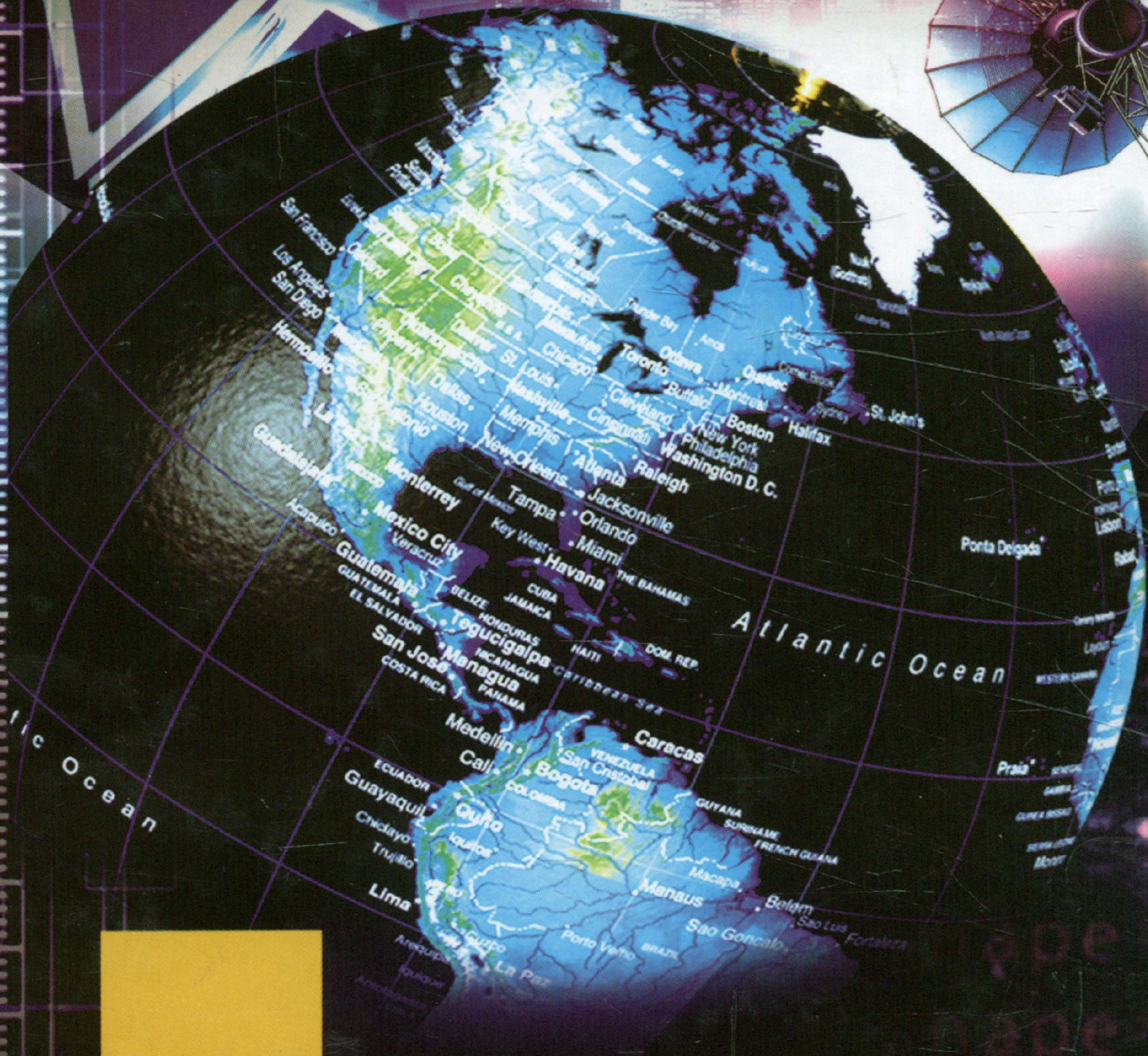
العميد الدكتور سامي ريحانا

العَالم في مَطالع القرن 21



NOBILIS INTERNATIONAL

العالم
في مطالع
القرن الحادي والعشرين

(2)

العميد الركن سامي ريحانا
دكتور في التاريخ

العالم
في مطالع
القرن الحادي والعشرين

الجزء الثاني

- النظام العالمي الأوحد أمام الصعوبات
- الاتحاد الأوروبي إلى أين؟

نوبليس

اسم الكتــاب: العالم في مطالع القرن 21

رقم الجــزء: الثاني

المــؤلـــف: الدكتور سامي ريحانا

قيـاس الكتـاب: 14 × 24

عدد الصفحات: 200

عدد صفحات المجموعة: 864

مكــان النشـر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبِليس

تلفاكس: 961 (1) 58 34 75

هـاتـــف: 961 (1) 58 11 21 - 961 (3) 58 11 21

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولـى: 2009

EAN 9786144030271

ISBN 978-614-403-027-1

الفصل الثالث
النظام العالمي الأوحد أمام الصعوبات

مع نهاية القرن الماضي برز تحوّل في الأنظمة الدولية أثّر على مفاهيم التوازنات في العالم، وهو ولادة ما سُمِّي بـ«النظام العالمي الجديد». فأمام اتحاد سوفياتي متفكّك، وروسيا خارجة من نظام اشتراكي تتلمّس طريقها نحو نظام ليبرالي، واقتصاد السوق، ودولة صينية لم تكد تتمكّن من تأمين تغذية شعوبها حتى سبقتها التكنولوجيا الحديثة، وأوروبا حائرة تعمل على جمع صفوفها وتوحيد اقتصادها بهدف التأثير في السوق اقتصاديًا وسياسيًا، ويابان توصّلت إلى دفع اقتصادها قدماً دون أن تتمكّن من اتّباع سياسة عسكرية واستراتيجية واضحة في العالم؛ أمام هؤلاء جميعاً يبدو الجبّار الأميركي وكأنّه اللاعب الوحيد في هذا الملعب الضخم. فتأثيره الدولي وإمكانيات نقل قواته

بسرعة ونشرها في أيّة بقعة من العالم، واقتصاده القوي والمسيطر، وغياب الموازن له، يدفع إلى الاعتقاد بأنّه ركّز فعلاً نظامه الأوحد المهيمن على العالم. والتوازن الدولي القائم على التحالفات والعداوات المتغيّرة باستمرار، والذي ساد أوروبا وآسيا وسُمِّي «رقصة الديناصورات»، يبدو أنّه في طريقه إلى الزوال.

وممّا لا شكّ فيه أنّ النظام الأوحد أفضل للاستقرار الدولي والإقليمي والمناطقي من سياسة توازن الرعب والحرب الباردة، وأنّ هذا النظام تمكّن من حلّ أمور عديدة في العالم، وهو في طريقه لحلّ أمور أخرى، كما سجّل نجاحات كبرى في ضبط الساحة الدولية. لكنّ هذه النجاحات تبقى لمصلحته ومصلحة الدول التي تدور في فلكه. لذلك، فإنّ دراسة نقدية لإنجازاته، تدفع إلى التساؤل:

هل ستتمكّن الولايات المتحدة من فرض نظامها في المستقبل؟

وهل ستترك لها باقي القوى العالمية هذا التمايز؟

وما هي تأثيرات النظام الجديد في الأزمات المتصاعدة في العالم؟

فبالفعل انزاح الستار عن أزمات إقليمية في العالم كلّه لم تجد حلولاً بعد:

- فالجبّار السوفياتي المتفكّك خلق أزمات في روسيا ويوغوسلافيا والبلقان والقوقاز.

- وأوروبا الموحّدة تعترض سبيل واشنطن رغم التنسيق معها.

- والشرق الأقصى

يتحرّك، من يابان مسيطرة اقتصاديًا إلى صينٍ متطوّرة عسكريًا إلى فيتنام وكوريا الشمالية رافضتين للهيمنة الأميركية.

- والشرق الأوسط لم يتمكّن من سلوك طريق السلام الشامل والعادل رغم الدعم الأميركي الواضح، إنّما المنحاز إلى إسرائيل.

- والصومال والخليج العربي وأفريقيا وأفغانستان والعراق وباكستان.

وغيرها من الأزمات التي تعترض سبيل النظام الجديد وتؤخّر سيطرته. فشرط النظام الأوحد هو تجنيب البشرية الويلات، والعمل على وقف الحروب، وحلّ الأزمات المحلية والدولية بطريقة تملأ الفراغ في المؤسسات الدولية القائمة. والواضح أنّ الولايات المتحدة لم تفعل ذلك حتى الآن، ربّما عن تقصير وربّما عن قصد.

وقبل التطرّق إلى الصعوبات الحاليّة المعترضة لهذا النظام، نرغب في التلميح إلى القدرة القومية الأميركية التي جعلتها مؤهّلة للعب دور الحكم في هذا الكون.

أولاً: عوامل القدرة القومية في الولايات المتحدة

نقصد بعوامل القدرة القومية، الوسائل والإمكانات البشرية والمادية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية والجيوستراتيجية التي تشكّل قوّة الدولة وتمكّنها من تبوأ المركز المرموق في العالم. وتدخل هذه العوامل في حساب مركز الدولة العالمي وقدرتها على التأثير في مجرى الأحداث الدولية

وفاعليتها في تغيير مسارها[1].

من هذه العوامل ما يشكّل قوة للدولة بمقارنتها مع باقي الدول، ومنها ما يشكّل عامل ضعف وتخلّف. إلا أنّ الثابت والأكيد هو أنّ قدرة الدولة ومدى استقلالها وفاعليتها يتعلّقان بإمكانيتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من مواردها، وحيازتها مواداً أولية تفوق حاجتها وتمكّنها من ممارسة ضغوط على الأسواق الخارجية. هذا علاوة على قدراتها العسكرية والاستراتيجية والتكتية التي قد تدفعها في تيار المغامرات العسكرية، مهدّدة السلام العالمي أو قالبة مقاييس التوازن فيه، ومدى صداقاتها الدولية وأحلافها ومعاهداتها مع باقي الدول.

من هذا المنطلق، نرى أن الولايات المتحدة تشكّل أبرز قوى عظمى في العالم اليوم. فهي تملك قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية هائلة، وصداقات دولية، لا سيّما لدى الدول المؤثّرة في أوروبا والعالم الأول، تمكّنها من فرض سيطرتها وحكمها على القسم الأكبر من الأحداث العالمية. وقَوِيَ هذا الدور مع غياب الجبّار الثاني، أي الاتحاد السوفياتي، وعدم بروز نظام دولي جديد قادر على موازنة تأثيراتها.

بداية، سنتعرّض في دراستنا للمعطيات الثلاثة التي تحدّد القدرة القومية للدولة وهي:

- المعطيات الديمغرافية والجغرافية.

(1) أريك موريز، مدخل إلى التاريخ العسكري، دار الإرشاد، بيروت، 1970، ص 131- 138.

- القدرة الاقتصادية.

- القدرة العسكرية.

إضافة إلى الصداقات والتحالفات الدولية.

أ- المعطيات الديمغرافية والجغرافية

تمتدّ الولايات المتحدة على مساحة 9372615 كلم مربع، أي بمعدل 6,9% من مساحة العالم، وهي الدولة الرابع في العالم من حيث المساحة. مجموع حدودها 12007 كلم منها 8892 مع كندا و3115 مع المكسيك، و19924 كلم من السواحل منها 3329 على المحيط الأطلسي و12265 على الباسيفيك و2624 لخليج المكسيك و1706 للمتجمّد الشمالي[1].

في الطبيعة

تنتشر في الولايات المتحدة مجموعتا سلسلة جبال في غرب البلاد وشرقها موازية للسواحل وتحوطان منخفضاً سهليًّا يقطعه نهر الميسيسيبي من الشمال إلى الجنوب مع مجموعة سهول واسعة جدًّا، وجبال، ووديان، وخلجان غنية، وغابات كثيفة. وتبلغ مساحة السهل الداخلي 2,800,000 كلم مربع، ويرتفع بين 250 و300 متر عن سطح المحيط، وهو مرويّ بغزارة.

أعلى الجبال هو Mont Rainier (4418 متراً) جنوب سييرا نيفادا.

في شمالها مجموعة من البحيرات الكبرى تشكّل، مع نهر الميسيسيبي، محور نظام

(1) Dominique et Michèle FREMY, Quid, Laffont, Paris, 1991, p. 953.

الريّ للبلاد. هذه البحيرات تشكّل بحراً داخليًّا واسعاً صالحاً للملاحة تبلغ مساحته 246100 كلم مربع. يبلغ طول الميسيسيبي مع رافده الميسوري 6230 كلم، بمعدل جريان 20 ألف متر مكعب بالثانية، ويمكنه نقل 400 مليون طن بضائع سنويًّا[1].

تعتبر الولايات المتحدة البلد الزراعي الأول في العالم بحيث يمكنها ممارسة ضغوط سياسية بواسطة المواد الغذائية على دول العالم. فالأراضي الزراعية تغطي 57% من المساحة العامة موزّعة كما يلي:

- 191 مليون هكتار أرض صالحة للزراعة.

- 244 مليون هكتار غابات دائمة.

- 80 مليون هكتار مراعٍ.

- 4 ملايين هكتار زراعات مختلفة.

أي ما مجموعه 519 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ترويها سلسلة أنهار ذات منسوب مرتفع، وهي بغالبيتها صالحة للملاحة النهرية.

في الديمغرافيا

بلغ عدد سكان الولايات المتحدة عام 2005 حوالي 298,2 مليون نسمة منهم 75,1% من البيض 12,3% من السود، و3,6% من الآسيويين، و0,9% من السكان الأصليين وفي الأسكا، و0,1% في هاواي وجزر الباسيفيك، و5,6% مختلف، و2,4% من أصل إسباني ولاتيني، مع توقّعات

(1) Encyclopédie QUILLET,France 1981, vol III, p. 2315.

لوصول العدد إلى 350,1 مليون في العام 2025. فهي تتبوّأ المركز الرابع بمعدل 4,9% من المجموع العالمي[1].

ورغم اتساع الأراضي الزراعية، لا تشكّل نسبة العاملين في القطاع الزراعي سوى 3% من مجموع السكان العاملين. وهنا تكمن القوة الاقتصادية والصناعية والتجارية للبلاد بسبب التعويض عن نقص اليد العاملة الزراعية بتحسين الوسائل والطرق المستعملة، بما فيها المكننة. وهذا ما يساهم في رفع المستوى المعيشي للشعب بصورة عامة.

يقطن في المدن والتجمّعات السكانية 75,2% من عدد السكان، منهم 9,2% في مدن يفوق عدد سكانها المائة ألف نسمة. ويعيش في الخارج 3,784,000 نسمة.

اللغة الرسمية هي الإنكليزية مع لغات مناطقية أخرى أبرزها الإسبانية والألمانية والإيطالية والفرنسية.

غالبية السكان من البروتستانت مع كاثوليك وطوائف أخرى كالمعمدانية والميتوديّة Méthodiste واليهودية في نيويورك، والإسلام والبوذية.

تسود السكان أحياناً مشاكل عرقية وطائفية أبرزها العداوات المتأصّلة بين البيض والسود التي تتحوّل عامة إلى اشتباكات دامية. كما تعرضت البلاد، وما تزال إلى هجمات إرهابية كان أكثرها دموية الهجوم ضد برجي التجارة

(1) انظر الملحقين رقم 11 و12.

Quid, 2006, Robert Laffont.

العالمية في العام 2001.

ب- القدرة الاقتصادية

تتبوّأ الولايات المتحدة المركز الأول دون منازع في الاقتصاد العالمي. وكانت توقّعات محافظي «مجلس الاحتياط الفيدرالي» ورؤساء بنوك الاحتياط أن يكون عام 2008 عام تقدّم آخر في الاقتصاد، يكون فيه التضخّم أقلّ، وتواصل فيه ظروف السوق المالية توفير وضع يؤدي إلى المحافظة على النمو الاقتصادي المعتدل والازدياد في فرص التوظيف[1].

ففي الأول من آذار من العام 1994. ارتفع سعر صرف الدولار إزاء المارك ومعظم العملات الرئيسية في الأسواق الأوروبية والأميركية بعدما أعلنت وزارة الخارجية في واشنطن أنّ إجمالي الناتج المحلي حقق نموًّا نسبته 7,5% في الربع الأخير من عام 1993. وهذا يعتبر أعلى معدل نموّ منذ الربع الأول من العام 1984[2].

إنما، ومنذ العام 2005 بدأ سعر صرف الدولار الأميركي يتراجع أمام العملة الأوروبية فبلغ سعر اليورو في العاشر من كانون الثاني من العام 2008 دولارً وستة وأربعون سنتاً[3].

وإذا دخلنا في التفاصيل لاحظنا أنّ الولايات المتحدة تملك أول قدرة شرائية وبائعة في العالم بما يعادل 12% للاستيراد و13% للتصدير من

---

(1) Quid, 2006, op. cit, pages 1914-1915,.

(2) الحياة، العدد 11338، الأربعاء 2 آذار 1994، الملحق الاقتصادي، صفحة 9.

(3) نشرة البنك المركزي في لبنان بتاريخ 10/ 1/ 2008.

التبادل التجاري العالمي، أي 795 مليار دولار لعام 2005. وهي تملك إمكانات ضخمة للتأثير على الأسواق العالمية، خاصة في المواد الغذائية[1]:

- المركز الأول عالميًّا في الذرة الصفراء والفوسفات والأخشاب.

- الثاني في الحبوب والفحم والغاز الطبيعي والبترول واحتياط الفحم والنحاس واحتياط اللينيت والقطن والليمون والخنزير والذهب.

- المركز الثالث بالنسبة للقمح والشعير والنحاس والبترول والرصاص واليورانيوم.

- المركز الرابع في الإنتاج البقري والبطاطا والنبيذ والبوكسيت.

- المركز الخامس في الزنك.

- المركز السادس في قصب السكر والحديد واللينيت والبوتاس واحتياط الغاز الطبيعي.

- المركز التاسع في احتياط البترول والثاني عشر بالنسبة للأرزّ.

وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الأولى عالميًّا في مجالات إنتاجية أخرى: الصويا (60% من الإنتاج العالمي) الذرة الصفراء (42%)، الحمضيات (30%)، القطن (16,9%)، القمح (15%)، اليورانيوم (46%)، الغاز (40%)، الفحم (24%)، البترول (4,3%)، الكهرباء (40%).

(1) إحصاءات عام 2005. المستند Quikd 2006, op. cit.

- النقل الجوي: 30 شركة طيران، 1/ 3 النقل الجوي العالمي.

- سكك الحديد: 15132 قطاراً، الشبكة الأولى في العالم، أي 330 ألف كلم، 1/ 3 الشبكة العالمية.

- النقل البحري الداخلي: الأول في العالم، بمعدل عشرة آلاف باخرة سنويًا بحمولة 57,6 مليون طن.

- النقل البري: الأول في العالم، 6 ملايين كلم من الطرق، 80 ألف منها أوتوسترادات؛ و190 مليون سيارة منها 35 مليون للنقل الثقيل.

- الكهرباء: الإنتاج السنوي 2805 مليار كليووات، قسم منها من إنتاج 112 مصنعاً نوويًا.

- الغاز الطبيعي: 40% من الاستهلاك العالمي، واحتياطي يبلغ عام 1991 4760 مليار متر مكعب، وإنتاج سنوي يبلغ 505 مليار متر مكعب.

- البترول: الاحتياطي يبلغ 3580 مليون طن مع تصدير خام ومكرّر بمعدل 41,9 مليون طن لعام 1990.

أما موازناتها منذ الثمانينات فهي مفصّلة في الملحق الرابع عشر[1].

ومقارنة اقتصادها مع اقتصاد الدول الأخرى في الملحق الخامس عشر[2].

---

(1) انظر ملحق رقم 14: أرقام موازنات الولايات المتحدة من 1980 إلى 1991.

(2) انظر ملحق رقم 15: مقارنة اقتصاد الولايات المتحدة مع دول العالم.

وتبدو صورة الاقتصاد الأميركي إيجابية في أهم إحصاءات اقتصادية منذ أزمة أسواق السندات الدولية، إذ أعلنت وزارة العمل في واشنطن أن عدد الوظائف الأميركية ارتفع في شباط 1994 بمقدار 217 ألف وظيفة، مقابل تراجع 2000 وظيفة في الشهر الذي سبقه، كما استقرّ الدولار بالنسبة للمارك وارتفع بالنسبة لليَنْ[1].

ج- القدرة العسكرية

يعتبر الجيش الأميركي أبرز قوّة عسكرية في العالم، لاسيّما مع غياب الجيش السوفياتي، الذي كان يوازنه من خلال حلف وارسو. وتكمن قدرة الجيش الأميركي في أسلحته النووية الاستراتيجية وفي إمكانيات نقل قوّاته إلى أيّة منطقة في العالم (Projection of Power) وفي القوات العسكرية التقليدية المتطوّرة.

وندرج في هذا الإطار المعلومات التالية عن هذه القوّات[2]:

1- الأعداد

يبلغ عدد القوات العسكرية الأميركية وفق إحصاءات 2004 ما مجموعه: 2182000 مقاتل، منهم 685000 مدني، جيش البر: 480000، البحرية: 551000، رماة البحرية: 199600، القوى الجوية: 359000، احتياط: 1,237,700.

(1) الحياة، العدد 11341، السبت 5 آذار 1994، الملحق الاقتصادي، صفحة 10.

(2) Quid 2006, Dominique et Michèle FREMY, Laffont, op.cit, page 1411.

2- القوات النووية الاستراتيجية البحرية

أسطول غواصات مسلّحة بصواريخ باليستية (36 غواصة منها 16 حاملة صواريخ بوزايدون C3، أي ما مجموعه 256 صاروخاً).

12 غواصة حاملة صواريخ Trident 1 يبلغ مداها 7300 كلم، أي ما مجموعه 192 صاروخاً، مع إمكانية تصنيع غواصة منها كل عام وتطوير الصاروخ لبلوغ مدى 11 ألف كلم.

سلاح الجو الاستراتيجي

- 100 صاروخ ICBM[1]، منها 450 مينتمن 1و2 برأس واحد، و500 مينتمن 3 و50 Peacekeeper.

- 21 أسطولاً قاذفاً أي 372 قاذفة استراتيجية.

- 54 أسطول تموين أي 706 طائرات.

- 6 أساطيل استطلاع.

مع نظام متكامل للرادار البعيد والمتوسط والقريب المدى، وطائرات رادار متطوّرة EC 121 عابرة للمحيطات، وأقمار صناعية (عدد 643) للإنذار المبكر تحرّك الصواريخ المضادّة للصواريخ.

وفي مجال تحديث الأسلحة النووية الأميركية، طلبت إدارة الرئيس جورج بوش، في السادس والعشرين من تموز من العام 2007، من الكونغرس السماح بتمويل برنامج لتحديث أسلحة نووية أميركية للمحافظة على مصداقية استراتيجية الردع في البلاد. وحمل الاقتراح، المقدّم من وزارات الخارجية

(1) Inter- Continental Ballistic Missile.

والطاقة والدفاع، عنوان «أمن قومي، وأسلحة نووية- المحافظة على الردع في القرن الحادي والعشرين»[1].

وذكرت الوزارات الثلاث بأن الرئيس بوش كان قد أمر في العام 2001 بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الأميركية بين عامي 2001 و2012 لجعلها من ستة آلاف إلى ما بين 2200 و1700. ورأت الإدارة الأميركية أن هذا العدد كافٍ، إنما ينبغي تحديثها.

وكانت الولايات المتحدة قد باشرت مع روسيا، في بداية شهر تموز من العام 2006 مشاورات حول تقليص ترسانتيهما النوويتين «إلى أدنى حد»، من دون تحديد أرقامٍ لها.

وتساءل المراقبون: في وجه من تحدِّث الولايات المتحدة ترسانتها النووية؟

علاوة على ذلك، ما زال الرئيس الأميركي جورج بوش في الخامس عشر من كانون الثاني، من العام 2008[2] يصرّ على نشر درعٍ صاروخية معترضة للصواريخ عابرات القارات، تتألف من عشرة صواريخ في بولندا، وتركيز رادار متطور في دولة تشيكيا، مبرراً ذلك بالخطر الذي تمثله إيران لجهة تطويرها للطاقة النووية.

ويتألف مشروع الدرع المضادة للصواريخ الذي يؤمن اعتراض جميع الصواريخ الباليستية المعادية من[3]:

(1) وكالات الأنباء العالمية، واشنطن، 26 تموز 2007.
(2) 15 كانون الثاني 2008 هو تاريخ إدراج هذه المعلومات في هذا العمل.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 24 آب 2007.

1- قمر اصطناعي للإنذار مجهّز بكاشف أشعة ما دون الحمراء يكشف إطلاق الصاروخ المعادي.

2- رادار للإنذار المبكّر.

3- مركز قيادة مع رادار لنطاق الترددات (السينية) يقدّم للحاسوب الذي يوجه المعركة مسار الصاروخ المعادي.

4- قمر اصطناعي للتوجيه المسافي مجهّز بأجهزة ما دون الحمراء.

5- شبكة صواريخ معترضة، ينطلق أحدها لاعتراض الصاروخ المعادي في الجو.

6- مركبة فضائية تنفصل عن الصاروخ المعترض لتصطدم بالصاروخ المعادي وتفجّره في الجو.

3- جيش البر

- 19 فرقة منها 4 دبابات و7 آلية و6 مشاة و1 مجوقلة و1 مظلية.

- لواء دبابات مستقل و4 ألوية مشاة، منها 1 في باناما متخصص بقتال الأدغال و1 في ألاسكا متخصص في القتال بالمناطق القطبية.

- 4 أفواج صواريخ أرض- أرض برشينغ.

- 8 أفواج صواريخ أرض- أرض لانس.

- 784 طائرة و8376 هليكوبتر.

العتاد

15992 دبابة ثقيلة م48 وم60 وم1، 400 دبابة خفيفة شيرادون، 26480 آلية مدرّعة لنقل الجند م577 وم113، 3452 مدفع آلي الحركة 155 ملم و203 ملم، 1945 مدفع مقطور 105ملم و155 ملم، 2670 هاون 81 ملم و107

ملم، 3650 مدفع غير مرتدّ، 19000 قاذف مضاد للدبابات تاو ودراغون، 600 مدفع مضاد للطائرات 20 و40 ملم، 3200 صاروخ رِد آي أو مدفع شاربرال مضاد للطائرات، 1000 صاروخ أرض- جو نايك وهرقل وهاوك وررولان.

4- جيش الجو

4885 طائرة مقاتلة منها 79 سرب ف4- 11- 15- 16، 7 أسراب استطلاع تكتي، 7 أسراب مهمات خاصة، 17 سرب نقل جوي استراتيجي س 5 أ وس 141، 3 أسراب نقل طبي، سربا مراقبة جوية للطقس، 6 أسراب مراقبة وإنقاذ، 4 أسراب أواكس، 9 أسراب مراقبة تكتية، 12 سرب نقل تكتي.

5- البحرية

- 14 حاملة طائرات منها 5 نووية (4 من نوع نيميتز- 1 انتربرايز).

- 11 حاملة طائرات تقليدية، 133 غواصة منها 92 نووية و85 هجومية، 3 دارعات، 36 طراداً منها 9 نووية، 31 مدمّرة تقليدية، 37 مدمّرة قاذفة صواريخ، 59 فرقاطة تقليدية، 56 فرقاطة قاذفة صواريخ، 60 باخرة برمائية من الحجم الكبير، 3 زارعات ألغام، 93 باخرة إسناد ضخمة، 25 باخرة لوجستية متحرّكة.

- مجموع الحمولة 4,321,780 طنًا.

طيران بحري

13 أسطولاً جويًا على حاملات الطائرات، أي 1071 طائرة مقاتلة وقاذفة، 42 أسطولاً مقاتلاً -A6 -A4

Ea 6a، 24 أسطولاً مقاتلاً F5 -F4 -F14 -A48، 12 أسطولاً مضاداً للغواصات وللإنذار الالكتروني، 23 أسطول هليكوبتر مضادة للغواصات، 14 أسطول إنذار جوّي متقدّم، 14 أسطول نقل وخدمات.

القواعد البحرية

429 قاعدة بحرية عسكرية في الخارج و2972 للإنشاءات الأقل أهمية موزّعة في 30 دولة[1].

ثانياً: المفهوم الأميركي للنظام الأوحد

حدّد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي أنطوني لايك مفهوم النظام العالمي الأوحد في مقالٍ نشرته مجلة الشؤون الخارجية[2]، بأنّه «مسؤولية خاصة تقع على عاتق الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية في عالم اليوم. وهذه المسؤولية تتطلّب أوضاعاً استراتيجية لتحييد الدول المهدِّدة للسلام واحتوائها من خلال وسائل مختارة لممارسة الضغط».

فإذا ألقينا نظرة متفحّصة لما سبق من تحديد للقدرة القومية للولايات المتحدة في ظلّ غياب الجبابرة الآخرين، للاحظنا أهمية دورها المرتقب في العالم. فاقتصادها يضاهي اقتصاد غرب أوروبا مجتمعة ويتعدّى 260% الاقتصاد الصيني و63% الاقتصاد الروسي[3]، وفي مجال القدرة

(1) ملاحظة: لمزيد من التفاصيل العسكرية انظر ملحق رقم 16 مقارنات عسكرية.

(2) مجلة الشؤون الخارجية الأميركية، الاثنين 28 شباط 1994.

العسكرية تشكّل فئة منفردة بذاتها، ليس بسبب أسلحتها النووية وأساطيلها الجوية والبحرية المتفوّقة، بل لأنّها تملك أيضاً التكنولوجيا المتطوِّرة جداً والأقمار الاصطناعية. وأكثر من ذلك كلّه، تملك إمكانية التأثير على العالم، فتتخذ القرارات القاطعة وتنفّذها غالباً دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية. وحتى عند اضطرارها لاستعمال هذه القوّة، فإنها تملك درجة عالية من الإقناع تجعلها تستقطب حولها الحلفاء والتابعين. والمثل الصارخ لذلك يأتي من حرب الخليج الأولى ضد العراق، فخلال تدخّلها العسكري تمكّنت الولايات المتّحدة، ليس فقط من تشكيل حلف دولي وقيادة الحرب باسم هذا التحالف، إنّما تمكّنت أيضاً من استقطاب غالبية الدول العربية التي خاضت الحرب، للمرة الأولى في تاريخها، إلى جانب ما كانت تدعوه «قوى الاستعمار» ضد إحدى دول الجامعة العربية.

وهكذا، تجد الولايات المتّحدة نفسها ملزمة بمعالجة قضايا العالم المتعثّرة. فبعد أربع سنوات من انهيار جدار برلين ونظام الشرق والغرب وسياسة الحرب الباردة، تحوّل مفهوم التعامل الدولي في أوساط السياسة الأميركية من عقيدة «الردع»، التي أدّت إلى سباق التسلّح النووي الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي، إلى عقيدة جديدة يمكن تسميتها «بالإجبار» أو «الإلزام». فالردع كان يقضي بالاحتفاظ بقوات عسكرية

(1) The Economist, January 8th, 1994.

هائلة للردّ على أيّ معتدٍ محتمل وإجباره على الانكفاء. أما سياسة «الإجبار»، فتهدف إلى إلزام معتدٍ على تغيير إجراءاته، قَبْلَ القيام بها أو بعد تنفيذها. وهذا الإلزام قد يكون بتنفيذ القرارات الدولية بالتراضي، كما حصل في العراق وكوريا الشمالية من تفتيش وتدمير للأسلحة النووية، أو باستعمال القوى العسكرية الدولية كما في يوغوسلافيا السابقة، أو متعددة الجنسيات كما حصل في الصومال والعراق.

وتذهب بعض القوى إلى مطالبة النظام الجديد بأكثر من ذلك. فخلال اجتماع دولي، عُقِد في بداية 1994 حضرته 350 منظّمة دولية، قدّم المؤتمرون اقتراحين:

- الأول يقضي باعتماد «النسبية» في حقوق الإنسان وإلغاء شرعة حقوقه المعتمَدة من الأمم المتّحدة، بمعنى أنّ حقوق الإنسان الأميركي أو السويسري لا يمكن أن تكون معادِلة لحقوقه في دولة متخلّفة يسودها العنف وحكم الميليشيات أو القبلية أو غيرها.

- الثاني يقضي بإنشاء «جيش دولي دائم» يوضع بتصرّف الأمم المتّحدة ويكون في وضع المتأهّب الدائم للتدخّل حيث تدعو الحاجة في العالم. أمّا ظروف تدخّله فمنوطة بقرارات الأمم المتّحدة، وقد تصل إلى حدّ نزع صفة الشرعية عن إحدى الحكومات. وفي هذه الحالة يتحرّك الجيش الدولي برعاية المنظّمة الدولية ويستبدل الحكومة بأخرى بالقوة العسكرية.

إنّ النظام العالمي ما يزال بعيداً عن هذين

الاحتمالين. إلا أنّ الولايات المتّحدة، وبهدف ملاحقة سياسة الدولة العظمى الوحيدة، ارتبطت، وما تزال، بمعاهدات وصداقات مع جهات وقوى مختلفة في العالم. فمن جهة تُعتبر أوروبا الغربية أبرز داعمي السياسة الخارجية الأميركية، رغم محاولات بعض دولها، كفرنسا وألمانيا اعتماد سياسة خارجية مستقلة عن النظام الأوروبي والأميركي. ومن جهة أخرى تتقرّب الولايات المتحدة من روسيا زعيمة العالم السوفياتي المتفكّك، مستعملة المساعدات وخاصة الغذائية منها، لتأمين دعم العالم الاشتراكي لمخططاتها. ومن جهة ثالثة تحاول فرض عقوبات اقتصادية على الدول الصناعية الكبرى، وأبرزها اليابان، لمنعها من عرقلة النظام الدولي الناشئ[1]. أما البلدان الكبرى الأخرى، كالصين والهند وباكستان وغيرها، فتبدو مشغولة بمشاكلها الخاصة الناشئة عن تحدّي التكنولوجيا والتطوّر الاقتصادي والعلمي الحالي.

ومن أبرز محاولات جمع الأطراف، يمكن تسجيل الرغبة الأميركية في استقطاب دول الكتلة الشرقية السابقة، والتي تخلّصت من السيطرة السوفياتية، لإدخالها في منظّمة حلف شمال الأطلسي ضمن مفهوم «الشراكة من أجل السلام» الذي تبنّاه هذا الحلف خلال اجتماعه في بروكسل بتاريخ 10 كانون الثاني 1994 والهادف إلى «تنمية التعاون

(1) السفير، العدد 6725، السبت 5 آذار 1994، صفحة 16.

مع الدول الشيوعية السابقة تمهيداً لانضمامها المحتمل إلى الحلف»[1]. وهذا ما تعارضه روسيا. فقد اعتبر الزعيم القومي المتشدِّد فيها فلاديمير جيرينوفسكي أنّ «توسيع الحلف الأطلسي ليشمل دول أوروبا الشرقية سيمهّد الطريق لنشوب حرب عالمية ثالثة لأنّ هذا الانضمام سيكوّن كتلة كبيرة من الدول في وجه روسيا...»[2].

ومن مظاهر الهيمنة تأتي سياسة مراقبة التسلُّح النووي بالطريقة التي ترتئيها واشنطن. فقد صرّح مستشار شؤون الأمن القومي للرئيس، أنطوني لايك، أنّه «ينبغي على الولايات المتّحدة أن تعمل على عزل الدول المتمرّدة التي ما تزال تصرّ على المضيّ في محاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومخالفة الأعراف الدولية»[3]. وحدّد لايك هذه الدول بخمس هي: إيران، العراق، ليبيا، الكوريّتان، دون ذكر أصدقاء واشنطن كإسرائيل وغيرها.

ومن ضمن مفهوم «الشراكة من أجل السلام»، تعمل الولايات المتّحدة على إشراك القوى العظمى في مشاريع اقتصادية دولية بهدف جمعها تحت مظلّتها الاقتصادية والعلمية. وأبرز المشاريع هي التي تشارك فيها أوروبا وروسيا ودول العالم الأول والثاني، كاليابان وكندا، والعالم الثالث ولاسيّما دول الخليج العربي.

---

(1) الديار، العدد 1941، الثلاثاء 11 كانون الثاني 1994، صفحة 22.

(2) المصدر نفسه.

(3) مجلة الشؤون الخارجية الأميركية، الاثنين 28 شباط 1994.

وعلى سبيل المثال نذكر أنّه بدأ تنفيذ مشروع فضائي عملاق، يُعدّ الأول من نوعه، بهدف غزو كوكب المريخ وإزاحة الغموض الذي يحيط به. ويشارك في المشروع كل من الولايات المتّحدة وروسيا واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وعدد من دول العالم السوفياتي السابق[1].

والامتحان الأول الذي اجتازه النظام العالمي الجديد تمثَّل بغزو الكويت من قِبَل العراق. واجتازت الولايات المتّحدة الامتحان بنجاح، فهي، وبعد أن فشلت مع أصدقائها في ردع العراق عن تنفيذ عملية الغزو، قامت على رأس تحالف دولي ضخم ضمّ العديد من الدول العربية ودول العالم الثالث «بإلزامه» و«إجباره» على الانسحاب باستعمال القوّة.

تلا ذلك قيام تحالف دولي جديد وشنّ حرب ثانية على العراق في العام 2003 تمكّنت خلالها الولايات المتّحدة من إزاحة الرئيس صدّام حسين وتغيير النظام العراقي والسيطرة على منابع النفط في العراق وإبقاء جيشها حتى كتابة هذه الأسطر في بدايات العام 2008. كما صرّح الرئيس بوش، خلال زيارته إلى إسرائيل في العاشر والحادي عشر من كانون الثاني من العام 2008، أن قوات بلاده قد تبقى عشر سنوات أخرى في العراق.

وإثر عملية 11 أيلول من العام 2001، رأت الإدارة الأميركية أن تنظيم القاعدة هو الذي خطّط ونفّذ هذه العملية. ولما كانت قيادة هذا التنظيم موجودة في أفغانستان في

(1) الديار، العدد 1993، الجمعة 4 آذار 1994، صفحة 24.

حماية حركة طالبان المسيطرة على الحكم، فقد نجحت الولايات المتّحدة في شنّ حرب على طالبان والقاعدة، تمكّنت خلالها من احتلال أفغانستان وتغيير نظام الحكم فيها وإزاحة قوات حركة طالبان.

كما تصدّى النظام الجديد إلى العديد من القضايا الدولية دون أن يتمكّن غالباً من حلّها، لكنّه عمل على حصر أضرارها ومنع امتدادها. ففي الشرق الأوسط دفع الدول العربية وإسرائيل إلى البدء بمفاوضات سلمية بعد عداوة دامت عشرات السنين، وبدءاً من سنة 1948. وفي أفريقيا، تصدّى للأزمة الصومالية حاملاً للشعب المساعدات الإنسانية وعاملاً على حصر الأزمة العسكرية رغم أنه لم ينجح كليًّا في ذلك. وفي أوروبا نفسها تصدّى للأزمة اليوغوسلافية وما يزال. وفي أميركا الوسطى تصدّى لأزمة هايتي. وفي الشرق الأقصى لأزمة الكوريتين.

لقد نجح النظام العالمي أحياناً ورواح الخطى أو فشل في أخرى. إلا أنّ الإدارة الحالية لهذا النظام لم تتمكّن بعد من سنّ عقيدة واضحة لسياسة خارجية وعسكرية ودولية واضحة، في عالم اختفى فيه العدوّ التقليدي وغابت عنه الحرب الباردة وتجاوز نظام «الردّ الكثيف» و«الدرع النووي» اللذين كان معمولاً بهما منذ الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر عدم وضوح الرؤية هذه من أهم الأسباب التي خلقت، وما تزال، الصعوبات أمام النظام العالمي.

ثالثاً: صعوبات النظام العالمي

مقابل الرغبة الأميركية في

إقامة النظام العالمي الأوحد والسيطرة عليه وإدارة العالم اليوم، سجّلت أحداث ومواقف معارضة ومعرقلة. فمع أن طريق الجبّار الأميركي كانت سهلة السلوك منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت تبرز صعوبات أمامه متجسّدة بالأزمات الدولية التي بقيت دون حلول جذرية على الرغم من التورّط الأميركي فيها.

ويبدو أن مشاعر السخط والقلق من السيطرة الأميركية بدأت تكبر على امتداد القارات، من أوروبا وآسيا إلى أميركا اللاتينية وأفريقيا. لقد تزايد الاعتقاد أن تراكم القوى السياسية والاقتصادية والثقافية لدى الولايات المتّحدة يولّد غطرسة غير مستحبّة، وقد تكون خطرة.

ففي السادس عشر من أيلول من العام 2006، طالب قادة دول كتلة عدم الانحياز، في القمة التي اختتمت أعمالها في هافانا وحضرها رؤساء دول ورؤساء حكومات من 55 دولة، بـ«إعادة تفعيل حركة عدم الانحياز لرفض عالم من قطب واحد تهيمن عليه الولايات المتّحدة وحلفاؤها»[1].

وخلال هذه القمة برّرت كوريا الشمالية قرارها تعزيز ترسانتها النووية بضرورة إقامة قوة ردع أمام تهديدات الدول العظمى وعقوباتها، لا سيما الولايات المتّحدة[2].

كتبت صحيفة دير شبيغل الألمانية: «يتصرّف الأميركيون في غياب أيّ حدود يرسمها لهم أي شخص، وكأنّهم قد

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، هافانا، 16 أيلول 2006.

(2) وكالات الأنباء العالمية، هافانا، 16 أيلول 2006.

تسلّموا العالم شيكاً على بياض».

سنحاول فيما يتبع من دراستنا التركيز على المصاعب والعقبات التي تعترض النظام العالمي، دون العودة إلى إنجازات هذا النظام على الصعيد الدولي وإلى نجاحه في استقطاب التأييد العارم في تدخّلاته المتعددة إقليميًّا ودوليًّا، لأن ذلك خارج عن نطاق موضوعنا هذا.

أ- النظام العالمي وروسيا

أبرز الصعوبات التي تعترض النظام العالمي تبرز مع روسيا، تلك الدولة التي ورثت الجبّار السوفياتي المتفكّك مع القسم الأكبر من عوامل قدراته القومية وإمكاناته، ومع تطلّعاته العالمية ورغبته في لعب دور الدولة العظمى في الأزمات الدولية. إن المتابع لتطوّرات السياسة الروسية، خصوصاً في مجال العلاقات الدولية، يلاحظ مؤخّراً تغييرات واضحة تُظهر أنّ الحكومات المتعاقبة بدأت تعيد النظر في مواقفها الدولية متراجعة عن التبعية التي كانت قد اعتمدتها لصالح الجبّار الأميركي طوال السنوات التي تلت الانهيار السوفياتي. لقد ظهر جليًّا للمسؤولين الروس أنّ ثمة خلافات جوهرية بين مصالحهم والمصالح الغربية، حتى ولو كانوا في وضع الضعف، وأن المصلحة الوطنية تفرض عليهم وضع خطوط انفصال جنباً إلى جنب مع خطوط الاتصال الممدودة حاليًّا مع الولايات المتّحدة.

والجبّار السوفياتي الذي تربّع منذ الحرب العالمية الثانية على أحد عرشي قيادة العالم المتحضّر، والذي تعرّض خلاله النصف الثاني

من آب 1991 إلى هزّة عنيفة فكّكت نظامه الاشتراكي وعالمه الشيوعي، ترك إرثاً جيوستراتيجيًا واقتصاديًا وعسكريًا ورثت روسيا غالبيته. فحكومة الرئيس يلتسين، وإن تراجع تأثيرها منذ عام 1991 على الصعيد العالمي، وبعد أن استقرّت الأوضاع السياسية في موسكو، حاولت العودة بقوة إلى ميادين الصراع في أمكنة متعدّدة كالشرق الأوسط والبلقان والشرق الأقصى، وحتى أوروبا الغربية عرين حلف شمال الأطلسي الذي يتزعّمه الجبّار الأميركي.

فعلى الصعيد الاقتصادي تبوّأ الاتحاد السوفياتي السابق مركز الأولية في العالم في البترول والغاز والحديد والبوتاس واللينيت والبطاطا والشعير والشوفان واحتياط الفحم الحجري، والمركز الثاني في الذهب والفوسفات والإنتاج الخنزيري والغنمي والقمح، والثالث في القطن والإنتاج البقري والحبوب عامة والفضة والنحاس، والرابع في الذرة والشاي، والخامس في النبيذ والاحتياط البترولي[1]. لكنّ مصاعبه الاقتصادية، ولا سيما التموينية، دفعته عام 1990 إلى بيع 500 طن من الذهب، وبين 70 و80 طنًا عام 1991، وإلى إصدار نقود ورقية خلال شهر آب 1991 بما يوازي حجم النقود التي أصدرها خلال عام 1990 بكامله[2].

وفي المجال

(1) Quid, op cit, pages 1109- 1126.

(2) وكالة رويترز، 2 تشرين الأول 1991.

الجيوستراتيجي، شكّل الاتحاد السوفياتي ثقلاً عالميًا هامًا، إن في المساحة (22,402,200 كلم مربع) وعدد السكان (286,7 مليون نسمة) والغابات (34,4 من مساحته) ومجاري المياه (9,600,000 كلم) أو في البحار الداخلية (927500 كلم مربّع).

أما قواته العسكرية التي كانت تعدّ مليون ونصف عنصر، ولا سيما قواته النووية والتي ورثت روسيا غالبيتها، فكانت تشكّل ثقلاً عسكريًا هائلاً[1].

ولمزيد من التفاصيل حول القدرة العسكرية السوفياتية يمكن العودة إلى الملحق رقم 17 من هذا الفصل.

وتحاول روسيا جمع الأسلحة النووية التي خلّفها الجبّار السوفياتي تحت قيادتها. فبتاريخ 7 آذار 1994 وصل أول قطار يحمل 60 رأساً نوويًا أوكرانيًا إلى روسيا وسط تكتّم شديد. وصرّح خبير روسي أنّ روسيا ستنتزع السلاح النووي من أوكرانيا خلال سنة، ويشمل 176 صاروخاً يحمل 1300 رأساً نووياً وأكثر من 30 مقاتلة قاذفة مجهّزة بما لا يقل عن 600 رأس نووي[2].

إن وراثة الترسانة العسكرية السوفياتية، وخاصة النووية، من قبل روسيا جعل منها قوة لا يستهان بها ومكّنها من طلب المشاركة في القرارات الدولية. وهذا ما

(1) انظر الملحق رقم 16.
(2) الديار، العدد 1997، الثلاثاء 8 آذار 1994، صفحة 22.

بدأت تفعله. فقد ظهرت السياسة الروسية الاستقلالية واضحة في أزمات دولية وإقليمية عاصفة، كأزمة الخليج وهايتي والصومال والصراع العربي- الإسرائيلي وليبيا، وفي الصراعات الدينية والسياسية والعرقية في أوروبا الشرقية وفي يوغوسلافيا السابقة خاصة. فالدور التابع للغرب جعل روسيا تخسر خلال سنوات ثلاث ما بنته من صداقات في العالم الثالث خلال أربعين سنة. وأبرز ما دفع روسيا في هذا الطريق الجديد الشروط القاسية عليها وتباطؤ المساعدات الغربية الموعودة، مما زاد أزمتها الاقتصادية تأججاً ومجتمعها فقراً وعوزاً.

ويأتي النموذج الأول للصعوبات التي تضعها روسيا أمام النظام العالمي من البلقان، المنطقة ذات التأثير السوفياتي سابقاً. فالروس سبق وتحالفوا مع الصرب بحكم عوامل العرق السلافي والدين الأورثوذكسي والعوامل الاستراتيجية، وحاربوا معهم ونشروا حولهم مظلّة من الحماية المعنوية والعسكرية، معرقلين طوال 3 سنوات القرارات الدولية وإنذار حلف شمال الأطلسي[1].

وعندما وجّه حلف شمال الأطلسي إنذاره الشهير للصرب بفكّ حصار الأسلحة الثقيلة حول سارايفو، سارع الروس إلى إنزال جنودهم تحت علم الأمم المتّحدة لحماية الصرب من الضربة

(1) L'Express, No 2225, 3 Mars 1994, Article de Jean - Marc GONIN«Les Russes sous les vivats»، pp. 11- 12.

الأطلسية المتوقَّعة، ولاستباق التدخّل الأميركي- الأوروبي المباشر[1]. وهذا ما دفع الدبلوماسيين اليوغوسلافيين إلى التصريح بأنّ «موسكو فهمت أخيراً بأن مصالحها الوطنية مهدّدة في البلقان. فباستبعادها عن المشاورات التي سبقت الإنذار الغربي وبتحريك قوى الأطلسي برهن الغربيون أنهم يريدون استبعاد روسيا عن القرار المتعلّق بالبلقان رغم تأثيرها البارز فيها»[2].

ورفضت روسيا الإنذار الأطلسي خلال استقبال يلتسين لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجور في الكرملين إذ صرّح بأنّ «روسيا لن تسمح بأن يتمّ حلّ الأزمة البوسنية من دون مشاركتها»، وذلك رغم جهوزيّة 200 طائرة حربية أطلسية متطوّرة عائدة لسِتِّ دول لتوجيه الضربة الجوية المعلنة. وذهب المبعوث الروسي الخاص إلى يوغوسلافيا السابقة فيتالي تشوركين إلى أبعد من ذلك معلناً للغرب: «تفضّلوا وعودوا إلينا كلما واجهتكم مشاكل مع الصرب»[3]. وهذا يعني أن لروسيا الدور المركزي في البلقان، وأنها ليست مستعدة للتخلي عنه. ويعلّق أحد الاستراتيجيين أنه ربما قد ارتاحت الدول الأوروبية إلى عودة روسيا إلى لعبة التوازن الدولي في أوروبا الشرقية، فلم يضطروا إلى تنفيذ وعيدهم بالضربة العسكرية.

---

(1) Le point, No 1119, Article par Yves CORNU, pp 36- 37.

(2) Le point, No 1119, Page 39.

(3) النهار، العدد 18769، الجمعة 25 شباط 1994، ص 11.

واستقطب الموقف الروسي المعارض زعماء أوروبيين، إضافة إلى كندا التي صرح وزير خارجيتها أندريه كسويليه: «نحن لا نعتقد أن إقرار ضربات سيعزّز عملية السلام»[1]. وذلك رغم تهديد وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري، في أول خطابٍ له أمام مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ 6 شباط، روسيا بأن «لديها خيارين، إما التعاون بشكل أكبر مع حلف شمال الأطلسي أو المواجهة مع الدول أعضاء هذا الحلف»[2].

وبرز الخلاف الروسي–الأميركي واضحاً حول المشروع الأميركي «الشراكة من أجل السلام» الذي تبنّاه حلف شمال الأطلسي في اجتماعٍ حضره الرئيس كلينتون في بروكسل في العاشر من كانون الثاني 1994، والهادف إلى تنمية التعاون مع الدول الشيوعية السابقة كخطوة لانضمامها المحتمل إلى الحلف. فقد ردّ الزعيم القومي المتشدّد في روسيا جيرينوفسكي فوراً بتوجيه إنذارٍ للغرب، رافضاً هذا الاقتراح»[3]. كما أعلن وزير الدفاع الروسي بافل غراتشيف، في 17 آذار، بأن روسيا قد تنضم إلى مشروع «الشراكة من أجل السلام»، إنما حسب شروطها[4].

وظهر الخلاف الروسي الأميركي أيضاً في الأشهر

(1) النهار، العدد 18720، الثلاثاء 11 كانون الثاني 1994، ص 9.
(2) الديار، العدد 1968، الاثنين 7 شباط 1994، ص 22.
(3) الديار، العدد 1941، الثلاثاء 11 كانون الثاني 1994، صفحة 22.
انظر ملحق رقم 18: نص مشروع «شراكة من أجل السلام».
(4) السفير، العدد 6734، الجمعة 18 آذار 1994، صفحة 16.

الأولى من العام 2007 ليشمل مواضيع شتى، من وضع إقليم كوسوفو إلى الدرع الأميركية المضادة للصواريخ، إلى حدٍّ بات يذكّر بحقبة الحرب الباردة.

ففي كوسوفو، عارضت موسكو مشروع قرار في مجلس الأمن ينص على منح الإقليم استقلالاً تحت إشراف دولي، فيما تؤيده الولايات المتّحدة والدول الغربية. وهددت موسكو باستخدام حق النقض ضد المشروع إذا طرح في النصف الثاني من العام 2007[1].

وحول موضوع الديمقراطية، عبّر المسؤولون الأميركيون خلال النصف الأول من العام 2007 عن مخاوف حيال تراجعها في روسيا في ظل تركيز السلطات بشكل متزايد في الكرملين والقمع الذي تتعرض له تظاهرات المعارضة بانتظام من قبل قوات الأمن. لكن هذه التصريحات أثارت استياءً شديداً في روسيا التي دعت في المقابل، الولايات المتّحدة إلى ترتيب بيتها، منتقدة السياسة الخارجية الأميركية في العراق.

هذا التصعيد في العلاقة الروسية- الأميركية لم تنجح زيارة وزيرة خارجية الولايات المتّحدة كوندوليزا رايس ووزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس في وقفه. فقد ولّدت هذه الزيارة، في منتصف شهر تشرين الأول من العام 2007، مزيداً من التوتر بين البلدين مع تبادل للاتهامات حول نشر منظومة مضادة للصواريخ ورادار في بولندا وجمهورية تشيكيا. وأعربت

(1) وكالات الأنباء العالمية، واشنطن 1 أيار 2007.

رايس عن قلقها حيال الميزانية العسكرية الروسية المتزايدة، مشيرة إلى أن بلادها ستراقب الأجندة العسكرية الروسية لمعرفة ما إذا كانت موسكو ترغب في التعاون حول المقترحات التي قدّمتها واشنطن بشأن الدرع الصاروخية. أما وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، فقد حذّر روسيا من أنها ستضر بمصالحها في أوروبا إذا علّقت بشكل أحادي معاهدة الأسلحة التقليدية التي تحدّ من انتشار هذه الأسلحة في القارة الأوروبية[1].

في المقابل، هدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال اجتماعه برايس وغيتس في موسكو في الثاني عشر من تشرين الأول من العام 2007، بأنّ بلاده قد تنسحب من الاتفاق السوفياتي-الأميركي حول القوات النووية المتوسطة، وهي معاهدة نووية تعود إلى فترة الحرب الباردة. واستهزأ بوتين بالخطر الإيراني، وهو الحجة الأميركية لنشر الدرع الصاروخية، في حين دعا وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف إلى تعليق المشروع، محذّراً من أن بلاده «ستعرقله» إذا نُشر[2].

وكان مجلس النواب الروسي قد أعلن أن الرئيس بوتين قدم إلى مجلس النواب مشروع قانون ينص على تعليق مشاركة روسيا في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا لأن «دول حلف شمال الأطلسي، وتحت ضغط الولايات المتحدة، تؤخر عملية بدء تطبيق النسخة

(1) وكالات الأنباء العالمية، الجمعة 12 تشرين الأول 2007.

(2) المرجع نفسه.

المعدلة من المعاهدة»[1]. والمعروف أن دول حلف شمال الأطلسي ترفض إقرار الصيغة المعدّلة للمعاهدة، ما دامت روسيا لم تسحب جيوشها من جورجيا ومولدافيا إنفاذاً للتعهدات التي قطعتها في إسطنبول.

والخلاف الأكبر بين روسيا و الولايات المتّحدة ما زال، في بداية العام 2008، متجسّد في إصرار الرئيس الأميركي جورج بوش على نشر الدرع الصاورخية المعترضة للصواريخ عابرات القارات في أوروبا الشرقية. وتبرِّر واشنطن خطوة نشر الدرع الصاروخية بأنها «حماية من هجمات إيرانية محتملة». ويشمل الدرع محطة رادار في تشيكيا، وعشر صواريخ اعتراضية في بولندا[2].

وفيما وافقت جمهورية تشيكيا على استضافة موقع الرادار على أراضيها، تريّثت بولندا في تركيز الصواريخ على أرضها، على أمل التفاوض على عقود عسكرية أو تنازلات أخرى. هذا مع العلم أن الشعب البولندي يعارض بشدة الاتفاق الذي لم يوقّع بعد[3].

في المقابل، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي سيرغي إيفانوف، في الثالث والعشرين من كانون الثاني من العام 2008، أن «اختبار روسيا للقاذفات طويلة المدى ليس بادرة على تجدّد الحرب الباردة، وليس ردًّا على الدرع

(1) صدى البلد، العدد 1297، السبت 8 أيلول 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، 24 آب 2007.
(3) تكتب هذه السطور في 15 كانون الثاني من العام 2008.

الصاروخية الأميركية، بل دفاع عن مصالح روسيا الاقتصادية، علاوة على تدريب طياريها». أما الرئيس بوتين، فكان أكثر صراحة إذ أعلن عن تجدّد رحلات قاذفات القنابل، بعد توقف دام 15 عاماً، بسبب التهديد المتنامي من الدول الأخرى. وعُلِم أن دوريات القاذفات الدائمة ستطير فوق المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وهي بكامل تسليحها، إنما بدون أسلحة نووية[1].

ومن مظاهر عودة روسيا للعب الدور المهمّ في العالم السوفياتي خاصة والمعارض للتوجهات الاستراتيجية للنظام العالمي الأوحد، نذكر الأحداث التالية:

* مارست حكومة الرئيس يلتسين نشاطاً سياسيًّا هدف إلى تسوية الصراع الأذري- الأرمني من خلال الصداقة التي تربطها بالرئيس الأذري حيدر علييف.

* تبادلت روسيا الاتهامات مع الولايات المتّحدة إثر توقيف الدبلوماسي الأميركي ألدريش أيمز المتّهم بالتجسس لصالح روسيا، وطرد واشنطن لأحد الدبلوماسيين العاملين في السفارة الروسية لديها. وردّت موسكو بتصعيد لهجتها ضد الغرب واتهامه بالسعي وراء أسرارها في أعقاب الكشف عن الجاسوس الأميركي في روسيا كيلي هاملتون. كما طردت جاسوساً بريطانياً، وعزلت رئيس جهاز مكافحة التجسس لديها نيكولاي غولوشكو[2].

(1) وكالات الأنباء العالمية، الخميس 23 آب 2007.

(2) الحياة، العدد 11340، الجمعة 4 آذار 1994، صفحة 8.

* اتهمت روسيا جمهوريات البلطيق بإساءة معاملة السكان من أصل روسي، مهدِّدة باللجوء إلى العقوبات الاقتصادية وبوقف عملية سحب القوات الروسية من منطقة البلطيق.

* أوقفت موسكو ضخّ الغاز جزئيًّا عن جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء، إلى حين تسديد ديونهما.

* وفي الخليج العربي تقرّبت روسيا من إيران التي أعرب نائب وزير خارجيتها عن «الأمل بقيام تعاون بين روسيا وإيران لإيجاد حلول للنزاع في طاجكستان».

* وفي البلقان تحاول موسكو تغيير اتفاقية مونترو[1] الموقَّعة عام 1936 والتي تحدّ من حرية مرور السفن الروسية الثقيلة، وخاصة حاملات الطائرات والغواصات في المضائق التركية.

* وفي مجال غزو الفضاء، دخلت روسيا شريكاً كاملاً في مشروع عملاق لإقامة محطة فضائية وغزو المريخ بتكاليف تبلغ 40 مليار دولار بمشاركة أميركية وأوروبية[2]، وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع بالفعل.

* وفي مجلس الأمن الدولي، عملت موسكو في عامي 2006 و2007 على معارضة القرارات الأميركية التي اعتبرتها أحادية الجانب وتخدم المصلحة الأميركية، دون الأخذ في الاعتبار

(1) وقّعت معاهدة مونترو في 20 تموز 1936 من قبل تركيا وفرنسا وبريطانيا واليابان ويوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا وتمّ بموجبها تحييد مضائق البوسفور والدردنيل برعاية تركيا.

(2) الديار، العدد 1993، الجمعة 4 آذار 1994، صفحة 24.

مصالح الدول الأخرى.

* في الثامن من تموز من العام 2007، اتهم النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي سيرغي إيفانوف الولايات المتّحدة بالسعي إلى إقامة «جدار برلين جديد»، بسبب خططها الرامية إلى نشر عناصر الردع المضادة للصواريخ في أوروبا. ومما قاله إيفانوف: «من الواضح أن مواصلة خطط واشنطن وتطبيقها من خلال نشر صواريخ في بولندا ونظام رادار في الجمهورية التشيكية ستشكّل تهديداً واضحاً لروسيا»[1]. واقترح إيفانوف «إيجاد نظام موحّد مضاد للصواريخ بحلول العام 2020، مع مساواة جميع الأطراف المشاركة في مراقبته»[2].

لكن النموذج الصارخ للعودة الروسية إلى ميدان التأثير في الأزمات العالمية يأتي من منطقة الشرق الأوسط. فقد سجّلت صحيفة الفيغارو الفرنسية تخوّف رئيس حكومة إسرائيل من عودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط لممارسة ضغوطات على إسرائيل، كما عادت في الأزمة اليوغوسلافية[3]. وفي الوقت نفسه، أيّدت موسكو، على لسان وزير خارجيتها غينادي إيليتشيف، موقف لبنان وسوريا والأردن بتعليق محادثات السلام الثنائية إثر

(1) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 8 تموز 2007.

(2) المرجع نفسه.

(3) Pierre ROUSSELIN, Article«Rabin redoute la pression de Moscou»، Le Figaro, Jeudi 3 Mars, 1994, p 5.

مجزرة الخليل[1]. وزار وزير خارجية روسيا القدس بهدف العودة إلى منطقة الشرق الأوسط، وذلك رغم ضغط اللوبي اليهودي المحاصر ليلتسين في موسكو. واقترحت روسيا، بتاريخ 8 آذار 1994، عقد مؤتمر دولي جديد مماثل لمؤتمر مدريد لحلحلة المفاوضات السلمية، رغم معارضة واشنطن التي تحاول الاستئثار بالإشراف على الحلّ[2]. وذهب الزعيم السياسي الروسي القومي جيرينوفسكي إلى أبعد من ذلك معلناً الإعجاب بصدّام حسين وراغباً في التقرّب من العقيد القذّافي.

ومن الواضح أن روسيا، بتحرّكها نحو الشرق الأوسط، أرادت إعادة اتصالاتها المباشرة مع أطراف النزاع بدلاً من لعب دور المساند والداعم لواشنطن، إضافة إلى ضرورة متابعة بيع الأسلحة إلى أسواق الدول المشرقية الغنية، وإلى تحقيق أمنها من جهة الجنوب من خلال المشاركة في تحقيق أمن الشرق الأوسط الجماعي. وهكذا بعثت برسائل متعددة إلى العرب وإسرائيل وأوروبا و الولايات المتّحدة تصرّ فيها على استعادة دورها في الحاضر والمستقبل بعدما سُلب منها.

ويتساءل المراقبون: هل تملك روسيا وسائل سياستها؟ وهل بإمكانها استعادة الدور السوفياتي في العالم؟

---

(1) الديار، العدد 1996، الاثنين 7 آذار 1994، ص 24.

(2) Le Figaro, Jeudi 10 Mars 1994, p. 3, La Croix, Jeudi 24 Mars 1994, p 6.

نحن لا نريد أن نجيب على سؤال مستقبلي، إنما نعيد كلام وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري في خطابٍ له أمام الكونغرس، حذّر فيه من تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي، ومن اتجاه أوروبا نحو الحرب الباردة وربما الساخنة. ومما قاله في الخطاب الذي يقرّ فيه بأهمية الدور الروسي[1]: «لدينا أسباب كثيرة تجعلنا نخشى أن تلفّ أوروبا مجدداً غيوم سوداء في حال فشل الإصلاحات وانتصار الرجعية. فإذا استمرت روسيا على طريق الإصلاحات الداخلية واحترام استقلال جيرانها والتعاون مع الغرب، فإن حلف شمال الأطلسي سيواصل السير على طريق ضمّ أعضاء جدد... لكن إذا تعثرت عملية الإصلاح في روسيا، سيكون حاضراً لضمان أمن الحلف الجماعي...».

ب- صعوبات النظام العالمي في الشرق الأقصى

اعترضت صعوبات أخرى النظام العالمي الأوحد في الشرق الأقصى، تلك المنطقة المهمة جدًّا، ديموغرافيًّا وجغرافيًّا واقتصاديًّا وعقائديًّا. والتاريخ الأميركي في الشرق الأقصى حافل بالتجارب القاسية. فمن إمبراطورية يابانية محارِبة وبادئة هجوماً كاسحاً في بيرل هاربر لم تنتهِ نتائجه إلا بإلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناكازاكي، ما تزالان تشكّلان نقطة سوداء في تاريخ البشرية؛ إلى جبّار صيني متباعد عن

---

(1) الديار، العدد 1968، الاثنين 7 شباط 1994، ص 22.

الغرب ومجهول ومتقوقع في ظل نظام أيديولوجي مهدّد؛ إلى فيتنام اعتُبرت التجربة العسكرية الأميركية فيها من أقسى التجارب وأمرّها، ليس فقط بالنسبة للنظام الأميركي، إنما أيضاً بالنسبة للمجتمع ونظام الأسرة فيه؛ إلى كوريا شمالية، خلقت، وما تزال، مسائل استراتيجية أمام واشنطن مهدِّدة بتوحيد الكوريتين تحت ظل الشيوعية؛ إلى هند مالكة للسلاح النووي ومهدِّدة لباكستان، الحليفة الأمينة للغرب. كل هذه مناطق مشتعلة في التاريخ، لكنها ما تزال تخلق المصاعب أمام تطوّر النظام العالمي وامتداده إلى الشرق الأقصى.

1 ـ الصين

يمتدّ الجبّار الصيني على مساحة 9,5 ملايين من الكيلومترات المربعة (1/ 15 من مساحة العالم). إنه بلد المرتفعات والجبال والأنهار الضخمة (1500 نهر) والغنيّ بخضاره (32 ألف صنف من البقول منها 2000 صالحة للأكل) وبحيواناته (13,4% من المجموع العالمي) وبمعادنه (الألمنيوم، التانغستان، الزنك، الزئبق، الأنتيموان، المانغنيز والقصدير).

لكن قوة الصين، وربما ضعفها في آن، تكمن في عدد سكانها الضخم. كتب الرئيس نيكسون: «إنّ ماوتسي تونغ كان دائماً يستبعد الخطر النووي عن الصين بقوله إنه، حتى ولو قُتل 300 مليون صيني، يبقى 300 مليون آخرون»[1]. وحاليًا يبقى أكثر

(1) NIXON, R, La vraie guerre, Albin Miche, Paris 1980, Tome 1, p 165.

من ذلك، فاستناداً إلى آخر إحصاء للسكان جرى عام 2005 بلغ عدد سكان الصين ملياراً و316 مليون نسمة، أي 20,35% من مجموع سكان العالم، مع توقّع بلوغه ملياراً و442 مليون في العالم 2025 وملیارين عام 2060[1].

هذا التطوّر السكاني قد يخلق فراغاً غذائيًا واقتصاديًا ينعكس سلباً على استقرار الشرق الأقصى والعالم ويهدّد انضباط النظام العالمي، في وقتٍ بلغ التطوّر العسكري الصيني مرحلة متقدّمة (مليونان و220 ألف عسكري لجيش البر- 470 ألفاً للجو- 260 ألفاً للبحرية- 12 مليون احتياطي) وإمكانيات نووية لا بأس بها. علاوة على ذلك سجّل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة زيادة 25 مليار دولار سنويًا لصالح الصين[2].

وحاليًا، يبدو التقارب بين الولايات المتّحدة والصين الذي بدأه الرئيس نيكسون منذ عام 1972 بعيداً رغم رؤية كيسنجر بأنه «ليس لنا أعداء دائمين أو أصدقاء دائمين. ونحن نحكم على الصين حسب الأفعال، وليس استناداً لمبادئها الأيديولوجية»[3]. ففي الوقت الذي بدأ وزير الخارجية الأميركي جولة شرق أقصوية تشمل اليابان والصين اللذين يميل ميزانهما التجاري مع الولايات المتّحدة لمصلحتهما، سعت الصين

(1) Guid 2006, op. cit., p. 1980.

(2) الحياة، العدد 11345، الأربعاء 9 آذار 1994، ص 8.

(3) Henry KISSINGER,«A la maison Blanche, 1968- 73», Fayard, Paris, 1979, pp 752- 764.

لإقامة كتلة آسيوية اقتصادية جديدة تتمحور حولها وحول الهند وإيران. لقد عقد اجتماع في 6 آذار 1994 في طهران بين وزراء خارجية البلدان الثلاث حيث نوقشت فكرة إنشاء نواة الكتلة الآسيوية الجديدة[1].

أما زيارة كريستوفر إلى طوكيو وبكين، فهدفت إلى تفادي نشوب حرب تجارية فوق المحيط الهادي تكون قاضية بالنسبة للانتعاش الاقتصادي الذي جعل منه الرئيس كلينتون هدفه الأسمى.

ومن أبرز نقاط الخلاف مع الصين أن إدارة كلينتون ربطت العلاقات التجارية معها بأوضاع حقوق الإنسان فيها، وطلبت إجراء تقدّم في هذا المجال قبل تجديد الشروط المشجِّعة لدخول المنتجات الصينية إلى الأسواق الأميركية.

وفي مجالٍ آخر، وإثر تحذير كريستوفر لبكين من المتابعة بحملة الاعتقالات ضد المنشقّين، ردّت الصين بعنف متّهمة واشنطن بالتدخّل في شؤونها الداخلية. ومما قاله المتحدّث باسم الخارجية الصينية: «لا يحق لأي بلد أجنبي أو منظّمة أو شخص توجيه ملاحظات غير مسؤولة أو التدخل في الشؤون الداخلية لبلدْ آخر. فالمسألة شأن صيني داخلي ولا علاقة له بزيارة كريستوفر»[2]. وذهبت الصين إلى أبعد من ذلك فرافقت زيارة كريستوفر حملة ضد المنشقّين. فقبل ساعات

(1) الحياة، العدد 11345، الأربعاء 9 آذار 1994، ص 8.

(2) النهار، العدد 18779، الثلاثاء 8 آذار 1994، ص 13.

من وصوله في 12 آذار من العام 1994، أُرغم المنشّق «وانغ دان» على مغادرة بكين باتجاه الجنوب. واعتقلت الشرطة، التي انتشرت بأعداد كبيرة حول السفارة الأميركية، الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان الصينية فو شينغ، وكلاهما من أبطال «ربيع بكين» عامي 1978 و1989. وبرّرت بكين الاعتقالات لمنع أي اتصال للمنشقّين بكريستوفر[1]. وردّت واشنطن، بلسان وزير خزانتها لويد ينتسن، بأنه يُخشى أن تفقد الصين التسهيلات التجارية، مما أثار قلق الدول الآسيوية السبع عشرة المشاركة في اجتماع «منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا- المحيط الهادئ».

ومن مظاهر معارضة الصين للنظام في الشرق الأقصى، سُجِّل موقف صيني معارض لفرض عقوبات دولية على كوريا الشمالية بسبب رفضها لعمليات تفتيش منشآتها النووية. وقد شدّد رئيس الصين لين بنغ على معارضة بلاده ممارسة أي ضغط على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي.

ومن جهة أخرى، اتّهم مدير المكتب البحري الدولي إيريك إيلين الحكومة الصينية بأنّها تشجّع القراصنة الدوليين لشنّ هجمات على السفن التجارية. وأضاف أن 20 هجوماً شُنَّ عام 1994 كان القراصنة خلال كلٍّ منها يعتلون متن السفينة ويوجّهونها نحو الميناء حيث يتمّ تفريغ حمولتها ومطالبة أصحابها بفدية لقاء استعادة سفينتهم.

---

(1) الديار، العدد 2001، السبت 12 آذار 1994، ص 22.

حالياً، يرى المراقبون أن الصعوبة الكبرى أمام النظام العالمي الأوحد تأتي من الصين. فقد سبق للصين وعاكست التأثير الأميركي على مسرح القارة الآسيوية، وأجبرت الولايات المتحدة على الانسحاب من الجزء الشمالي من كوريا، وألحقت الهزيمة بالقوات الأميركية في فيتنام. ومع تنامي عدد الصواريخ الاستراتيجية التي تملكها الصين، يصبح التفوّق العسكري الأميركي في الشرق الأقصى في خطر. وفي الوقت الذي قام الجبار الأميركي بتقليص أسطوله من الغواصات النووية من 37 إلى 14، تعمل الصين على بناء قدرتها لحماية ثغورها البحرية، وباتت، مع نهاية العام 2007، تعتمد على تقنيات نووية متطورة تفوق ما كان سائداً خلال الحرب الباردة، خاصة مع الزيادة الصينية الكبرى في الموازنة العسكرية للعامين 2007 و2008. وتأتي هذه الزيادة في أوج التوتر الدبلوماسي المتجدد دوماً بخصوص ملف تايوان، خاصة بعد تأكيد واشنطن في الثاني من آذار من العام 2007 بأنها ستبيع مئات الصواريخ إلى تايوان التي تعتبرها الصين جزءاً لا يتجزأ من أراضيها[1].

وفي ميدان التكنولوجيا العسكرية المتطوِّرة، قامت الصين في كانون الثاني من العام 2007 بتجربة سلاح مضاد للأقمار الاصطناعية، لتصبح بذلك البلد الثالث، بعد الولايات المتحدة

(1) وكالات الأنباء العالمية، بكين، 4 آذار 2007.

وروسيا، الذي يمكنه إسقاط قمر اصطناعي من الفضاء[1].

ومن مظاهر الخلاف الصيني ـ الأميركي، سُجِّل اجتماع لوزراء خارجية روسيا والصين والهند، في نيودلهي في الرابع عشر من شباط من العام 2007، انتقد خلاله المجتمعون «أحادية» الولايات المتحدة، داعين إلى قيام عالم متعدد القطب[2].

من جهة أخرى، أعلن ضابط أميركي في الثاني والعشرين من تموز من العام 2007 أن صواريخ صينية الصنع تهرَّب إلى العراق عبر إيران لمهاجمة القوات الأميركية فيه[3].

وبمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الجيش الشعبي للتحرير، وفي الأول من آب من العام 2007، وأمام انتقاد من الولايات المتحدة، أعلن الرئيس الصيني هو جينتاو أن «الجيش الأكبر في العالم يضمّ 2,3 مليون مقاتل، وهو يثير قلقاً في الخارج، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية»[4].

كل هذه الأحداث تُظهر أن الصعوبة الكبرى أمام النظام العالمي الأوحد في الشرق الأقصى تأتي من الجبار الصيني الذي يرغب، ليس فقط في توحيد جميع أراضيه بما فيها تايوان، إنما أيضاً لعب دور أساسي على الساحة الدولية، بما فيه حماية مصالحه ومصالح حلفائه من التهديد الأحادي الجانب

(1) المرجع نفسه، كانون الثاني 2007.
(2) المرجع نفسه، 14 شباط 2007.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 22 تموز 2007.
(4) وكالة الصحافة الفرنسية، بكين، 1 آب 2007.

الصادر عن الولايات المتحدة الأميركية.

2 ـ اليابان

ولليابان أيضاً مآخذ على النظام العالمي الجديد، ذلك الجبّار الاقتصادي البعيد الذي يميل ميزانه التجاري مع الولايات المتّحدة لمصلحته بنسبة 53 مليار دولار سنويًّا، والذي ارتبط بواشنطن ارتباطاً وثيقاً منذ الحرب العالمية الثانية. لكن الحليف الياباني بدأ يميل لتغيير استراتيجيته متوجِّهاً نحو آسيا وأوروبا بسبب المواجهة التجارية مع الولايات المتّحدة.

فبعد انحسار عاصفة الأيديولوجيات في العالم وانتهاء الحرب الباردة لصالح التطوّر الاقتصادي والإنمائي، برزت اليابان في قلب الأنظمة التي لها إشكاليات مع النظام العالمي الجديد بسبب وزنها الاقتصادي ونفوذها داخل كبريات المؤسسات المالية مما يصنّفها ضمن أصحاب القرار. إن تنامي القدرة الصناعية والتكنولوجية في اليابان ساهم في إشراكها في القرار المالي على الصعيد الدولي. وهذا ما سبّب قلقاً لإدارة الرئيس كلينتون.

لقد حاولت واشنطن الالتفاف على التفوّق الاقتصادي الياباني بإقامة التحالفات والتكتّلات الاقتصادية كالغات والوحدة الأوروبية ونافتا وغيرها. لكنّها لم تستطع حتى الآن اختراق الجبهة الاقتصادية لليابان. لذلك قرّر الرئيس كلينتون في مطلع آذار 1994 البدء بفرض عقوبات تجارية على اليابان لأنها تضع قيوداً غير عادلة على دخول البضائع الأميركية

إلى أراضيها[1]. وقد انتقد المفوّض الأوروبي للعلاقات الاقتصادية ليون بريتان من بروكسل الأسلوب الأميركي في اليابان والقاضي بفرض عقوبات منفردة دون اللجوء إلى التحكيم الدولي. وحذت أوستراليا حذو أوروبا في انتقاد التفرّد الأميركي.

على التنازلات. وقد استُقبل الرئيس الياباني استقبال الأبطال عند عودته إلى وطنه، كونه الأول منذ خمسين عاماً الذي تجرّأ ورفض المقترحات الأميركية بشأن اقتصاد بلده المتطوّر»[2]. وصرّح موريهيتو: «الآن نتصرّف كراشدين وليس كقصّاراً».

كتب Benoit Laporte من واشنطن بأنّ «الرئيس الأميركي، متأثّراً بميل ميزان التبادل التجاري لصالح اليابان، صعّد لهجته ضدّها رغم تطمينات رئيس الوزراء الياباني Morihito Hosokawa له خلال قمة واشنطن في الأسبوع الثاني من شباط 1994. فالتصلّب الياباني أذهل كلينتون المعتاد

أما المدير العام لشركة سوميتومو الضخمة، فقد صرّح بأنّ «اليابان أقامت دائماً علاقات عاطفية خالية من الواقعية، لكنّها ستغيّر سياستها الآن»، هذا رغم أنّ الدبلوماسية الغربية تعتبر أنّ الإدارة اليابانية عاجزة عن القيام بتحليل شامل خارج إطار علاقاتها التاريخية مع الولايات المتّحدة.

(1) مجلة المسيرة، العدد 437، الاثنين 14 آذار 1994، ص 24.

(2) Le Point, N° 1118, 19 Février 1994, page 16.

هذه اليابان الجديدة المتحرّرة من عقدة الحرب العالمية الثانية، ومن التبعيّة للولايات المتّحدة، بدأت تخلق صعوبات اقتصادية وسياسية جدّية أمام النظام العالمي الذي يحاول التمدّد شرقاً. أمام هذه العراقيل، ردّ الرئيس كلينتون بإعادة العمل بالأمر التنفيذي «سوبر 301» في القانون التجاري الأميركي الذي يسمح بفرض عقوبات تجارية على اليابان. ويعطي هذا الأمر الحق بفرض تعرفات تصل إلى 100% على البضائع المستوردة من بلدان تفرض قيوداً غير عادلة على دخول البضائع الأميركية إلى أراضيها. واعتبرت اليابان ذلك انتهاكاً للقوانين التجارية الدولية مهدِّدة بالتقدُّم بشكوى، وانضمّت إليها كوريا الجنوبية وأوستراليا في انتقاد القرار[1]. لكنها عادت وقرّرت التجاوب جزئيًّا لضغوطات فتح أسواقها أمام البضائع الأميركية بهدف تخفيض الفائض في الميزان التجاري لصالحها.

ويبدو أن الحرب الاقتصادية بين الجبّارين ستتابع استعارها. ويعتقد المحلِّلون أن اليابان قد تستغلّ هذه الحرب لتغيير استراتيجيتها التجارية والتوجّه نحو آسيا وأوروبا. هذه اليابان بتاريخها الحافل عسكريًّا واقتصاديًّا، وخصوصياتها الشديدة وتمسّكها بتقاليدها وتعصّبها، وخطابها السياسي، وعرقها الأصفر، تعتبر حالة فريدة ومميزة ينبغي على النظام العالمي الأوحد أخذها بعين الاعتبار في إدارته للعالم.

عسكرياً، وعلى الصعيد

(1) السفير، العدد 6724، الجمعة 4 آذار 1994، صفحة 24.

النووي، طالب وزراء يابانيون بأن تكون بلادهم المسؤولة الوحيدة عن أمنها الخاص، من خلال امتلاكها السلاح النووي والتخلص نهائياً من إطار التحالف مع واشنطن في هذا الميدان. وهذا ما دفع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، خلال زيارته طوكيو في العام 2007، إلى دعوة القادة اليابانيين إلى التحفظ في هذا الموضوع. ومما قاله[1]:

«ليس من المستحسن أن يستمر أعضاء الحكومة في إعطاء انطباع أن التسلُّح النووي هو بمثابة خيار سياسي بالنسبة لليابان».

3 ـ كوريا الشمالية

وتتعدّى صعوبات النظام العالمي في الشرق الأقصى ميداني الصين واليابان لتشمل دولاً أخرى لم تنسجم بعد تماماً معه وأبرزها كوريا الشمالية التي تحدّت الحظر الأميركي على السلاح النووي. لقد خلصت وكالة الاستخبارات الأميركية إلى الإقرار في تقريرٍ رفعته إلى الرئيس كلينتون بأنّ كوريا الشمالية توصّلت إلى وضع قنبلة أو قنبلتين نوويّتين قيد العمل[2]. وشاركت باقي أجهزة المخابرات الأميركية بهذا الاقتناع رغم تأكيد الخارجية الأميركية بعكسه لأنّ

(1) فيليب بون، نزعة اليابان النووية، صدى البلد، نقلاً عن لوموند، 18 كانون الأول 2006.

(2) Le Point, N° 1112, 8 Janvier 1994, page 13, article«Nucléaire: L'inconnue de la Corée du nord»..

ذلك يضرّ بسياسة الرئيس الأميركي التي تعارض امتلاك دول العالم الثالث للأسلحة النووية.

أوردت مجلة لوبوان الفرنسية أن الرئيس الكوري كيم إيل سونغ رفض بحث الموضوع مع السكرتير العام للأمم المتّحدةالأسبق بطرس غالي بحجّة أنه يرغب في بحثه مع واشنطن مباشرة دون وسيط، بمعنى أنه وضع نفسه في بحثه كمحاور معادِل لها.

وتساءل المراقبون: أي خطر تشكّل كوريا الشمالية، بلد الـ22 مليون نسمة فقط، على أمن الولايات المتّحدة؟

وجواباً عن هذا التساؤل، نورد مداخلة لرئيس الاستخبارات المركزية جايمس وولسي وصف بها كوريا الشمالية «كمثال لقوى الشر التي تنتشر كالثعابين السامّة ناشرة الخوف في أنحاء العالم. وقد ظهرت هذه القوى على السطح غداة انتهاء الحرب الباردة مستهلّة نوعاً جديداً من الحروب التي على الولايات المتّحدة مواجهتها، كما تشكّل تهديداً للعالم بأجمعه»[1].

وتدخّل الولايات المتّحدة يندرج في إطار النظام العالمي الأوحد الواقع في الصعوبات. وهكذا أصرّت على تفتيش المنشآت النووية لكوريا الشمالية التي وافقت على فتح باب منشآتها لعمليات تفتيش دولية مقابل خطوات من جانب واشنطن لإنهاء عزلة هذه الدولة الشيوعية[2].

(1) Zeina NAJJAR, Monde diplomatique, Février 1994.

(2) الحياة، العدد 11335، الأحد 17 شباط 1994، صفحة 8.

وضمن هذا الإطار، لم يوافق استراتيجيّو البنتاغون على توجيه ضربة جوية لإنشاءات يونغبيون النووية غير المشروعة في نظامهم العالمي مماثلة لضربة إنشاءات تموز العراقية من قِبَل إسرائيل عام 1981. والسبب أنّ هذه الإنشاءات هي في خضمّ عملها ويؤدّي تدميرها إلى تصاعد غيمة إشعاعية قد تمتدّ إلى اليابان[1].

وبالفعل، عرقلت كوريا الشمالية في 15 آذار 1994 جهود الخبراء الدوليين لتفتيش موقع نووي في يونغبيون رغم قبولها السابق لأعمال التفتيش. وهكذا عادت واشنطن للاجتماع بالمسؤولين الكوريين وعلّقت المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية.

وبدت خيارات إدارة الرئيس كلينتون في مواجهة كوريا الشمالية محدودة. لذلك عمدت إلى إقناع مجلس الأمن بفرض عقوبات دولية عليها رغم معارضة الدول الآسيوية، وخاصة الصين واليابان، لمبدأ فرض العقوبات واقتراح روسيا عقد مؤتمر دولي حول أزمة الأسلحة النووية الكورية.

وفي عهد الرئيس جورج بوش، تابعت كوريا الشمالية في وضع الصعوبات أمام النظام العالمي الأوحد في الميدان النووي. ففي السادس عشر من تشرين الأول من العام 2002 أعلنت واشنطن أن كوريا الشمالية أقرت بأنها تخصّب اليورانيوم منتهكة اتفاق العام 1994. وردت بيونغ يانغ بنزع أجهزة المراقبة التابعة للأمم المتحدة من

(1) Le Point, N° 1112, 8 Janvier 1994, page 17.

مجمع يونغبيون النووي. كما انسحبت في الحادي عشر من كانون الثاني من العام 2003 من معاهدة حظر الانتشار النووي[1].

وفي 8 أيار من العام 2005، أكدت الوكالة الدوليةللطاقة الذريّة أن كوريا الشمالية تمتلك ستة قنابل نووية[2].

وفي التاسع من تشرين الأول من العام 2006، تحدّت كوريا الشمالية الأسرة الدولية، وعلى رأسها النظام الأميركي الأوحد، وفجّرت أول قنبلة نووية لها تحتج الأرض[3].

إنما، وفي الخامس عشر من تموز من العام 2007، عادت وأكدت أنها تخلت عن برنامجها النووي وأغلقت مجمع يونغبيون النووي[4]. فهل إن هذا الإعلان هو خطوة أولى نحو الهدنة الطويلة على صعيد الخلافات الأميركية ـ الكورية الشمالية؟

4 ـ فيتنام

لم تشكّل كوريا الشمالية آخر صعوبات الشرق الأقصى بل تبعتها فيتنام، حيث بدأت في 28 شباط 1994 محادثات أميركية- فيتنامية لتطبيع العلاقات المقطوعة منذ حرب فيتنام.

أما مواضيع الخلاف فتعود إلى الطلبات المالية الأميركية من هانوي التي يعود تاريخها إلى نهاية الحرب عام

(1) وكالات الأنباء العالمية، 11 كانون الثاني 2003.
(2) المرجع نفسه، 8 أيار 2005.
(3) المرجع نفسه، 9 تشرين الأول 2006.
(4) المرجع نفسه، 15 تموز 2007.

1975، إضافة إلى موضوع هام يتعلّق بالأميركيين المفقودين في هذا البلد الشيوعي. وقد لخّص كريستوفر ميادين الخلاف بثلاثة: مصير الجنود الأميركيين الذين ما يزالون مفقودين وعددهم 1647، وتعويضات الحرب، وحقوق الإنسان في البلد الشيوعي[1].

ج- صعوبات النظام العالمي في الشرق الأوسط

أهم المناطق التي يحاول النظام العالمي الحالي تطوير تأثيره وفاعليته فيها منطقة الشرق الأوسط، حيث تتلاطم الأقليات الدينية والعرقية والقبلية، في بحر من الإسلام الأرثوذكسي، وحيث تتوزع مناطق متفجّرة، إن حول فلسطين أو في الخليج العربي.

وفي هذه المنطقة من العالم تبرز التحديات أمام النظام الأميركي الخارجي المسترهن للتوازنات الداخلية التي يسيطر عليها اللوبي اليهودي الضاغط. فالعقبة الكبرى التي تعترض عدالة النظام العالمي في الشرق الأوسط هي التحيّز الأميركي الواضح لإسرائيل، إن في المفاوضات السلمية، أو في قرارات مجلس الأمن، أو في التعامل مع مشكلة الطاقة النووية التي ترفضها واشنطن لدول العالم الثالث وتسمح بها لإسرائيل. وفي سبيل تأمين الدعم لإسرائيل، تستجلب الولايات المتّحدة نقمة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، لا سيما المتطرفة

(1) الديار، العدد 1996، الاثنين 7 آذار 1994، صفحة 21.

منها، رغم ليونة وانسجام بعض أنظمة الدول العربية مع النظام العالمي.

كتب خالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، إثر مجزرة الخليل التي ارتكبها اليهودي باريش غولدشتاين، حول مسؤولية واشنطن ما يلي[1]:

«أمّا الموقف الأميركي، فإن التاريخ سيسجّل حجم وعمق الجريمة المضادة للإنسانية التي ارتكبها الرئيس بوش وكلّ من أيّده في الأمم المتّحدة لإلغاء صفة العنصرية عن الحركة الصهيونية... أما موقف كلينتون من المذبحة، فهو يشير إلى أحد احتمالين: إما أن كلينتون يعكس بسذاجة حضارة الرجل الأبيض كما تعكسها عنصرية الحضارة الغربية في القرن 19 التي ترى أنّ من حقّها ذبح الغير، وإمّا أنه رجل ساذج كونه اعتبر نقل المفاوضات من طابا إلى واشنطن، والتحلّي بالصبر هو الرد على المذبحة، فطالب بضبط النفس».

وهذا القول يعكس المرارة الفلسطينية والعربية من الموقف الأميركي والدولي المؤيّد لإسرائيل.

وقد جاء في تعليق لـ Jean- Christophe Ploquin بتاريخ 11 آذار بنفس المعنى ما يلي[2]:

«Depuis deux semaines, les Etats- Unis se sont surtout fait remarquer par leur blocage d'une résolution au Conseil de sécurité de l'ONU

(1) الحياة، العدد 11344، الثلاثاء 8 آذار 1994، ص 6.

(2) La Croix, 11 Avril 1994, page 3.

condamnant le massacre d'Hébron... La Maison-Blanche, dont l'actuel locataire, Bill Clinton, n'a jamais caché ses sympathies pro-israéliennes».

وفي خضمّ هذا التحيّز الأميركي، يطرح الإنسان العربي سؤالاً حول موقعه من النظام العالمي، فيكتشف بمرارة أنّه يفتقر إلى الكثير من الخصائص التي تجعله طرفاً فاعلاً في توجيه الأحداث والتحكّم بانعكاساتها على مصالحه في الحاضر والمستقبل. فالمعيار الأميركي الأساسي لهذا الدور في العالم الحاضر هو قدرات الأمة العلمية والتكنولوجية وتطوّرها الاقتصادي والاجتماعي وتفاعلاتها مع التطورات الحديثة. وهذا ما دفع المحلّل الاستراتيجي عبد الله بلقزيز إلى مطالبة العرب «بإيجاد الحد الأدنى من التكيّف مع تناقضات النظام العالمي بهدف تحييد آثاره السلبية»[1].

والدور الأميركي في فلسطين المتحيّز إلى الجانب الإسرائيلي والذي تابع به الرئيس جورج بوش وصولاً إلى بدايات العام 2008، خلق صعوبات جديدة أمام النظام العالمي الأوحد في فلسطين. ففي العام 2006 سجّل وصول حركة حماس، التي تعتبرها واشنطن حركة إرهابية، إلى الحكم في قطاع غزة، الأمر الذي بات يهدّد مسيرة السلام التي ترعاها الولايات المتحدة. فرغم التقدّم الذي كان قد سُجِّل

(1) عبد الله بلقزيز، حضارة الخليج والنظام العالمي الجديد، دار الطليعة، بيروت 1993، ص 115.

على المسار التفاوضي الفلسطيني- الإسرائيلي، اعُتبرت سيطرة حماس على قطاع غزة تراجعاً كبيراً في هذا المضمار، رغم تشديد روسيا، في الخامس عشر من أيار من العام 2006، على ضرورة اعتراف حركة حماس والحكومة التي ترأسها بحق إسرائيل في الوجود، إثر لقاء عقد بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في جنوب روسيا[1].

كما أن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة دفعت الإدارة الأميركية إلى منع وصول الأموال والمساعدات إلى الدولة الفلسطينية، فيما تابعت تمويل حرس الرئيس عباس. فقد كتبت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية، بتاريخ الخامس من أيار من العام 2006، أن هدف واشنطن من خطّتها الدفع باتجاه عصيان مدني ضد حماس وإسقاط حكومتها على خلفية الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب[2]. لكن ذلك لم يحصل.

وخلال زيارة الرئيس جورج بوش إلى إسرائيل وفلسطين في العاشر والحادي عشر من كانون الثاني من العام 2008 لدفع عملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية إلى الأمام، ورغم عقد مؤتمر أنابوليس للسلام في السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الثاني من العام 2007، شكك رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير، في

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، 15 أيار 2006.

(2) صحيفة ها آرتس، 5 أيار 2006، ووكالة رويترز، 5 أيار 2006.

إمكانية الوصول إلى نتائج إيجابية سريعة في هذا الملف[1]. جاء ذلك في مقابلة لبلير مع شبكة «سكاي نيوز»، بعد لقائه الرئيس بوش في القدس المحتلة في الحادي عشر من كانون الثاني من العام 2008. ومما قاله بلير: «إن فقدان الزخم الذي نشأ بعد مؤتمر أنابوليس ولقاء باريس الذي تبعه للدول المانحة للفلسطينيين سيحدث موقفاً في غاية الصعوبة»[2].

وهكذا يبدو أن السلام الفلسطيني- الإسرائيلي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة بات مؤجلاً، وأنه لن يحصل خلال ولاية الرئيس جورج بوش التي أوشكت على الانتهاء. فرغم إعلان الحكومة الإسرائيلية في الحادي عشر من كانون الثاني من العام 2008، إثر زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش لها، موافقتها على دعوته للتوصل إلى اتفاقية سلام سريعاً، أوضحت أنها لا ترى أن المرحلة الأخيرة لقيام دولة فلسطينية ستتحقق في العام 2008[3].

وقال مارك ريفيف الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ردًا على سؤال حول ما إذا كانت إسرائيل تتوقع توقيع معاهدة سلام نهائية قبل أن يترك الرئيس بوش منصبه في كانون الثاني من العام 2009، إن «إسرائيل لن توافق على أي اتفاق ما لم توفِ السلطة

(1) وكالات الأنباء العالمية، 11 كانون الثاني 2008.

(2) شبكة «سكاي نيوز»، 11 كانون الثاني 2008.

(3) وكالات الأنباء العالمية، القدس المحتلة، 11 كانون الثاني 2008.

الفلسطينية بالتزاماتها التي تقضي بشنّ حملة صارمة على الناشطين في الضفة والقطاع»[1].

وجاءت أحداث أخرى في الشرق الأوسط لتزيد من ألمرارة العربية من تحيّز النظام العالمي الأميركي، وأبرزها:

* وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في جميع القرارات التي صدرت والتي هي قيد الصدور عن الأمم المتّحدة، وخاصة في تخفيف وقع القرار الدولي المُدين لمذبحة الخليل.

* رفضها للدور الذي تبدو روسيا مصمِّمة على لعبه بهدف توازن القوى الكبرى في الصراع العربي- الإسرائيلي، ورفضها للمؤتمر الدولي الذي اقترحته روسيا[2].

* التمييز بين إسرائيل والعرب بالنسبة للأسلحة النووية. ففي الوقت الذي ملكت إسرائيل 250 قنبلة نووية وفق رأي الخبراء الاستراتيجيين، موزَّعة بين الهيدروجينية والنووية والنطرونية، وتطويرها مصنعاً للأسلحة الكيميائية وآخر للجرثومية[3]، يحاول النظام العالمي تفتيش جميع الإنشاءات النووية في العالم الثالث وخاصة ليبيا والعراق وإيران والكوريَّتين.

* رفع الحظر الذي فرضه الرئيس ديغول منذ حرب 1967 على تصدير الأسلحة

(1) المرجع نفسه.

(2) Libération, 11 Avril 1994, page 18, et Humanité, 10 Avril 1994.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، 9 أيار 2006.

إلى إسرائيل بتوقيع فرنسا، بمباركة أميركية، اتفاقاً عسكريًّا على صعيد التسليح[1].

وسجّل فشل في السياسة الأميركية في المنطقة خلال زيارة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت إلى الشرق الأوسط خلال شهر أيلول 1997. فقد خلقت عراقيل عديدة، خاصة من قِبَل الجانب الإسرائيلي ونتانياهو بشكل خاص، مما دفع بالوزيرة الأميركية إلى الإعلان، ليس فقط عن فشل مهمتها، إنما عن إلغاء الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. وهذا رغم اعترافها أنّ هذه المنطقة تشكّل أكثر المناطق أهمية بالنسبة لبلادها[2].

والعراقيل التي تخلقها إسرائيل في وجه حليفها الأميركي تتابعت فصولها. ففي الثامن عشر من أيار من العام 2006 رفضت إسرائيل التوقيع على مسوّدة معاهدة دولية عرضتها الولايات المتحدة، وذلك أمام لجنة الأمم المتّحدة للحدّ من التسلّح في جنيف، تمنع تحضير مواد تستخدم في تصنيع الأسلحة النووية، في وقتٍ ما زالت الدولة العبرية تتحفظ على أسرارها النووية[3]. وتهدف المعاهدة إلى تجميد المشاريع النووية القائمة في العالم للمواد التي تستعمل في صناعة الأسلحة النووية مثل البلوتانيوم واليورانيوم المخصّب.

---

(1) La Quotidien de Paris, N° 4455, 11 Mars 1994, page 14.

(2) Jean - Jacques MEVEL, Le déclin de l'influence américaine, Le Figaro, N° 16510, Samedi 14 Septembre 1997, p 4.

(3) وكالات الأنباء العالمية، 18 أيار 2006.

وقد تقدمت واشنطن، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، بمشروع المعاهدة الدولية إلى لجنة الأمم المتّحدة لنزع السلاح، يحذّر من خطر إنتاج «المواد الانشطارية»، دون التطرّق إلى المخزون النووي.

ومن المعروف أن الهند وإسرائيل لم توقّعا بعد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وإذا طوّرنا دراستنا في الشرق الأوسط لتشمل الخليج العربي، لأمكننا لمس صعوبات أخرى أمام النظام العالمي. فرغم أنّ نهاية حرب الخليج شكّلت الإعلان الصريح عن انطلاق هذا النظام، ورغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية، فإنّ الصعوبات ما تزال تعترضه.

لقد عرّف أنطوني لايك، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي في مقالٍ في مجلة Foreign Affairs بعنوان «الدول الإرهابية»، المبدأ الأساسي الاستراتيجي للولايات المتّحدة في الخليج «بحماية مصالح أميركية بالغة الأهمية تتمثّل في أمن أصدقائها، وفي التدفّق الحرّ للنفط بأسعار مستقرة، وفي اتّباع سياسة التوازن». وتركّز واشنطن على:

- الحدّ من قدرة إيران والعراق على تهديد الاستقرار في المنطقة.

- تعزيز القدرات الدفاعية للأصدقاء.

وحدّد لايك الموقف الأميركي من العراق بـ:

- الامتثال لقرارات مجلس الأمن وللإجراءات المقررة.

- الاعتراف العراقي بالكويت.

- سيادة أراضي العراق ووحدته.

- توحيد وتدعيم المعارضة العراقية.

إنّما، ورغم هذه الاستراتيجية، بقي الرئيس صدّام حسين يبدي مظاهر استقلالية، ويعارض الانسجام التام مع المقرّرات الدولية، متوصّلاً إلى حدود تهديد الولايات المتّحدة بأنّها ستدفع ثمن إصرارها على إبقاء العقوبات على بغداد[1]. ورافق ذلك تصعيد عراقي تمثّل في تحريك قوات على خطوط المواجهة مع الأكراد في الشمال عام 1994، ما دفع بلجنة التنسيق المكلّفة بحمايتهم إلى زيادة الطلعات الجوية فوق منطقة الحظر الجوي. كما رافقه طرد المفتّشين الأميركيين في لجنة الأمم المتّحدة في تشرين الثاني 1997.

أمّا نائب الرئيس طارق عزيز، فقد انتقد مواقف أنطوني لايك الذي صرّح بأنّه يؤيّد سياسة احتواء العراق، ووصفها بأنّها سطحية. ومما قاله عزيز: «إنّ مستشاري كلينتون يورّطونه في مواقف خاطئة، ويدفعون بالسياسة الأميركية في المنطقة إلى طريق مسدودة»[2].

وجاء تهديد الرئيس صدّام حسين أعلاه بعد الرسالة الدورية التي وجّهها الرئيس كلينتون إلى الكونغرس في شأن العلاقات مع العراق، والتي وصف فيها نظام الرئيس حسين بأنّه يهدّد الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات

---

(1) السفير، العدد 6725، السبت 5 آذار 1994، صفحة 12.

(2) المصدر نفسه.

المتّحدة وأمن الخليج، متّهماً هذا النظام برعاية الإرهاب[1]. وقد وصلت العلاقة بينهما إلى درجة من التأزُّم في تشرين الثاني 1997، ما دفع بالولايات المتّحدة إلى تحريك أساطيلها مجدداً نحو الخليج.

وفي ماضٍ غبر بعيد، سجل فشل جديد للنظام العالمي في العراق. فبعد خمس سنوات من احتلال العراق، لم تستطع القوات المتحالفة، ورغم نجاحاتها العسكرية، من إنهاء الصراع ومنع العمليات الانتحارية التي تنفذ ضد قواتها وضد المدنيين العراقيين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي أوائل شهر تشرين الثاني من العام 2005 قتل أحد عشر جندياً أميركياً وواحد وعشرون عراقياً في أعمال العنف في العراق خلال أيام ثلاثة. وهذا ما دعا القوات الأميركية إلى شنّ هجوم جديد شارك فيه 3500 جندي في محافظة الأنبار غرب العراق التي تعتبر بوابة دخول مقاتلي تنظيم القاعدة إلى العراق. وأطلق على العملية اسم «الحاجب الفولاذي»[2].

وفي مناطق أخرى من العراق، استمر المسلّحون في شنّ هجمات ضد القوات الأميركية، الأمر الذي دفع الجيش الأميركي إلى القيام بعمليات واسعة، دون أن يتمكّن من حسم الموضوع وإعادة تطبيع الوضع في تلك البلاد[3]. كما استهدف

---

(1) الحياة، العدد 11341، السبت 5 آذار 1994، ص 1.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 5/ 11/ 2005.

(3) المرجع نفسه.

المسلّحون المسيحيين في العراق، الأمر الذي دفع آلافاً منهم إلى لبنان، الذين وصلوا إليه خلال شهر آب من العام 2007 متسللين عبر الحدود، وغالبيتهم من الكلدان والآشوريين[1].

وعلى سبيل المثال بالنسبة للعمليات ضد القوات العراقية والأميركية في العراق، اقتحم مسلّحون مجهولون في التاسع من تموز من العام 2006 حي الجهاد ذا الغالبية السنية في بغداد وقتلوا 42 شخصاً وفق مصادر وزارة الدفاع العراقية[2].

وفي الحادي والعشرين من شباط من العام 2007، ونظراً لسيطرة ميليشيا جيش المهدي الشيعية التابعة لمقتدى الصدر والمتمردين السُّنّة على مناطق مختلفة من العراق، أعلن رئيس الوزراء العراقي عن بدء تطبيق الخطة الأمنية الجديدة في بغداد التي تستهدف إنهاء هذه السيطرة الميليشيوية[3].

وهكذا نرى أنه، ورغم مرور خمس سنوات على دخول قوات التحالف إلى العراق، ما تزال بعض مناطق البلاد غير خاضعة لها.

أما إيران، فقد حدّد لايك الموقف الأميركي منها بالآتي:

«تخالجنا مخاوف عميقة وخطيرة حول مسلك إيران في 5 مجالات:

- سعيها لحيازة أسلحة نووية وأسلحة للدمار الشامل ووسائل إطلاقها.

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 2 آب 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، 9 تموز 2006.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 21 شباط 2007.

- استمرار تورّط حكومتها بالإرهاب والاغتيالات على نطاق عالمي.

- دعمها للمعارضة العنيفة لعملية السلام العربي-الإسرائيلي.

- تهديداتها ونشاطاتها الهدّامة ضد جيرانها.

- سجلّ حقوق الإنسان القاتم في الداخل».

وهكذا، بقيت علاقات إيران متدهورة مع واشنطن مما دفع بصحيفة «طهران تايمز» الإيرانية شبه الرسمية إلى مطالبة الولايات المتحدة بـ«تقديم تنازلات» أكثر إلى إيران إذا رغبت في تطبيع العلاقات مع طهران. وجاء ذلك بعد أن صرّح مسؤولون أميركيون بأن واشنطن قرّرت أخيراً القبول بالحقيقة السياسية للجمهورية الإسلامية بعد أن حاولت طوال 14 عاماً نسف شرعيتها[1]. وطالبت إيران واشنطن بإعادة الأموال الإيرانية المجمّدة في مصارف أميركية والامتناع عن القيام بأية عملية تهدف إلى عزل وزعزعة استقرار الجمهورية الإسلامية.

وجاء موقف إيران المتشدّد إثر رفض الدول الأوروبية الوقوف إلى جانب واشنطن في رغبتها بعزل طهران، مما دفع النظام الأميركي إلى محاولة التطبيع معها بهدف استخدام نفوذها لدى العالم الإسلامي لحلحلة العملية السلمية في الشرق الأوسط. وهذا ما صرّح به مساعد وزير الخارجية الأميركي روبرت بيلليترو

(1) الديار، العدد 1998، الأربعاء 9 آذار 1994، صفحة 22.

ومستشار الرئيس للأمن القومي أنطوني لايك، خلال الأسبوع الأول من آذار 1994، بأن واشنطن مستعدة للحوار مع طهران والقبول بحقيقة وجود الجمهورية الإسلامية، الاقتراح الذي لم تردّ عليه طهران[1].

وبقي الوضع على حاله مع الجمهورية الإسلامية، فلم تتمكّن الولايات المتّحدة من إجراء تقارب بين إيران وإسرائيل رغم محاولاتها المتكررة. ففي الحادي عشر من أيار من العام 2006 صرّح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، خلال زيارته إلى أندونيسيا، بأن إسرائيل «ستزول من الوجود»، واصفاً التهديدات بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران بأنها «مزاح». وأكّد نجاد، في مقابلة مع محطة التلفزيون الأندونيسية «مترو»، بأن «الجمهورية الإسلامية» تملك هي أيضاً، القدرات التقنية وغير التقنية للدفاع عن مصالحها»[2]. كما هدّد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي باستخدام النفط في النزاع النووي مع الولايات المتّحدة الأميركية[3].

من جهته، دعا وزير خارجية إيران منوشهر متكي، في الحادي عشر من أيار من العام 2006، إلى التصدي للقوة المهيمنة على العالم، والتي اتهمها بالسعي لفرض وجهات نظرها على الدول

(1) الحياة، العدد 1345، الأربعاء 9 آذار 1994، صفحة 8.
(2) وكالة الصحافة الفرنسية، جاكرتا، 11 أيار 2006.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 4 حزيران 2006.

الأخرى. جاء كلام متكي خلال كلمةٍ ألقاها في اجتماع وزراء خارجية قمة الدول الإسلامية الثماني الكبار في جزيرة بالي الأندونيسية[1].

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، فقد استبعد فرض عقوبات دولية على بلاده كما تطالب واشنطن، بعد أن رفضت طهران تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم. جاء ذلك خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى السنغال في الرابع عشر من أيلول من العام 2007. كما رفضت وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتّحدة الأخذ بتقرير صادر عن لجنة الاستخبارات الدائمة في مجلس النوّاب الأميركي في 23 آب من العام 2006 والذي قدّم إيران على أنها تشكّل تهديداً استراتيجياً. ورأت الوكالة أن التقرير «يتضمن معلومات خاطئة ومضللة ولا تستند إلى أي أساس». لأن عمليات التفتيش أظهرت أن طهران قامت بالتخصيب بنسبة 3,6%، فيما أن النسبة المطلوبة لصنع أسلحة نووية هي 90%[2].

في المقابل، هدّد رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ 9 أيار 2006 إيران بالإبادة، إذا حاولت محو إسرائيل عن الخريطة، وذلك في إشارة إلى تهديدات الرئيس الإيراني المتكررة. هذا في وقت تشير المعلومات السرية أن إسرائيل تملك ترسانة نووية قدرت في العام 2006 بحوالى 250 رأساً نووية[3].

(1) وكالات الأنباء العالمية، 11 أيار 2006.
(2) وكالات الأنباء العالمية، طهران، 14 أيلول 2006.
(3) وكالة الصحافة الفرنسية، 9 أيار 2006.

ونعود للتساؤل: هل تمكّن النظام العالمي من تطويع العراق وإيران؟

لنجيب بأننا نشك بذلك.

حتى الأردن، الدولة القريبة من الغرب، سجّلت استياءً من «الكيل بمكيالين» من قِبل الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط. فقد شنّ مجلس النواب الأردني هجوماً في 22 آذار 1994 على واشنطن مستنكراً «الإجراءات والأساليب غير الحضارية» التي تمارسها البحرية الأميركية من تفتيش مشدّد للسفن في خليج العقبة كجزء من الضغوط على الأردن. ومما جاء في البيان الأردني أنّ هذه الإجراءات تُطبّق على الأردن دون غيره من الدول المجاورة للعراق. وفسّرت مصادر أردنية الضغوط بالرغبة في إجبار الأردن على الإسراع في توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، الأمر الذي حصل بالفعل.

فاستفراد الولايات المتّحدة بالهيمنة، وقدرتها على تكييف القانون الدولي بما يستجيب لمصالح الدولة العظمى الوحيدة، والكيل بمكيالين في معالجة الأزمات الدولية، أدّت جميعها إلى انتقاد النظام العالمي في الشرق الأوسط.

د- النظام العالمي وأوروبا

مما لا شك فيه أنّ أبرز حلفاء الولايات المتّحدة في مشروع النظام العالمي هي أوروبا، موحّدة كانت أم دولاً منفصلة. فالعلاقة الأوروبية-الأميركية تعتبر مفصلاً أساسيًا في الاهتمامات الأوروبية، لأن أوروبا تحتاج الجبّار الأميركي حاليًا كما احتاجته في الحرب الباردة، وربما أكثر. وبقدر ما شكّل شبح كارل ماركس قلقاً لأوروبا

الغربية، بقدر ما يقلقها حياد العم سام تجاه صراعاتها. لقد أبدت إدارة الرئيس كلينتون اهتماماً أقلّ بالقضايا الأوروبية لصالح حماس نحو آسيا الناهضة. وتأكّد هذا الاتجاه من خلال البيانات التجارية التي دلّت على تدنّي نصيب أوروبا من الصادرات الأميركية من 31% إلى 26% خلال عشرين عاماً مقابل ارتفاع آسيوي من 20% إلى 30% خلال الحقبة نفسها.

والصديق الأميركي هو أبرز الحلفاء الأطلسيين. هذا ما أثبته كلينتون عند حضوره قمة الحلف في كانون الثاني الماضي، إذ أكّد التزام أميركا تجاه سلامة واستقرار أوروبا»[1]. وأصرّ الأوربيون على الاحتفاظ بالغطاء الأميركي حتى بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، ربّما خوفاً من قيام خطر ألماني مستقبلي، وربما للوقوف في وجه المدّ الأُصولي الإسلامي الذي يطرق أبواب قارَّتهم من الجنوب والشرق. فالقرارات الدولية التي تسعى إليها أوروبا هي غير ممكنة لولا الثقل العسكري والدبلوماسي الأميركي.

لكن هذا التحالف الثقافي والأيديولوجي والحضاري بدأت تشوبه صعوبات. فألمانيا الموحّدة وقفت، وما تزال، موقف المتفرِّج من المشاكل الأميركية في حرب الخليج والبوسنة. وفرنسا، التي تمكّنت سابقاً من مقارعة الولايات المتّحدة من الند للندّ وعاندتها في مفاوضات الغات التي أظهرت صعوبة في جمع ألمانيا وفرنسا في اتحاد

(1) Claude IMBERT, Le Point, N° 1118- 19 Février 1994, page 5.

سياسي واحد، حمل موقفها في البوسنة أيضاً تمايزاً عن موقف الخليف الأميركي[1]. كما عارض الفرنسيون الغارات الجوية لتحرير سارايفو وأصرّوا على رفض أيّ تدخّل عسكري أميركي في أوروبا. وتسعى فرنسا لتحقيق بنية أطلسية أكثر توازناً وتطالب باهتمام أميركي دبلوماسي أكثر منه عسكري بالمجموعة الأوروبية[2].

حتى بعد وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، بقيت الخلافات الفرنسية- الأميركية حول دور حلف شمال الأطلسي قائمة إذ دار جدل داخل الحلف حول دوره العسكري في المستقبل، خاصة في ما يتعلق بتحوّله إلى قوة عالمية حيث تقف فرنسا والولايات المتّحدة على طرفي نقيض في هذه المسألة.

ففي الثلاثين من تشرين الأول من العام 2006 أصبح الخلاف، الذي يأتي قبيل قمة الحلف في ريفا (لاتفيا)، علنياً مع تأكيد وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال اليوماري معارضتها لإدراج دور الحلف في شراكة عالمية تقوم بمهمات غير محددة عى لائحة المواضيع المقترح بحثها. وفي اليوم ذاته أعلنت فيكتوريا نولاد مندوبة الولايات المتّحدة في الحلف عن «تطلّعات أوسع للحلف العسكري، وذلك بهدف تولي مسؤوليات عالمية وإبراز قدراته العالية المتزايدة لمواجهة التحديات

(1) Yann de L'ecotais, article «Si loin de Maastricht»، L'Express No 1222, 10 Février 94, page 4.

(2) السفير، العدد 6719، السبت 26 شباط 1994، صفحة 6.

والقيام بها، بالتوافق مع شركاء عالميين»[1].

كما لخّصت وزيرة الدفاع الفرنسية انقسام الرأي العام العالمي حول هذا الموضوع في مقال نشرته في صحيفة «الفيغارو» جاء فيه:

«في الوقت الحالي، يتحدث البعض عن احتمال توسيع مهمات الحلف في اتجاهين، أحدهما جغرافي، والآخر وظيفي ينص على العمل في المجال الميداني، خاصة في إعادة إعمار الدول الخارجة من أزمات». وعارضت اليوماري تغيير الطبيعة الأساسية للحلف التي تنصّ على «أن يكون حلفاً عسكرياً أوروبياً أطلسياً».

وتتناقض آراء وزيرة الدفاع الفرنسية مع آراء واشنطن التي ترغب في تسليم الحلف الأطلسي مهمات إعادة الإعمار في أفغانستان. وقالت: «إن تحويل الحلف إلى منظّمة مهمتها إعادة إعمار الاقتصاديات والديمقراطيات في وقتٍ واحد، لا ينسجم مع شرعية الحلف أو مقدراته»[2].

وبعكس الفرنسيين، يبدي البريطانيون قلقاً متزايداً تجاه تدهور العلاقات المميزة التي تربطهم بواشنطن. وجاءت زيارة رئيس الجيش الجمهوري الإيرلندي أدامز إلى الولايات المتّحدة رمزاً لتدنّي الامتياز البريطاني لدى الأميركيين.

وفي البلقان، نجح الروس في إثبات فاعليتهم ومصداقيتهم الدولية على

(1) وكالات الأنباء العالمية، 30 تشرين الأول 2006.

(2) وكالة الأنباء الفرنسية، بروكسل، الأربعاء في 1 تشرين الثاني 2006.

حساب الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعدّى الخلاف الأميركي الإطار الياباني ليشمل الاتحاد الأوروبي الذي هدّد، في 8 آذار 1994، بتطبيق عقوبات تجارية محدودة على الواردات من الولايات المتّحدة بسبب القلق من أنّ الخفض الجمركي الذي تعرضه واشنطن يقلّ عن المتوقَّع.

وفي جنوب البلقان أثارت اليونان انتقاد واشنطن لها بقرارها منع جارتها مقدونيا، الجمهورية القائمة على أنقاض الاتحاد اليوغوسلافي السابق، من استخدام ميناء سالونيك الذي يعتبر منفذها الوحيد إلى البحر. كما انتقدت واشنطن قرار اليونان بفرض حصار نفطي على جمهورية مقدونيا.

وفي الثاني عشر من كانون الثاني من العام 2007 تعرّضت السفارة الأميركية في أثينا لسقوط صاروخ، في عملية وصفها السفير تشارلز ريس بأنها «اعتداء خطير للغاية»، وتبنّاها ناطق باسم مجموعة يونانية تنتمي إلى اليسار المتطرف ويطلق عليها اسم «الكفاح الثوري»[2].

وكانت السفارة الأميركية في أثينا قد سبق وتعرّضت لصاروخ عام 1996 أطلقته مجموعة «17 تشرين الثاني»، كبرى المجموعات الإرهابية اليونانية التي يحاكم 16 من

(1) Kosta CHRISTICH, Le Point N° 1119, 26 Février 1994, page 39.

(2) وكالات الأنباء العالمية، أثينا، 12 كانون الثاني 2007.

أعضائها خلال عامي 2007 و2008 أمام محكمة استئناف بعد اعتقالهم في العام 2000. وكانت هذه المجموعة قد تبنّت عدداً من الاعتداءات، بينها اغتيال خمسة موظفين في السفارة الأميركية في أثينا.

وفي أبرز مثال على المشاكل والصعوبات المعترضة للنظام العالمي يأتي من فشل الأمم المتّحدة وحلف شمال الأطلسي، المدعومين من واشنطن، في حلّ قضية البوسنة. فالصرب، المدعومون من روسيا، ما يزالون قادرين على الضغط، والعملية الأطلسية برهنت أنّها لم تكن سوى عرض للقوة فقط. وهكذا ظهر أنّ الحلف ليس هو صانع القرار في البلقان، كما أنه ليس قوة استراتيجية موحّدة.

هـ- صعوبات في مناطق أخرى

ولا تنحصر صعوبات النظام العالمي على أوروبا وآسيا والشرقين الأوسط والأقصى، إنما تتعدّاها إلى مناطق أخرى مختلفة من العالم حيث تحاول الولايات المتّحدة لعب دور الحكَم، لكن التطورات الإقليمية تدفع دورها إلى الفراغ والتراجع.

ففي باكستان، بقيت السياسة الأميركية تتخبّط في البلاد وصولاً إلى حدث اغتيال بناظير بوتو، مروراً بإعلان حالة الطوارئ من قِبل الرئيس مشرف الذي يعتبر حليف الولايات المتّحدة في البلاد في الرابع من تشرين الثاني من العام 2007[1]. وردًا على إعلان حالة الطوارئ، هددت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا

(1) وكالات الأنباء العالمية، إسلام آباد، 4 تشرين الثاني 2007.

رايس من أن بلادها ستراجع معوناتها المالية لباكستان بعد هذا الإعلان.

وجاءت تقديرات شهر آب للعام 2007 للاستخبارات الأميركية، بأن القاعدة ستستخدم المناطق الحدودية لباكستان كملاذ آمن لشنّ هجماتها، لتزيد الشكوك حول نجاح السياسة الأميركية في البلاد. وقد تعددت اقتراحات مراكز الأبحاث الأميركية حول السياسة الأمثل التي يتعين على الإدارة الأميركية اتباعها في باكستان. فمنها من ركّز على حصر المساعدات في جوانب محددة، ومنها من اقترح وضع شروط سياسية قبل إرسال الإمدادات العسكرية. لكن البعض تساءل عن مدى تحقيق الديمقراطية في البلاد، ونجاح الإدارة الأميركية في إقناع حليفها برويز مشرّف بتعزيزها، بعد أن كان قد أعلن حالة الطوارئ في البلاد وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في كانون الثاني من العام 2008[1].

وفي الصومال، وتحت غطاء الأعمال الإنسانية، امتدت يد النظام العالمي لحسم الخلاف، بعد أن قرّر المجتمع الدولي إرسال قوات إلى المنطقة للفصل بين المتحاربين ونجدة السكان المدنيين. وهكذا أرسلت قوات دولية إلى الصومال أساسها من الجيش الأميركي منذ 9 كانون الأول 1992.

إنما، وأمام رفض الجنرالِ الثائر على النظام وعلى الأمم المتّحدة محمد فرح عيديد، بدأت

(1) المرجع نفسه.

الانسحابات العسكرية من المنطقة، في وقت ظهر وكأنّ مهمة الفصل والحماية الدولية فشلت. ففي 13 شباط بدأت عودة الـ400 عنصر من القبّعات الزرق الألمان إلى بلادهم[1]. ونقلت وكالة رويترز عن ضبّاط أميركيين أن آخر وحدة قتالية أميركية تضم 400 عنصر غادرت العاصمة مقاديشو خلال آذار 1994 عائدة إلى الولايات المتّحدة. وغادرت خلال الشهر نفسه قوات إيطالية وكورية جنوبية وعدد من السفن الغربية كانت مرابطة قبالة سواحل العاصمة لحماية أعمال الإغاثة.

هذا الوضع الصعب في الصومال ومنظر الجندي الأميركي الأسير وجثة زميله الذي يجرّه الأولاد في الشوارع، إضافة إلى الكارثة العسكرية خلال اشتباك 4 تشرين الأول 1993 التي وقع فيها 12 قتيلاً و78 جريحاً و6 مفقودين وأسير واحد، مع إسقاط طائرتي هليكوبتر للأميركيين، دفعت بالسفير روبير أوكلي إلى الإقرار بـ: «لقد وقعنا بنفس الفخ الذي وقعنا فيه سابقاً في لبنان»[2]، وقد علّق على ذلك المحلل Benoit Laporte بقوله: «فالحلم الإنساني تحوّل إلى كابوس عسكري، وشعب الصومال الجائع تحوّل إلى عدوّ للولايات المتّحدة»[3].

ومع مغادرة جنود الأمم المتّحدة، لا سيما الأميركيين، الصومال، سجّل النظام

(1) السفير، العدد 6721، الثلاثاء 1 آذار 1994، ص 12.

(2) Le Point, N° 1099, 9 Octobre 1993, page 38.

(3) المرجع نفسه.

العالمي فشلاً ذريعاً في هذا البلد الذي خلّفه، والقتال ما يزال على أشدّه والمجاعات والأوبئة ما تزال سارية. هذا الفشل ظهر جليًّا خلال استطلاع للرأي رأى فيه 75% من الأميركيين أن المهمة الإنقاذية فشلت، وطالب 57% بانسحاب القوة الأميركية فوراً من المنطقة[1]. علاوة على ذلك انتقد تقرير لجنة تحقيق تابعة للأمم المتّحدة تصرُّف القوات الأميركية في الصومال إذ إنّها رفضت الاستجابة إلا إلى أوامر حكومتها.

وهكذا فشلت الأمم المتّحدة، المدعومة من النظام العالمي، في تحقيق المصالحة ونزع أسلحة القبائل المتخاصمة في الصومال وفي نجدة السكان وإغاثة الفقراء، وخاصة في معاقبة الجنرال عيديد الذي تحدّى النظام. كما عاد هذا الأخير ونفّذ عمليات هجومية متكررة على الجيوش الحليفة موقعاً العشرات من القتلى في صفوفها. وأكثر من ذلك، برز عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي مصرًّا على وقف التدخّل الدولي في الشؤون الداخلية الصومالية. ورفض أيضاً اقتراح علي مهدي الذي أعلن عن تشكيل مجلس إنقاذ بهدف إقامة حكومة جديدة، وذلك بعد أن تمّ الاتفاق بين الفصائل الصومالية الاثنتي عشرة المناوئة لعيديد. وتتابعت الاشتباكات بين القبائل، موقعة 22 قتيلاً جنوب العاصمة في يوم واحد[2].

أما على صعيد العمل

(1) المصدر السابق.

(2) الديار، العدد 1997، الثلاثاء 8 آذار 1994، ص 21.

الإنساني، فيبدو أن الوضع بقي على حاله، ليس فقط في الصومال، إنما في العالم أجمع. فرغم العمل الدولي، ما زال 120 مليون طفل يشكون من سوء التغذية المتأصلة في العالم الثالث، ويموت منهم 3 ملايين كل عام بسبب الأمراض النفسية. وكان بالإمكان شفاؤهم بدواء بسيط مضاد للميكروبات. كما أن 8 ملايين طفل ما دون الخامسة يموتون سنويًا بأمراض عادية كالإسهال والتيتانوس والحميرة والشاهوق وغيرها، دون أن يتمكّن النظام العالمي من نجدتهم[1].

وفي هايتي أيضاً، فشل النظام في إعادة الرئيس المخلوع الأب أريستيد إلى الحكم، رغم تهديدات الولايات المتّحدة وقطع العلاقات التجارية مع هايتي من قِبل الولايات المتّحدة وفرنسا وكندا، ورغم محاولات مجلس الأمن بتاريخ 8 شباط 1992 لإرسال مراقبين دوليين إليها.

وفي ليبيا، ورغم الضغوطات الدولية، ورغم الحصار التمويني وعزل النظام الليبي دوليًا وإدراجه على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، فإنّ محاولات إلزام ليبيا تسليم المتَّهَمين في حادث تفجير «لوكربي» باءت جميعها بالفشل، أمام إصرار الرئيس معمّر القذّافي على تأمين محاكمة عادلة لهما وداخل الجماهيرية الليبية.

وفي السودان أيضاً، فشل

(1) Le point, N° 1112, 8 Janvier 1994, page 21.

المجتمع الدولي في إدانة أداء نظامها في مجال حقوق الإنسان، رغم أنّ الوفد الأميركي المشارك في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة في جنيف طرح على مجموعة من الدول مشروع قرار الإدانة[1].

حتى الهند، تلك البلاد الكثيرة السكان، لها مآخذ على السياسة الأميركية المنحازة إلى باكستان. فقد أعرب وزير الخارجية الهندي دينش سينغ بتاريخ 17 آذار 1994 عن قلق بلاده إزاء مشروع أميركي يسمح ببيع طائرات حربية من طراز ف 16 إلى باكستان، متسائلاً: «هل تسعى الولايات المتّحدة إلى تشجيع باكستان على استخدام الأسلحة الذرية ضد الهند؟»، في إشارة إلى إمكانيات حمل أسلحة نووية على هذا النوع من الطائرات. وأضاف بأن تسليم هذه الطائرات سيؤثّر على التوازن الأمني في المنطقة وسيخلق آثاراً سلبية على عملية بناء الثقة المتزعزعة بين البلدين بعد حروب ثلاثة خاضوها منذ 1947[2].

وفي ماضٍ غير بعيد، انضمت الهند إلى روسيا والصين في المطالبة بنظام عالمي متعدِّد القطب، وأكد وزير خارجيتها براناب مخريجي، خلال اجتماعه بنظيريه الروسي والصيني في نيودلهي في الرابع عشر من

(1) الحياة، العدد 11340، الجمعة 4 آذار 1994، صفحة 1.

(2) صحيفة «ذي هيندو» الهندية، 7 آذار 1994.

شباط من العام 2007، اقتناعه بأن «إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية هو العنصر الرئيسي لبناء نظام عالمي متعدد القطبية»[1].

وفي الأرجنتين، وفيما بدأت القارة الأميركية في الخامس من تشرين الثاني من العام 2005 القمة الرابعة للدول الأميركية في ماردیل بلاتا، شرق البلاد، أقرّ الرئيس الأميركي جورج بوش، في مؤتمر صحافي إلى جانب نظيره الأرجنتيني نيستور كريشنر، بصعوبة استقباله في البلاد بعد أن تظاهر أكثر من عشرة آلاف شخص تحت المطر في شوارع المدينة ضده، مردّدين القول: «بوش الفاشي، أنت الإرهابي»[2].

وفي أفغانستان ، ورغم الوجود العسكري الأميركي، تصاعد العنف في جنوب البلاد حيث قتل في الثامن عشر من أيار من العام 2006 أكثر من مائة شخص. كما وقع هجومان انتحاريان أدى أحدهما إلى مقتل مستشار أميركي في مكافحة المخدرات[3].

وفي كوبا، لم يتمكّن النظام العالمي الأوحد من إقناع هذه الجمهورية الأميركية الصغيرة بالانضواء تحت جناح نظامه، بل سجّل الرئيس فيدل كاسترو نجاحات عالمية حيث أقيمت احتفالات رسمية في

(1) وكالات الأنباء العالمية، نيودلهي، 14 شباط 2007.

(2) وكالات الأنباء العالمية، ماردیل بلاتا (الأرجنتين)، 5 تشرين الثاني 2005.

(3) المرجع نفسه، 19 أيار 2006.

الثاني عشر من آب من العام 2007 في مختلف أنحاء البلاد بعيد ميلاده الحادي والثمانين[1].

و- على الصعيد الداخلي

حتى على الصعيد الداخلي، سجّل النظام العالمي صعوبات أبرزها هشاشة النظام الأميركي وتراجع قدرته على مواجهة الأزمات الداخلية والعالمية. فهذا النظام يبدو عاجزاً عن مكافحة مظاهر العنف والفساد، وموجات المخدرات، والجنس، والساديّة والتفكّك العائلي، والبطالة والبؤس داخل المجتمع الأميركي. ففي مقال لـBenoit Laporte في مجلة لوبوان الفرنسية أجرى الكاتب مسحاً لأعمال العنف في الولايات المتّحدة، ذاكراً أن أربعة عشر ولداً يُقتلون بالرصاص يوميًّا، ويوقَف سنويًا ثلاثة آلاف قاصر بسبب الإقدام على القتل، وأنّ السكان يملكون 210 ملايين قطعة سلاح[2].

وضمن الإطار نفسه نذكر الحقائق التالية[3]:

- قيام راكب قطار بقتل 22 وجرح 36 رمياً بسلاحه في 7 كانون الأول 1993.

- مقتل 6 وجرح 23 في لونغ أيلند.

- قيام قاتل ذي سوابق، اسمه جيفري داهمز، بقتل 17 شخصاً وتشويه جثثهم.

- 77 مليون أميركي

(1) وكالات الأنباء العالمية، 12 آب 2007.

(2) Le Point, N° 1111, 31 Décembre 1993, Page 26.

(3) المصدر نفسه.

يملكون سلاحاً أو أكثر. يوجد في البلاد 287 ألف صانع أسلحة. وفي تكساس، حيث سُجّلت وفيات بالأسلحة أكثر من وفيات الاصطدامات، يملك 17 مليون مواطن 68 مليون قطعة سلاح. وفي مدينة هيوستن وحدها يوجد 1791 صانع أسلحة.

- خلال عام 1992 قتل 37 ألف شخص برصاص الأسلحة النارية مقابل 87 فقط في اليابان و68 في كندا و22 في بريطانيا.

- كما أُوقف خلال العام نفسه 2829 قاصراً لارتكابهم جرائم قتل.

- يدخل يوميًّا إلى المدارس 270 ألف قطعة سلاح مع التلامذة، حيث تبيّن أن ثلاثة أرباعهم يملكون أسلحة نارية.

من جهة أخرى تأتي سلسلة الفضائح في عهد الرئيس كلينتون لتضعف النظام الأميركي داخليًّا، من الفضيحة الأخلاقية التي رافقت حملته الانتخابية، وتهرّبه من خدمة العلَم؛ إلى فضيحة ديفيد ستاينر رئيس لجنة العلاقات اليهودية- الأميركية (أيباك) التي جمعت 36 مليون دولار لتمويل حملة المرشح الديمقراطي؛ إلى فضيحة وايت ووتر أي الشركة العقارية التي أسسها كلينتون وزوجته هيلاري عام 1978 والتي تحوم فيها الشكوك حول اختلاس الأموال العامة المخصصة لصندوق توفيرها لتمويل حملته الانتخابية للوصول إلى منصب حاكم أركنساس، والتي أدّت إلى إفلاس الشركة وإلى سلسلة استقالات في البيت الأبيض

(المحامي برنارد نوسباوم والمحامي وبستر هابل مساعد وزير العدل)، إضافة إلى استقالة زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ جورج ميتشل. ولا ننسى أخيراً سلسلة الفضائح الجنسية التي اتهم بها كلينتون منذ أواخر عام 1997، وأبرزها فضيحة مونيكا لوينسكي.

نذكر أيضاً فضيحة الجاسوس جوناثان بولارد الذي سرق وثائق سرية لمصلحة إسرائيل، والجاسوس بالدريخ هازن أميس الذي كان يعمل لصالح إسرائيل داخل جهاز السي آي إيه، إلى فضيحة الجاسوس الروسي ألدريش أيمز داخل نفس الجهاز.

هذه الفضائح التجسسية دفعت جيمس وولسي مدير وكالة الاستخبارات المركزية للإعلان عن خطة جديدة تهدف إلى إعادة النظر في سير عمل هذه الوكالة لضبط الخلل الذي ظهر فيها من خلال التحقيق مع أيمز وزوجته.

وفي عهد الرئيس جورج بوش سجلت حالات من الفشل الداخلي في النظام الأميركي. ففي الثامن من كانون الثاني من العام 2007، قدّم جون نغروبونتي مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية استقالته من منصبه، في مبادرة اعتبرت آخر تجليات الأزمة الأميركية غير المنتهية في مجال الاستخبارات. وكانت هذه الأزمة قد بدأت بالظهور إثر عجز الاستخبارات الأميركية عن ردع اعتداءات الحادي عشر من أيلول من العام 2001، رغم المعلومات التي أسيء تحليلها وقراءتها والتي كان بإمكانها أن تحول دون

وقوع هذه الكارثة[1].

وكانت الولايات المتحدة قد أنفقت مليارات الدولارات منذ 11 أيلول لتعزيز الأمن في المطارات والمرافئ والمنشآت الحساسة من دون أن تتمكّن من إرساء شعور حقيقي بالأمان. ورغم ذلك، أكد المتشائمون، مثل بيتر بروكس الخبير لدى مؤسسة «هيريتيج»، أن الولايات المتّحدة لا تزال في مرمى الإرهابيين، وأن الحرب على الأيديولوجيا التي تروّجها القاعدة لم تحرز تقدّماً. كما انتقدت صحيفة «واشنطن بوست» توسيع الحرب على الإرهاب وتحوّلها إلى حرب معقدة. كما تركزت مخاوف الأميركيين على مرافئهم، بعد الجدل الذي دار حول حصول شركة «دي. بي وولد» الإماراتية على عقد إدارة ستة مرافئ أميركية. كما تم التداول بسيناريو «قنبلة قذرة» مشعّة يمكن أن ينقلها إرهابيون على متن سفينة حاويات لتفجيرها في مرفأ أميركي[2].

أما الصعوبات الكبرى الداخلية لنظام الرئيس بوش، فقد سجّلت في خانة المعارضة الأميركية الديمقراطية التي تحدّت الرئيس في الكونغرس. فقد قام الكونغرس بخطوات في الثلث الأخير من شهر آذار من العام 2007 اعتُبرت تحدياً صريحاً للرئيس، إذ باشر باستدعاء مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية للمثول أمامه في جلسات تحت القسم إثر

(1) صحيفة لوموند، نقلاً إلى صدى البلد، العدد 1066، الثلاثاء 9/ 1/ 2007، ص 24.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، واشنطن، 6 أيلول 2006.

فضيحة طاولت البيت الأبيض[1]. وازدادت حدة المواجهة بين البيت الأبيض والغالبية النيابية الديمقراطية مع اتخاذ البرلمان أول إجراء لإلزام أعضاء بارزين في الإدارة، لاسيما أقرب المستشارين إلى الرئيس، بالإدلاء بإفاداتهم في قضية إقالة ثمانية مدعين عامين فدراليين في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2007.[2].

وكان السيناتور الديمقراطي كريس دود قد قدّم مشروع قانون يفرض على الرئيس الأميركي جورج بوش الحصول على موافقة الكونغرس قبل إرسال قوات إضافية إلى العراق. وجاء ذلك بعد إعلان بوش، في منتصف شهر كانون الثاني من العام 2007، عن عزمه على إرسال 21500 جندي إضافي إلى العراق، مثيراً معارضة شديدة من قبل الغالبية الديمقراطية في الكونغرس[3].

وفي الوقت نفسه، واصل السيناتور الديمقراطي تيد كنيدي السعي للحصول على تأييدٍ لمشروع قانون يفرض على الرئيس بوش الحصول على موافقة الكونغرس قبل الحصول على أموال إضافية لتمويل القوات في العراق. كما قدم الديمقراطيون الليبراليون ماكسين ووتر ووبربار لي ولين وولسي نصاً يدعو إلى انسحاب كامل من العراق خلال ستة أشهر[4].

(1) وكالات الأنباء العالمية، واشنطن، 22 آذار 2007.
(2) المرجع نفسه.
(3) وكالات الأنباء العالمية، واشنطن، 17 كانون الثاني 2007.
(4) المرجع نفسه.

وهكذا، تابع الديمقراطيون مع نهاية العام 2007 وبداية العام 2008 في محاولة تطويق الرئيس بوش ضمن خطة الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتّحدة الأميركية.

هذه الهشاشة في وضع النظام الدولي الداخلي تدفعنا للتساؤل:

- هل بإمكان هذا النظام المتابعة بقيادة العالم؟

- وما هي الأحلاف التي ينبغي عليها توقيعها للبقاء في مركز الحكم في النزاعات الدولية؟

خلاصة

يقول الكاتب بول كنيدي، في كتابه الشهير «صعود الأمم وهبوطها»، إن «انحطاط الإمبراطوريات يبدأ عندما لا تعود قادرة على تحمّل نفقات توسّعها، في وقتٍ يكون التوسّع ضرورة للمحافظة على قوّتها». وهذا ما بدأت الولايات المتّحدة تعانيه وفق كنيدي.

فهل إن النظام العالمي بدأ بالتراجع؟

وهل إنه، للمحافظة عليه، ينبغي على الجبّار الأميركي عقد التحالفات مع أوروبا واليابان أو مع الصين وروسيا؟

من الواضح أن الولايات المتّحدة الأميركية، التي تعتبر نفسها اليوم زعيمة العالم الحر وحامية السلام والقيّمة على الأمم المتّحدة وعلى مصالح الدول الصغرى المهدّدة من دول مجاورة مهيمنة، هي بحاجة للاعتماد أكثر فأكثر على صداقات وتحالفات جديدة بهدف تذليل المصاعب أمام نظامها العالمي. فكلّما

تقدّم الزمن زادت مصاعب القوة القيّمة على العالم اليوم، ما لم تدعم نظامها بإدارة دولية شبيهة بالمؤسسات الدولية التي تعتبر الأمم المتّحدة في طليعتها.

أما التهديدات الحالية السياسية فهي متعددة. منها استمرار روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وغيرها بحيازة ما يكفي من الأسلحة النووية لتدمير الإنسانية -بجمعاء. حتى بعد تأكيد كلينتون بعدم توجيه الأسلحة الروسية نحو بلاده، فإن إعادة توجيهها إليها هي عملية سهلة وسريعة. ومن التهديدات أيضاً استمرار ارتفاع الإنفاق العسكري، مع ما يعنيه من استهلاك للأموال وللمصادر والطاقات البشرية. فالإنفاق العسكري للولايات المتّحدة وحلفائها، أي أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل، شكّل عام 1996، حوالى 80% من الموازنة العسكرية للعالم أي 280 مليار دولار، إضافة إلى 30 مليار دولار للاستخبارات، وهذا يعني أنه مساوٍ لما كان عليه خلال الحرب الباردة، فيما يشكّل إنفاق الصين وروسيا ربع ما تنفقه الولايات المتّحدة لوحدها.

والتهديد الثالث ما زال يتمثّل بالدول المعادية لواشنطن، كالصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران وكوبا وغيرها. والرابع يتمثّل بالإرهاب العالمي ضد المصالح الأميركية. والتهديد الخامس للنظام العالمي الأوحد تمثّل بتوقيع رئيسي روسيا والصين، خلال لقائهما في الكرملين في 23 نيسان 1997، وثيقة لا سابق لها

تدعو إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب يمنع هيمنة دولة واحدة على العالم. كذلك إصدار وزراء خارجية الصين وروسيا والهند في الرابع عشر من شباط من العام 2007 بياناً يندِّد بأحادية النظام العالمي، داعين إلى قيام عالم متعدد القطب.

وفكرة العالم المتعدد الأقطاب لا تستهوي روسيا والصين والهند فقط، إنما أيضاً العالم الغربي كأوروبا واليابان، وحتى العالم الثالث[1].

والتهديد السادس يتمثل بتكاثر الإدانات في الجمعية العمومية للأمم المتّحدة ضد أصدقاء واشنطن، وأبرزها قرار التعويضات على ضحايا مجزرة قانا الذي صدر، رغم المعارضة الأميركية، خلال النصف الثاني من حزيران من العام 1997، كذلك مطالبة الجمعية بوقف بناء المستوطنات في القدس[2].

والتهديد السابع يأتي من الإرهاب العالمي الموجّه خاصة ضد مصالح الولايات المتّحدة الأميركية في العالم. فبعد حادثة 11 أيلول من العام 2001، تعددت التقييمات ما إذا كانت إرهابية وتستحق رداً موجعاً أم لا. وكان هذا الحادث ذريعة لشنّ ما سُمّي بـ«الحرب ضد الإرهاب» من قبل الإدارة الأميركية، والتي تجاوزت الحادث إلى حدودٍ

(1) جورج ماكغفرن، سياسة أميركا الخارجية بعد الحرب الباردة، الحياة، العدد 12446، الخميس 27 آذار 1997، ص 13.

(2) وكالة رويترز، الأربعاء 23 نيسان 1997.

أبعد بكثير. فهل إن حرب هذه الإدارة، المدعومة من قبل حلفائها الغربيين، قد تنجح واشنطن في ربحها؟

مما لا شك فيه أن الحرب، المعلنة من قِبَل الولايات المتّحدة الأميركية على قوى الإرهاب العالمي، قد تمكّنت من إبعاد العمليات الإرهابية عن الساحة الأميركية والأوروبية، ناقلة أهدافها إلى دول كانت تمثل سابقاً تهديداً للعالم الغربي، كأفغانستان والعراق. كذلك إلى دول إسلامية أخرى كباكستان والجزائر والمملكة العربية السعودية والأردن. فإذا نظرنا إلى الحرب ضد الإرهاب من منظار المصالح الأميركية البحتة، لأمكننا القول إن الحرب ضد الإرهاب العالمي أعطت نتائج إيجابية. إنما، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العمليات الإرهابية موجهة ضد دول حليفة للنظام الأميركي، وأن الحرب الأميركية المعلنة ضد القوى التي تسميها إرهابية، لم تنجح، حتى بداية العام 2008، في تحجيم هذه القوى، لأمكننا القول بفشل هذه الحرب.

يرى بعض الخبراء والمحللين أن «الحرب الأميركية الشاملة ضد الإرهاب» تسير نحو الهزيمة. فبمعزل عن ما تمّ تحقيقه، حتى أوائل العام 2008، من اعتقال إرهابيين وتنظيم انتخابات حرّة في العراق وأفغانستان، وتفكيك شبكات ومجموعات إرهابية، ومقتل أبو مصعب الزرقاوي، فإن العالم اليوم هو أقل أماناً من ما كان عليه قبل اعتداء 11 أيلول من العام 2001[1].

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، باريس، 5 تموز 2006.

لقد قامت مجلة «يو اس فورين بوليسي»، بالاشتراك مع مركز دراسات في واشنطن، بتنظيم استفتاء حول هذه المسألة شمل 116 من أشهر الخبراء الأميركيين، فاعتبر 84% منهم أن واشنطن تتجه نحو هزيمة في حربها ضد الإرهاب. كما رأى 86% منهم أن «العالم اليوم بات أكثر خطورة»(1).

فعلى سبيل المثال، وعلى صعيد تنظيم القاعدة، ما زال الرجل الثاني في هذا التنظيم يوجّه التهديدات إلى الولايات المتّحدة وغيرها من القوى العالمية. ففي شريط مصوّر بثّته قناة «الجزيرة» في العشرين من كانون الأول من العام 2006، توعّد الظواهري بضرب الأميركيين في بلادهم طالما استمروا «بضربنا في بلادنا»(2).

فهل إنّ هذه التهديدات تعني أن فترة سيطرة النظام العالمي الأميركي الأوحد على العالم ستطوى قريباً؟ وهل سيشهد الألف الثالث صياغة عالم متعدد الأقطاب.

عن هذا التساؤل أجاب نيكولاس بيرنز، المتحدث الرسمي باسم الخارجيةالأميركية، بأنه «من الواضح جدًّا أن الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بالقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية هي الولايات المتّحدة حاليًّا»(3).

إنّ في هذا القول الكثير من الصحة- إنما إلى متى

---

(1) المرجع السابق.

(2) قناة الجزيرة التلفزيونية، 20 كانون الأول 2006

(3) موكالة رويترز، الأربعاء 23 نيسان 1997.

سيدوم ذلك؟ ولكي يدوم ذلك يبقى على الولايات المتّحدة أن تستند إلى ركائز أساسية أبرزها:

- الاحتفاظ بتفوقها العسكري النوعي في العالم.

- التعامل مع المتغيرات السياسية الدولية بليونة، خاصة خلال الأزمات.

- عدم السماح ببروز قوى دولية منافسة، لها سواء على الصعيد الاقتصادي أو العسكري أو السياسي.

- التخلي عن سياسة دعم الأنظمة التي يصعب دعمها كإسرائيل، وذلك بهدف استيعاب دول أخرى ما زالت ترفض القيادة الأميركية وخاصة الدول العربية والإسلامية.

- إنهاء الصراع بين الرئيس الجمهوري جورج بوش والأغلبية الديمقراطية في الكونغرس الأميركي.

عليها التصدي لأخطار عدّة على أمنها الاستراتيجي، وأبرزها الخطر الآتي من الشرق (روسيا والصين)، وخطر الإرهاب (العالم الثالث)، وخطر الحلفاء التجاري (أوروبا واليابان)، والخطر الداخلي (الفروقات الاجتماعية والفساد الأخلاقي والعنف الجنسي والجسدي والجريمة وغيرها). وعليها أخيراً إقامة تحالفات مع القوى الكبرى.

فالعام المقبل تبرز فيه مراكز قوى كبرى أهمها أوروبا موحّدة، متعاونة أم لا مع روسيا تدور دول الاتحاد السوفياتي السابق في فلكها. ومنها جبّار صيني تمكّن من تطوير اقتصاده ومن استغلال ثروات باطن أرضه. ومنها

دولة روسية متماسكة تمكّنت من اجتياز المرحلة الانتقالية بين الاقتصاد المغلق واقتصاد السوق، ومن ضبط الترسانة النووية للاتحاد السوفياتي السابق، ومن الهيمنة على عالمه ترغيباً أو ترهيباً، ومن العودة إلى لعب دورها الطليعي في العالم الثالث وخاصة في الأوساط الآسيوية والأفريقية والجنوب أميركية. ومنها يابان تابعت بدفع اقتصادها المتطوّر إلى جانب قدراتها العسكرية، ما يعيد تذكير شعبها بإمبراطورية الميكادو السابقة. ومنها عالم إسلامي تمكّن من خلق فدرالية في القسم الغربي منه تبشّر بالمبادئ الإسلامية وبالأيديولوجية القوية منافسة العالم الغربي، يدعمها النفط، ومهدِّدة أوروبا الموحَّدة وربما روسيا. ومنها نظام للإرهاب الدولي المدعوم من الدول الراغبة بلعب دور بارز على الساحة الدولية والتي تؤهّلها عوامل قدرتها القومية للقيام بهذا الدور بالطرق السياسية والدبلوماسية والعسكرية التقليدية.

والمثال الأبرز للتحالفات المقبلة يأتي من روسيا التي ضاعفت في الفترة الأخيرة من مبادراتها الدبلوماسية غير المنتظرة نحو واشنطن، ما دفع بوزير الدفاع الأميركي الأسبق ويليام بيري إلى الإعراب عن اعتقاده بأن «روسيا قد تصبح دولة متسلّطة وعسكرية وإمبريالية ومعادية للغرب». لكن الرئيس بوش يرى عكس ذلك. فالعلاقة مع روسيا برأيه ترتكز إلى الإدراك المتبادل للمصالح المشتركة.

هذا العالم متعدد القوى العظمى هو بحاجة إلى ضبط

أوضاع بدلاً من اعتماد توازن الرعب النووي أو «رقصة الديناصورات» التي سادت أوروبا منذ قبل الحرب العالمية الثانية. هو بحاجة إلى نوع من التحالفات أو الإدارة الدولية الجامعة والمدعومة من الولايات المتّحدة بصفة خاصة. فالتجارب الدولية، خاصة في الشرق الأوسط والبلقان والشرق الأقصى وأفريقيا، أظهرت بما لا يقبل الشك أن النظام القائم على قوة واحدة عاجز عن حلّ القضايا العالمية الشائكة حيث تتصارع أقليّات وأثنيات وأعراق وطوائف وقبائل وما شابه.

ويبقى التساؤل: مَنْ مِن هذه القوى سيتحالف مع مَن؟

وهل إنّ النظام الأوحد أفضل للسلام العالمي أم التعددية؟

* * *

ملحق رقم (11)

لائحة الدول الأكبر مساحة في العالم

مساحة العالم: 134,288,000 كيلومتر مربّع

الدولة	المساحة بالكلم المربع	النسبة إلى مساحة العالم	الدولة	المساحة بالكلم المربع	النسبة إلى مساحة العالم
روسيا	17075000	%12,5	زائير	2354409	1,7
كندا	9976139	7,3	السعودية	2175600	1,6
الصين	9596961	7	المكسيك	1972547	1,5
الولايات المتحدة	9372614	6,9	أندونيسيا	1904569	1,4
البرازيل	8511965	6,3	ليبيا	1759540	1,3
أوستراليا	7686848	5,6	إيران	1633000	1,2
الهند	3287590	2,4	منغوليا	1568000	1,16
الأرجنتين	2766889	2,06	البيرو	1285216	0,9
السودان	2505813	1,8	تشاد	1284000	0,9
الجزائر	2381741	1,7			

المستند: مصادر الأمم المتّحدة

Quid, 2006, op. cit.

ملحق رقم (12)

توزيع السكان في القارات (2005)

القارة	السكان بالملايين	النسبة إلى سكان العالم	ملاحظات
أفريقيا	905,9	%14,01	
أميركا (1)	891,9	%13,79	
آسيا (2)	3905,4	%60,40	
أوروبا (2)	585,2	%9,05	
أوقيانيا (دون هاواي)	33,1	%0,51	
روسيا	143,2	%2,21	
مجموع العالم	6465		

(1) دون المكسيك وهاواي

(2) دون روسيا

ملحق رقم (13)

الدول الأكثر سكاناً في العالم (2005)

الدولة	عدد السكان	٪ من العالم
الصين	1315,8	20,35
الهند	1103,4	15,46
الولايات المتحدة	298,2	4,61
أندونيسيا	222,8	3,44
البرازيل	186,4	2,88
باكستان	157,9	2,44
روسيا	143,2	2,21
بنغلاديش	141,8	2,19
نيجيريا	131,5	2,03
اليابان	128,1	1,98
المكسيك	107	1,65
فيتنام	84,2	1,30
الفيليبين	83,1	1,28
ألمانيا	82,7	1,27
إيطاليا	58,1	0,89

ملحق رقم (14)

أرقام موازنات الولايات المتحدة
من 1980 إلى 1991

السنة	المصروف (بمليار الدولارات)	المدخول	الميزان
1980	590,9	517,1	-73,8
1981	678,2	599,3	-78,9
1982	745,7	617,8	-127,9
1983	808,3	600,6	-207,7
1984	851,8	666,5	-185,3
1985	946,3	724	-222,3
1986	990,2	769	-221,2
1987	1002	854	-148
1988	1065	910	-155
1989	1094,2	964,7	-129,5
1991	1233,3	1170	-63,3

ملاحظة: يبدو من الجدول أن أصعب السنوات الاقتصادية كانت بين 1984 و1986، والاتجاه الحالي في الموازنات يميل إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ملحق رقم (15)

مقارنة اقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الكبرى (2003)

الدولة	الإنتاج الداخلي الصافي للفرد PNB بالدولار
الولايات المتحدة	37610
اليابان	261
ألمانيا	25250
فرنسا	24770
إيطاليا	21560
بريطانيا	28350
كندا	23930
إسبانيا	16990
أوستراليا	21650
هولندا	26310
سويسرا	39880
السويد	28840
بلجيكا	25820
الدانمارك	33750
فنلندا	27020
النرويج	34350
النمسا	26720

Réf: Quid 2006, op. cit, p. 1979-1981

ملحق رقم (16)

مقارنات بين جيوش الدول الكبرى

أ- عديد القوات المسلحة في الدول الكبرى (إحصاءات 1992)

الدولة	العام	العديد			
		جيش البر	البحرية	الطيران	ملاحظات
الاتحاد السوفياتي السابق	2481000	1596000	437000	448000	إحصاءات 1991
الصين	4030000	3300000	260000	470000	
الولايات المتحدة	1595000	685000	551000	359000	إحصاءات 2004
الهند	2169000	1260000	555000	110000	
ألمانيا	346800	216000	35000	95800	
فرنسا	441600	285000	64900	91700	
إيطاليا	354200	230000	48000	76200	
بريطانيا	294500	146000	62000	86500	
إسبانيا	275000	200000	39000	36000	
اليابان	487000	416000	36000	35000	

ب- القوى العسكرية في أوروبا الوسطى (مؤتمر أوتاوا شباط 1990)

الدولة	جيش البر				جيش الجو		
	العديد	دبابات	مدفعية	هليكوبتر	العديد	طائرات	هليكوبتر
الحلف الأطلسي	2399000	22635	11803	3544	629570	3997	131
الولايات المتحدة	225000	5000	1500	-	40300	264	-
ألمانيا	340000	5005	1272	640	106000	507	-
فرنسا	292000	1340	774	610	94100	598	-
بريطانيا	155000	1290	550	913	91450	570	-
إيطاليا	265000	1720	1248	226	73000	390	-
تركيا	225000	5000	1500	-	40300	264	-
حلف وارسو السابق	2402000	71140	39776	2050	725000	+6461 2225 مطاردة	3350
الاتحاد السوفياتي السابق	1596000	73500	31500	2050	448000	+4595 2225 مطاردة	-

ج- موازنات الدفاع بملايين الدولارات (1991)

الدولة	موازنة الدفاع	المركز الوطني	نسبة مئوية من PNB
الولايات المتحدة	227055	1	%5,1
ألمانيا	16450	7	%1,9
فرنسا	18044	5	%2,8
بريطانيا	22420	4	%4,2
يوغوسلافيا	3490	21	%18,6
سويسرا	1853	33	%1,7
إسرائيل	3239	33	%9,9
الهند	7990	10	%2,9
باكستان	3014	245	%7
إيطاليا	9146	9	%1,7
اليابان	16464	6	%1
الأرجنتين	1161	47	%1,7
البرازيل	1081	50	%0,8

د- الأسلحة النووية

النوع	الاتحاد السوفياتي السابق	الولايات المتحدة
حشوة نووية	- 1350 حشوة استراتيجية منها ALBM 720 و3672 SLBM	- 18000 منها 8800 استراتيجية (5500 عابرة القارات) - الصواريخ موزّعة كما يلي: - ICBM 2000 - SLBM 3500 - 3300 على طائرات قاذفة
طريقة الإطلاق	- صواريخ في مراكز ثابتة ودقيقة الرمي - قاذفات استراتيجية: 90 توبوليف 160 بلاك جاك - قاذفات متوسطة المدى: 776 - توبوليف	- غواصات نووية متحركة غير معرّضة للهجمات الاحترازات عدد 36 (استراتيجية الرد) - قاذفات استراتيجية بعيدة المدى: B52-H-BIB220 - قاذفات متوسطة المدى: FB111 290

هـ- مقارنة الصواريخ عابرة القارات منذ 1960 إلى 1992

	الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي السابق	
السنة	ICBM	SLBM	ICBM	SLBM
1960	18	23	35	-
1965	854	496	270	120
1975	1054	656	1618	711
1980	1054	656	1398	1028
1984	1037	592	1398	981
1987	1000	640	1418	967
1991	1000	608	1334	914
1992	550	480	1399	912

ICBM: Inter- Continental Ballistic Missile
ALBM: Air- Launched Ballistic Missile
IRBM: Intermediate Range Ballistic Missile
FBM: Fleet Ballistic Missile
SLBM: Sea- Launched Ballistic Missile
AGM: Air Ground Missile

ملحق رقم (17)

القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق

أ- القوات العسكرية:

العدد 3481000، منها 1596000 لجيش البر و437000 للبحرية، و448000 للطيران.

ب- القوات البرية:

61500 دبابة ثقيلة- 1000 دبابة خفيفة- 8000 عربة استطلاع مدرّعة- 28000 آلية مدرّعة خفيفة- أكثر من 50 ألف حاملة جند مدرّعة- 33 ألف مدفع مقطور- 9000 مدفع ذاتي الحركة- 8 آلاف راجمة صواريخ- 13 ألف هاون- 1723 قاذف صواريخ أرض- أرض- 8 آلاف مدفع مضاد للدبابات- 12 ألف مدفع مضاد للطائرات- 4960 جهاز متحرّك للصواريخ أرض أرض- 4500 طوافة، منها 2050 مسلّحة و100 مجهّزة بصواريخ معترضة للصواريخ الباليستية- 2315 طائرة مقاتلة- 8650 قاذفة صواريخ- 9 أقمار صناعية لكشف إطلاق الصواريخ الباليستية- 9 مراكز مراقبة رادار للمسافات الطويلة.

ج- جيش الجو:

5784 طائرة مختلفة.

د- البحرية:

323 غواصة، منها 63 استراتيجية- 1027 سفينة رئيسية للقتال، منها 5 حاملات طائرات- 750 طائرة و320 طوافة.

هـ- الأسلحة النووية:

930 صاروخاً- 63 غواصة نووية- 1398 صاروخاً باليستياً عابراً للقارات- 174 قاذفاً متوسط المدى- 565 طائرة قاذفة.

ملاحظات:

هذه القوات ورثت روسيا قسماً كبيراً منها خاصة الأسلحة النووية والطيران الاستراتيجي والبحرية الاستراتيجية. وتحاول روسيا جمع القوى النووية جميعها بعهدتها. فبتاريخ 7 آذار 1994 وصل أول قطار يحمل 60 رأساً نووياً أوكرانيًا إلى روسيا وسط تكتُّم شديد. وصرّح خبير روسي أنّ روسيا ستنزع السلاح النووي من أوكرانيا خلال سنة، ويشمل 176 صاروخاً يحمل 300 رأساً نوويًا وأكثر من 30مقاتلة قاذفة مجهّزة بأكثر من 600 رأس نووي.



ملحق رقم (18)

نص مشروع «شراكة من أجل السلام»

قدّمت واشنطن مشروع شراكة من أجل السلام، اعتمدته في بروكسل الدول الـ16 الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي على أنّه السبيل الأفضل لانضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى كليًّا إلى هذا الحلف في المستقبل.

أمّا الدول المعنية، فتخشى أن تكون هذه المبادرة وسيلة لتأخير انضمامها إلى الحلف إلى ما لا نهاية.

1- الدول المعنية: إنّ كافة دول المعسكر الشرقي السابق معنية بهذا الاقتراح بما فيها روسيا بالإضافة إلى بعض الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون شدّدت على الطابع غير الحصري لهذا الاقتراح، لكي لا تعطي الانطباع بأنّ بعض الدول مؤهل للدخول إلى الحلف، وأنّ البعض الآخر غير مؤهل لذلك.

وعلى الدول المهتمة أن توقّع على إعلان مبادئ يضم التزامات هذه الدول كشريك. وتقوم كل دولة على حدة بمناقشة برنامج العمل الخاص بها.

2- مضمون الاتفاق: يتعهّد الشركاء باحترام المبادئ الأساسية للمجتمعات الغربية الليبرالية، كالديمقراطية وإيجاد حلّ للنزاعات بالتفاوض وإشراف السلطة المدنية على السلطة العسكرية وشفافية الميزانية العسكرية. ويتعهّد الشركاء أيضاً بتطوير القوّات العسكرية التي يريدون وضعها تحت تصرّف مشروع «الشراكة من أجل السلام» وجعلها على نمط واحد.

وفي المقابل، سيشاركون في المناورات العسكرية في إطار حلف شمالي الأطلسي وفي بعض المهمات كعمليات إنقاذ أو عمليات حفظ السلام. وسيحقّ لهم تعيين مراقبين في بعض هيئات الحلف الأطلسي.

لكن النقطة الأساسية هي أنّ بإمكانهم الاستفادة من المادة الرابعة من ميثاق حلف شمالي الأطلسي أي طلب إجراء مشاورات مع الدول الـ16 الأعضاء في الحلف إذا تعرّض أمنهم للتهديد.

واعتبرت دول أوروبا الوسطى، كبولندا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية تشيكيا، أنّ ذلك غير كافٍ. فهذه الدول تفضّل الاستفادة من المادة الخامسة التي تنصّ على أنّ أيّ اعتداء عليها سيعتبر اعتداءً على الحلف. لكن ذلك يعني أنّ هذه الدول أصبحت عضواً كاملاً في حلف شمالي الأطلسي.

3- الجدول الزمني: يمكن الانضمام إلى مشروع «شراكة من أجل السلام» فوراً. لكن مدة هذا المشروع لا تزال غامضة، مما يقلق دول أوروبا الوسطى التي تخشى أن تمتدّ فترة الاختبار هذه إلى ما لا نهاية وأن يتحوّل ما هو موقّت إلى نهائي.

وأوضحت إدارة كلينتون أنّ سير أي شريك نحو العضوية الكاملة في الحلف الأطلسي رهن بالتقدم الذي سيحرزه لجعل مستواه بمستوى الدول الأخرى في الحلف، وعلى الدول الأعضاء في الحلف أن تصوّت بالإجماع لكي يصبح أحد الشركاء عضواً كاملاً في حلف شمالي الأطلسي.

* * *

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي إلى أين؟

أوروبا، القارة القديمة المتجذّرة في التاريخ التي كانت محور العالم خلال القرون الوسطى، وشعّت حضارتها مع النهضة والإصلاحات الدينية والأفكار الوطنية التي جسّدتها الثورة الفرنسية بمفكّريها وفلاسفتها، والتي كانت محور الأحداث الدولية حتى منتصف القرن الماضي، والتي تقع حاليًا في حقل المنافسة الاقتصادية بين كلٍّ من اليابان والولايات المتّحدة، هذه القارّة هي من الأهمية بمكان تجعل دراستها ضرورية وجادّة.

ففي شمال البحر الأبيض المتوسط عالم دُعِيَ بـ«القارة العجوز»، جغرافيته وديمغرافيته ومستويات الحياة والاقتصاد فيه تبدّلت. العمل فيه لا يهدأ رغم الصقيع والضباب والثلج، عواصمه

لا تنام، حركته دائمة. عالم تتعداه أسماؤه ومساحاته ولغاته وعاداته وأعماله، لتشمل مجمل أقطار العالم. فيه غابات كثيفة وهندسة معمارية متقنة تجمع بين الحديث والقديم. فيه عشرات العواصم ومئات المدن وملايين السكان، متطور في اقتصاده وأعماله وتقنياته وتكنولوجياته. هذا هو العالم الأوروبي التي شكّلت دوله الاتحاد الأوروبي.

فالمجموعة الأوروبية، التي تمتد على مساحة 3,975,000 كيلومتر مربع والتي بلغ عدد سكانها 486 مليون ونصف المليون نسمة، أي نحو 7,28% من سكان العالم، متقدمة بذلك على الاتحاد السوفياتي السابق (279 مليوناً) والولايات المتّحدة (298,2 مليوناً) واليابان (128 مليوناً)، تتمتّع بثلث التجارة العالمية، وتملك مصادر مالية هائلة، وأكبر بنوك العالم، وشركات تأمينه وبيوتاته المالية. فمن بين أكبر عشرة بلدان تجارية في العالم سبعة هي أوروبية. كما تنتج المجموعة الأوروبية معاً أكثر من أي بلد آخر في العالم في مجالات صناعة السيارات والمعدّات الهندسية والصيدلة. وهي أكبر سوق مشتركة في العالم، وتنفق أموالاً هائلة على الصناعات التكنولوجية المتطوّرة وعلى المؤسسات الثقافية الجبّارة والمكتبات الضخمة ومراكز الأبحاث والجامعات وغيرها. والاتحاد الأوروبي مسؤول عن أكثر من 50% من المساعدات في العالم إلى الدول المحتاجة.

هذا العالم الأوروبي الجبّار؛ الذي برز منذ منتصف القرن الحالي والذي اتّجهت حاليًا الأنظار نحوه؛ في وقتٍ

انهار فيه الاتحاد السوفياتي* الذي كان يقوم بدور الموازِن للتأثير الأميركي في العالم؛ وفي وقت لم تتمكّن أي من القوى الكبرى من أخذ هذا الدور، هل سيتوصّل إلى إقامة التوازن العالمي المطلوب بهدف استبدال النظام الأوحد بنظام ثنائي أو متعدد الهويات؟ وهل سيشهد المستقبل القريب اكتمال الاندماج الأوروبي، سياسيًّا واقتصاديًّا وماليًّا، بحيث تغدو القارة القديمة أمماً متّحدة تشكّل دولة ضخمة تمسي من أبرز محاور عالمنا المستقبلي؟ وهل إنّ استكمال الوحدة الأوروبية يخدم السلام العالمي، وأمن المجتمع الدولي، ويساهم في تخفيف الأزمات المستعصية، كأزمات البيئة والدفء الكوني والهجرة نحو العالم المتطوّر والعلاقات بين الشمال والجنوب، وغيرها من المشاكل المعترضة لعالمنا الحالي؟

تساؤلات يطرحها المفكّرون المعاصرون، وتُعتبر الإجابة عنها من باب النبوءات. إنما يمكننا طرح بعض الأفكار الواقعية التي تساهم في تبيان المسيرة التي تحاول الأمم الأوروبية اتباعها بهدف تحقيق الأفضل لشعوبها، والمساهمة في الاستقرار الدولي، ومعالجة المشكلات الكبرى التي تعترض البشرية.

أوّلاً: الوحدة الأوروبية الحالية

مشروع الوحدة الأوروبية، الذي تحقّق بالفعل منذ عام 1957، لم يكن الأول في تاريخ القارة التي اكتسبت الأهمية القصوى منذ بداية القرون الحديثة، مع انتشار أفكار الثورة الفرنسية في أرجاء العالم، ما حرّك الثورات الكبرى وحركات

التحرّر العالمية. من الأمبراطورية الرومانية إلى التفتّت الأوروبي إثر الهجمات البربرية على أطرافها، إلى الأمبراطورية الجرمانية- الرومانية المقدّسة، إلى الأحلاف الأوروبية المضادة للأمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت الراغب في التوسّع، إلى المحاولة الهتلرية لجمع أوروبا الغربية تحت رايته، كلّها محاولات لجمع الأمم الأوروبية تحت بيرق واحد وهوية واحدة ومرجعية واحدة.

لكن أبرز نتائج الحربين العالميتين هي أنّ الأمم الأوروبية أحرزت تفوقاً على الأمبراطوريات الكبرى. فمقارنة سريعة للخريطة الأوروبية بين 1914 و1920 تعطينا صورة واضحة عن الرغبة في الاستقلال الاثني والأُمَمي داخل القارة القديمة. لقد تفكّكت الأمبراطورية النمساوية- الهنغارية، وتراجعت مساحة السلطنة العثمانية إلى حدود تركيا، وسقطت الأمبراطورية الروسية تحت ضربات البولشفيين فتحوّلت إلى اتحاد جمهوريات[1]. أما الرايخ الثالث، فاضطر لإعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا والشلزفيك إلى الدانمارك[2]. وفي أوروبا الشرقية تقسّمت تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبرزت بولونيا وهنغاريا ولتوانيا وأستونيا ولاتفيا وفنلندا ومقدونيا والبوسنة والجبل الأسول وغيرها.

وهكذا ظهر وكأنّ مبدأ

(1) Jacques LEGRAND, Chronique du 20ème siècle, éd. Larousse, Paris, 1988, p. 263.

(2) Général J.E.VALLUY, La Première Guerre Mondiale, éd. Larousse, Paris, 1968, Tome II, pp. 291- 300.

الوطنيات القومية والاستقلال الاثني قد انتصر في أوروبا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إنما إلى حين. لقد جاء أول نداء رسمي أوروبي معاصر للاتحاد عام 1946 من زوريخ، على لسان ونستون تشرشل من أجل المصالحة الفرنسية- الألمانية وقيام الولايات المتّحدة الأوروبية. وانعقد تحت رئاسة تشرشل مؤتمر في لاهاي عام 1948، ضمّ كبار ساسة أوروبا ومفكّريها، فأرسى الأسس الأولى للاتحاد الأوروبي من خلال ما سمِّي يومذاك بـ«مجلس أوروبا» ومقرّه ستراسبورغ[1].

ورغم أنّ الدول الأوروبية وضعت نفسها دفاعيًا تحت المظلة الأميركية من خلال توقيع الحلف الأطلسي في 4 نيسان 1949، فإن تصاعد الخطر الشيوعي أبرز الحاجة إلى معاهدة أوروبية للدفاع تمّ توقيعها في 27 أيار 1952، وإلى المعاهدة الأوروبية للفحم والفولاذ التي وُقِّعت في 23 تموز 1952[2] وكانت تحضيراً للسوق الأوروبية المشتركة. أخيراً وفي 25 آذار 1957 شهدت مدينة روما التاريخية توقيع الاتفاق الأوروبي النهائي الذي فتح الطريق أمام الوحدة الفعلية.

أ- مراحل الوحدة الأوروبية

الوحدة الأوروبية التي لم تكتمل فصولها بعد، مرّت بمراحل متعددة بادئة مسيرتها في 25 آذار 1957.

ففي هذا التاريخ ، الذي اعتبر بداية الوحدة الأوروبية، اجتمع رؤساء الدول الست:

---

(1) LEGRAND, Idem, p. 710.

(2) LEGRAND, Idem, p. 778.

فرنسا، اللوكسمبورغ، إيطاليا، ألمانيا، هولندا وبلجيكا، في روما، ووقّعوا المعاهدة التي نصّت على ولادة كيان من المجموعة الاقتصادية الأوروبية و«منظّمة الطاقة النووية الأوروبية» (EURATOM)[1]. هذه المجموعة عُرفت منذ ذلك التاريخ باسم السوق الأوروبية المشتركة CEE، وكانت امتداداً للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ CECA، وهدفها إقامة سوق موحّدة لجميع المنتوجات والخدمات، خاصة الفحم والفولاذ.

وأهم هيئة من هيئات المجموعة كانت «المفوّضية الأوروبية»، وأبرز مهامها تقديم الاقتراحات الآيلة إلى تحسين السير نحو الوحدة النهائية والشاملة.

أبرز الأفكار المطروحة كانت تأسيس مصرف أوروبي للاستثمار يقدّم العون للبلدان النامية، وقيام الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء ضمن مهلة عام واحد، وتوحيد الأسواق الزراعية. وفي هذا المجال، تقرّرت بعض الاستثناءات التي ما زالت نتائجها تثير الصدامات، لا سيما في أوساط المزارعين الفرنسيين.

أمّا المراحل اللاحقة فنختصرها بالتالي:

* إنشاء البرلمان الأوروبي عام 1958.

* دمج الهيئات الثلاث، أي السوق المشتركة ومنظّمة الطاقة النووية والمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، ضمن إطار المجموعة الاقتصادية في العام 1969.

(1) الحياة، العدد 11360، الجمعة 25/ 3/ 1994، ص 18.

* تقرير النظام المالي في العام 1972.

* انضمام كلٍّ من الدانمارك وبريطانيا وإيرلندا إلى المجموعة مع اتفاق تبادل تجاري حرّ مع النمسا والبرتغال والسويد وسويسرا.

* تأسيس المجلس الأوروبي عام 1972.

* إنهاء عملية الاتفاق الجمركي عام 1977 ووضع النظام المالي موضع التنفيذ واعتماد الدرهم ECU (الإيكو) كعملة موحّدة عام 1979.

* انضمام اليونان عام 1981 والبرتغال وإسبانيا عام 1986.

كما تقرر في اجتماع بروكسل المنعقد بين 25 شباط وأول آذار 1994 انضمام كلٍّ من النمسا وفنلندا والسويد إلى المجموعة الأوروبية اعتباراً من أول كانون الثاني 1995[1]. وبالفعل انضمت هذه الدول الثلاث إلى الاتحاد الذي أصبح يضم خمس عشرة دولة.

وهكذا توضحت صورة أوروبا الخمس عشرة دولة والتي اتجت مبدئيًّا نحو الوحدة الشاملة باعتماد مبدأ فتح الحدود وجواز السفر الموحّد والعملة الواحدة. إنما، وبانتظار الاندماج الكامل، قامت 7 دول برفع القيود أمام حركة نقل المسافرين والبضائع بينها اعتباراً من 26 آذار 1995. وهذه الدول هي ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وهولندا

(1) Le Point, N° 1120, 5 Mars 1994, p. 14; et le Point, N° 1145, 22 Août 1994, pp. 35- 39.

وبلجيكا واللوكسمبورغ.

وفي العام 2004 انضمّت عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي هي أستونيا، ليتونيا، ليتوانيا، تشيكيا، هنغاريا، بولونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص ومالطا[1].

أخيراً انضمت إلى الاتحاد رومانيا والبرتغال فبلغ عدد دول الاتحاد سبعة وعشرين دولة.

وهكذا أصبحت دول الاتحاد الأوروبي في بداية العام 2008 كالتالي[2]:

(إحصاءات 2005)

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	الدولة	عدد السكان	الدولة	عدد السكان
ألمانيا	82,7	فرنسا	60,5	بريطانيا	59,7
إيطاليا	58,1	إسبانيا	43,1	بولونيا	38,5
رومانيا	22,5	هولندا	16,3	اليونان	11,1
البرتغال	10,5	بلجيكا	10,4	تشيكيا	10,2
هنغاريا	10,1	السويد	9,00	النمسا	8,2
سلوفاكيا	5,4	الدانمارك	5,4	فنلندا	5,2
النروج	4,6	إيرلندا	4,1	ليتوانيا	3,4
لتونيا	2,5	سلوفينيا	2	استونيا	1,3
قبرص	0,8	لوكسمبورغ	0,5	مالطا	0,4

أي ما مجموعه 486,5 مليون نسمة.

ويبقى أمام الاتحاد طريق طويل لاجتيازه قبل تحقيق الوحدة

(1) وكالة رويترز، 17/ 11/ 2005.

(2) Quid 2006, op. cit, P 1042- 1043.

النهائية والشاملة ولا سيما الوحدة الاقتصادية.

فقد صرّح رئيس وزراء بريطانيا جون ميجر في مقالٍ له[1]:

«آمل أن يقاوم زملائي رؤساء الحكومات إغراء ترتيل فعل الإيمان بالوحدة الأوروبية الاقتصادية والمالية الكاملة...».

كما رأى بعض السياسيين الأوروبيين أنّ الجدول الزمني الذي نصّت عليه معاهدة ماستريخت لم يعد عمليًا أو واقعيًا. وصرّح وزير الاقتصاد الألماني غونتر روكسرت، في حزيران 1994، أنّ طرح عملة أوروبية واحدة قد لا يحصل قبل العام 2001. أمّا المستشار الألماني كول، فصرّح بدوره أنّ «الإبقاء على استقرار العملات أمر أكثر أهمية من التقيّد غير المرن بجدول معاهدة ماستريخت الزمني»[2]. إلا أنه، ورغم هذه التصريحات، فقد اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي العملة الأوروبية (اليورو) اعتباراً من أول كانون الثاني من العام 2002.

ب- المنظّمات الأوروبية المتنوّعة

لم تقتصر فكرة التوحيد الأوروبي على السوق الأوروبية المشتركة، بل تعدّتها لتشمل منظّمات أخرى تخصّصت كل منها بموضوع عام أو عملت على توحيد مجموعة جغرافية متقاربة ضمن إطار واحد.

---

(1) The Economist, September 1993.

(2) الحياة، العدد 11493، السبت 6 آب 1994، ص 11.

أبرز هذه المنظّمات:

- في 18 آذار 1951: المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ CECA التي ولدت بموجب خطة شومان في 18 نيسان 1951.

* هدفها تقريب الدول المنضمّة إليها، وخلق سوق مشتركة، وإلغاء الحواجز الجمركية بينها.

* مركزها اللوكسمبورغ.

- في 25 آذار 1957: السوق الأوروبية المشتركة CEE.

* مركزها بروكسل.

- في الأول من كانون الثاني 1958: السوق الأوروبية للطاقة النووية CEEA أو EURATOM.

* مركزها بروكسل.

* هدفها تنشيط الطاقة النووية بين الأعضاء وتسهيل إنشاء المعامل النووية المنتجة للطاقة.

- في الخامس من آذار 1949: المجلس الأوروبي، مركزه ستراسبورغ، والذي يحقّ لكلّ دولة أوروبية أن تصبح عضواً فيه.

* هدفه تحقيق وحدة أكثر تقارباً بين الأعضاء بهدف ملاحقة تنفيذ التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في إطار أوروبي.

- في 26 تشرين الأول 1950: المجموعة الأوروبية للدفاع CED.

* تهدف إلى خلق جيش أوروبي متعدّد الجنسيات لأهداف دفاعية، بالتنسيق مع حلف شمالي الأطلسي.

- منذ 1959: الرابطة الأوروبية للتبادل الحرّ EFTA.

* مركزها بروكسل.

* غايتها إلغاء الحواجز الجمركية أمام التبادل الحرّ.

- منذ 1972: مجلس البلطيق، ويضمّ الدول المجاورة لبحر البلطيق.

- منذ 1992: البعد الاقتصادي الأوروبي.

* يهدف إلى تنمية المناطق المتخلّفة في أوروبا.

- منذ 1992: لجنة التعاون لأوروبا الوسطى التي اعتبرت هذه المنطقة منطقة تبادل حرّ بين الدول الأعضاء.

- منذ 1992: مجلس شمال أوروبا.

* يهدف إلى تنسيق القوانين بين الدول الأعضاء.

أمّا الأجهزة التابعة للسوق المشتركة، فنذكر منها مجلس وزراء السوق وهو الجهاز التنفيذي له، ولجنة السوق التي تقترح على مجلس الوزراء التدابير الآيلة إلى تحسين الأداء، والبرلمان الأوروبي الذي يراقب عمل المجلس الأوروبي، والمحكمة، واللجنة الاقتصادية- الاجتماعية، وديوان المحاسبة الذي يتمتّع بصلاحيات المراقبة، والمصرف الأوروبي للاستثمار الذي يساهم في التنمية المتوازنة للدول الأعضاء[1].

ثانياً: التدخّل الأوروبي في الشؤون الدولية

ممّا لا شكّ فيه أنّ الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للعالم الأوروبي مجتمعاً تؤهّله للعب دور بارز في الشؤون الدولية، إن داخل القارة الأوروبية أو في جميع أقطار العالم المعروف. فالقدرات القومية

(1) لمزيد من التفاصيل عن المنظّمات الأوروبية، انظر الملحق رقم (19).

الأوروبية تجعلها في طليعة المجموعات المؤثِّرة. ونقصد بالقدرات القومية الوسائل والإمكانات البشرية والمادية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية والجيوستراتيجية التي تشكّل قوة الدولة، وتمكّنها من تبوأ المركز المرموق في العالم. وتدخل هذه العوامل في تحديد مركز الدولة العالمي وقدراتها على التأثير على مجرى الأحداث الدولية وفاعليتها في تغيير مسارها[1].

فإذا ألقينا نظرة على قدرات الأمم الأوروبية الخمس عشرة التي تشكّل المجموعة، للاحظنا أنّ الدور الذي تلعبه والمؤهَّلة للعبه في الشؤون الدولية كبير للغاية. وبالفعل، لعبت السوق وما تزال دور الموازن بين التيارات الدولية تارةً، ودور المعارض والمضارب لتيارات أخرى طوراً.

لقد أقامت المجموعة علاقات مميزة مع دول أوروبا الغربية غير المنتمية إليها فارتبطت مع دول «أفتا»[2] باتفاقية للتجارة الحرة. وتسعى حاليًّا إلى تنظيم علاقاتهما في ما خصّ الحريات الأربع أي انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال.

ووقّعت المجموعة عدداً كبيراً من المعاهدات التجارية واتفاقات التعاون مع مجموعات دولية عدة. ففي إطار السياسة العامة للانفتاح نحو بلدان البحر المتوسّط، التي طرحت فكرتها في

(1) موريز، أيريك، مدخل إلى التاريخ العسكري، دار الإرشاد، بيروت، 1970، ص 131- 138.

(2) دول «الأفتا» هي: إيسلندا والنروج والسويد والنمسا وفنلندا وسويسرا وليشتنشتاين.

السبعينات، أبرم الاتحاد الأوروبي مع بلدان هذا البحر، باستثناء ليبيا وألبانيا، اتفاقيات للتعاون أو المشاركة، كمقدّمة لانضمام بعضها إلى الاتحاد أي تركيا ومالطا وقبرص. كما تضمّنت الاتفاقات تسهيلات تجارية متبادلة خاصة مع إسرائيل. ومع جنوب شرق آسيا عقدت اتفاقات في مجالي التجارة والتعاون التقني. كذلك مع بلدان أميركا اللاتينية والوسطى. كما انفتحت دول الاتحاد على بلدان أوروبا الشرقية لدعم عمليات الإصلاح فيها، فأعلن رؤساء دول وحكومات المجموعة، في كانون الأول 1989 في ستراسبورغ، عن النية في دعم الإصلاحات الاقتصادية في وسط وشرق أوروبا[1].

وفي 15 كانون الأول 1993، وفي الأوروغواي، وبعد جولات ثمانٍ للمفاوضات بدأت عام 1986، أُعلن عن انتهاء مفاوضات منظّمة «الغات» (منظّمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية) الهادفة إلى تحرير التجارة العالمية. وقّعت الاتفاقية، علاوة على دول الاتحاد الأوروبي، 115 دولة بما فيها الولايات المتّحدة.

وفي منتصف العام 2007، وبعد أربع سنوات على الحرب الأميركية في العراق التي وتّرت العلاقات بين الولايات المتّحدة الأميركية والعديد من الدول الأوروبية، تسلّم جيل جديد من السياسيين السلطة في كلٍّ من فرنسا وألمانيا وبريطانيا. فإذا نظرنا إلى الاتحاد الأوروبي اليوم، نلاحظ أن دوله الثلاث الكبرى تتمتع

(1) الحياة، العدد 11530، الاثنين 12/ 9/ 1994، ص 9.

بتأثير فعلي، لذلك فإن أمام الرئيس الأميركي فرصة فعلية لدعم نظامه المزعزع بالمعارضة الداخلية له والانتقادات الخارجية الموجّهة إلى إدارته، وإملاء الفراغ الذي خلّفه نظامه في العالم.

لكن إدارة الرئيس جورج بوش تنفي المقولة التي تعتبر أن الأوروبيين يقومون بملء فراغ دبلوماسي أميركي نتج عن تعثّر الولايات المتّحدة في العراق خاصة. إلا أنّ هذه الإدارة تعتبر أنّ وصول هذا الجيل الجديد من القادة في فرنسا وألمانيا وبريطانيا يشكّل فرصة ممتازة للتعاون. فالرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي نشط في العلاقات مع الشرق الأوسط وليبيا في نهاية العام 2007 وبداية العام 2008. كما أعلن عن عزمه على التوجّه شخصيًا إلى دارفور، إذا دعت الحاجة، لإقرار السلام في هذا الإقليم السوداني الذي يشهد حرباً أهلية دامية. وجاراه في عزمه هذا رئيس الحكومة البريطانية غوردن براون[1]. وكان مؤتمر باريس حول أزمة دارفور قد اختتم أعماله في 5 حزيران من العام 2007، على وعد بدعم الجهود الدولية لحل المشكلة هناك[2].

وبات من المعروف أن الطموحات الدبلوماسية للقادة الأوربيين مرحّب بها عالميًا، بعد سنوات من التفرّد الكبير للإدارة الأميركية على المستوى الدبلوماسي، لا سيما وأنها لا تتعارض مع المصالح الأميركية.

أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فإنها لا توفر

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، واشنطن، 29 تموز 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، باريس، 25 حزيران 2007.

جهداً للتأكيد على محاربتها لظاهرة الاحتباس الحراري، وهو المجال التي تُتهم واشنطن بأنها لا تقوم بما هو كافٍ بشأنه.

ويرى الخبير في مجلس العلاقات الخارجية الأوروبية فالتر راسل ميد أن القادة الأوروبيين لا يضعون أنفسهم في موقف متعارض مع الدبلوماسية الأميركية، بل يعملون على أن يكونوا مكملاً لها.

أ- علاقات أوروبا مع بلدان العالم الثالث

لا يمكن النظر إلى آفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث نظرة موحّدة. ففي وقت دُفع التعاون قدماً في بعض المناطق الآسيوية المجاورة للمحيط الهادئ، تراجع التأثير الأوروبي في القارة الأفريقية التي تمر حاليًّا بمرحلة من الركود الاقتصادي، وتتعرّض بعض دولها للتداعي والتفكّك. ويظهر الفارق في التعامل في أميركا الوسطى حيث تتنوّع العلاقات بين الأمل وعدم الاهتمام. ويزداد الوضع تعقيداً إذا ما شمل النقاش دول العالم السوفياتي السابق.

ففي ميدان تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب، تطبّق السوق معايير جديدة تستفيد منها البلدان التي لديها بضائع قادرة على المنافسة والتكيّف، أو التي لديها صناعة متطوّرة في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية. ويرغب البرلمان والمفوّضيّة الأوروبيّان في تمديد صلاحيات الميزات الخاصة الممنوحة إلى أفقر 30 بلداً وتحسينها. وفي هذا الإطار، تقدّم «اتفاقية لومي الرابعة» (من 1990 إلى 2000)، المبرمة مع 60 دولة في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط

الهادئ والتي وقِّعت في بداية عام 1990، أساساً جيداً للعمل. هذه الاتفاقية أتاحت لتلك الدول بيع جميع بضائعها المصنَّعة وعدد من منتوجاتها الزراعية في أسواق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية[1].

وإلى جانب اتفاقيات لومي، سجّلت أنواع أخرى من التعاون، أبرزها الاتفاقات مع بلدان المغرب العربي ومنطقة شرق البحر المتوسط التي بلغ حجم معونات السوق إليها حتى بداية السبعينات، بموجب بروتوكولات التعاون المالي، نحو 4,4 مليار وحدة نقدية أوروبية سنويًا (إيكو).

ومنذ نهاية التسعينات، جاءت اتفاقات الجيل الثالث لتزيد التعاون عمقاً إذ عقدت منذ عام 1992 اتفاقات تجارية وتعاون مع 15 بلداً ومنظّمة إقليمية في القارّتين الآسيوية والأميركية اللاتينية تشدّد خاصة على معايير سياسية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، كشروط للتعاون.

وفي ميدان المساعدات، أضحت أوروبا من أبرز المانحين في العالم الثالث، فارتفع حجم الأموال من 1,4 مليار إيكو في العام 1987 إلى 3,6 مليار في العام 1992 أي ما يعادل 7,2% من إجمال موازنة الاتحاد[2]. لكن هذه المعونات لا توزّع على الدول وفق حاجاتها، بل تتركّز على أفريقيا وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. فإذا أضفنا إلى هذه المساعدات

---

(1) الديار، العدد 2042، الاثنين 25 نيسان 1994، ص 17.

(2) لاوت، يواكيم، العالم الثالث على مأدبة أوروبا، مقال في نداء الوطن، العدد 561، الخميس 15/ 9/ 1994، ص 9.

مساهمات الدول الأوروبية المباشرة، التي بلغت في بداية التسعينات 40% من إجمال معونات التنمية العالمية، لاتَّضح أمامنا الدور البارز للسوق في ميدان مساعدات العالم الثالث[1].

وتطالب المفوضية الأوروبية بتنسيق التعاون التنموي بين الاتحاد ودوله، بهدف النظر إلى سياسة التنمية نظرة شاملة. هذه السياسة ركّزت، ضمن إطار التبادل، على المفاهيم التالية:

- حَلّ النزاعات عن طريق الحوار.

- التضامن.

- تطوير وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون.

- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

هذه العناوين الكبرى تُظهر مدى الدور الذي تلعبه المجموعة حاليًا. كذلك المؤهلة للعبه مستقبلاً في ميدان تطوير العالم الحر وأنظمته نحو الأفضل، وحماية مستقبل الإنسانية، وزرع مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات المتخلِّفة للعالم الثالث النامي.

ويعتقد المدير العام لمفاوضات «الغات»[2] أنّ التنظيم على نطاق عالمي سيوفر اهتماماً أكبر بالدول الأفقر في العالم. فالاتفاق

(1) المصدر نفسه.

(2) «الغات»: هي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية» التي بدأت المفاوضات حولها منذ عام 1947. أمّا الجولة الثامنة التي جسّدت الاتفاقية، فقد عقدت في أيلول 1986 في الأوروغواي. وفي 15 كانون الأول 1993 أعلن عن إنهاء جولة المفاوضات المنظّمة للاتفاقية.

العالمي هو آخر وأفضل أمل بالنسبة للدول النامية، وبدونه سيكون من الصعب التوصّل إلى استراتيجية قوية تنقذ العالم من مستقبل مخيف.

على الصعيد الأفريقي، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر سوق تصدير للمنتجات الأفريقية، علاوة عن ما تضمّه دوله من مجتمعات أفريقية ضخمة تمتد أصولها إلى معظم دول القارة السوداء. ويمتد التأثير الأوروبي إلى مجمل القارة الأفريقية التي تحتاج أجزاء كثيرة منها إلى الدعم، وباستطاعة أوروبا تأمين هذا العون.

وبات من المؤكّد أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتعامل مع المشاكل الأفريقية وكأنها بعيدة التأثير على مجتمعاته. فمشروع الاتحاد الأوروبي بُنِيَ على قِيَم عالمية أكيدة، وعليه الحفاظ على هذه القِيَم، ليس فقط من دوافع أخلاقية، إنما من مصالح استراتيجية أيضاً.

على الصعيد العسكري، أظهرت المهمة العسكرية للاتحاد الأوروبي، التي هدفت إلى ضمان انتخابات عادلة وحرّة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المدى الذي يمكن أن تحرزه سياسات الدفاع والأمن الأوروبية في أفريقيا. فالعمليات الأوروبية العسكرية الست عشرة التي ما زالت قائمة، في بداية العام 2008، في أفريقيا تطرح ما هو أكثر بكثير من ذلك. كما أنه لا يمكن اعتبار الشكل الجديد للمساعدة العسكرية- السياسية في أفريقيا إحياءً للنزعة الاستعمارية القديمة، فغالباً ما يكون وصول قوات عسكرية خارجية قويّة موضع ترحيب في البلدان التي اختبرت رعب

الحرب الأهلية.

ولا تدّعي أوروبا أنها تمتلك الحلول لكل نقاط الخلل الاستراتيجية المتواجدة في أفريقيا. لكنّ لدول الاتحاد الأوروبي القدرة على تقديم قدر واسع من المساعدة، بما فيها القدرات العسكرية اللازمة لإجراء العمليات الحاسمة.

ب- المجموعة الأوروبية والولايات المتّحدة

تندرج العلاقة بين الولايات المتّحدة والسوق الأوروبية ضمن إطار العلاقات بين الجبابرة الاقتصاديين. وتتراوح بين التفاهم المتبادل والمضاربة المشروعة، وأحياناً الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية. ومما لا شكّ فيه أنّ العلاقات بين الدول الأوروبية والجبّار الأميركي تختلف من دولة إلى أخرى، بحيث ترغب كل منها بحفظ استقلالية نسبية في التعامل السياسي خاصة، والاقتصادي والعسكري عامة، نظراً لأهمية الدور الأميركي في القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتطبيق خطة مارشال للتنمية.

ففي الوقت الذي هاجم الرئيس الفرنسي، خلال اجتماع تشاوري ضمّ 200سفير فرنسي، السياسة الأميركية بانتقاده بعض مظاهر السياسة الخارجية لواشنطن، كالحظر على كوبا، ورفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى البوسنة؛ في هذا الوقت بالذات تقرّبت ألمانيا من الحليف الأميركي الاستراتيجي إثر زيارة كلينتون لبرلين[1]. أمّا العلاقات المميزة بين بريطانيا والولايات المتّحدة، فيبدو أنها تتراجع أيضاً لمصلحة

(1) الأنوار، العدد 11998، الجمعة 2/ 9/ 1994، ص 9.

ألمانيا وفرنسا[1].

إنّما، ومن بين مظاهر الموالاة والصداقة من جهة والعداوة من أخرى، يبدو أنّ العلاقة بين الجبّارين شائكة في الميدان الاقتصادي خاصة حيث سجّل تنافس شديد بين الفريقين اعتبر الأول منذ الحرب الباردة. ففي الميدان المصرفي، على سبيل المثال، أعاقت عوامل بنيوية نجاح المصارف الأميركية في أوروبا، فانخفض عددها عن مّا كان عليه في السابق. وفيما أعلنت المصارف الأميركية الثلاثة الكبيرة، «تشيس مانهاتن» و«سيتيكورب» و«كميكال» عن نتائجها الخاصة بنصف العالم، كشفت عن تحولات كبيرة في عملياتها الأوروبية التي كانت سيئة التركيز وعادت عليها بعائدات مُتَدَنِّية.

ووصل الصراع الاقتصادي الأوروبي-الأميركي إلى حدود تقديم شكوى بتاريخ 17 تشرين الثاني 1997 من قِبل المفوضية الأوروبية إلى منظّمة التجارة العالمية. وسبب الشكوى تطبيق الولايات المتّحدة نظام إعانة حكوميًا للصادرات ينتهك قواعد التجارة العالمية ويحرم شركات الاتحاد الأوروبي منها[2].

وتجسّدت المنافسة بين الفريقين أيضاً في ميدان الطيران حيث تسعى الشركات الجوية الأوروبية إلى الاندماج لمواجهة التحدي الأميركي. لقد سُجّلت اتفاقات اندماج بين الشركة الألمانية SIEMENS وزميلتها

(1) النهار، العدد 18887، الجمعة 22/ 7/ 1994، ص 11.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين 17/ 11/ 1997.

البريطانية PLESSY حول المعدّات الألكترونية للدفاع، وبين الشركتين الفرنسية THOMSON - CSF والبريطانية SHORTS حول الصواريخ، وبين الألمانية DEUTSCHE والفرنسية AEROSPATIAL حول الطائرات والصواريخ. وهذه الاتفاقات لن تتوقّف عند هذا الحدّ. فكما يسعى المقاولون الأميركيون إلى توقيع عقود تخوّلهم الدخول إلى سوق الدفاع الأوروبي، تحاول الشركات الأوروبية توسيع أعمالها في الخارج، ما يخلق نوعاً من المنافسة بينها[1]. والمواجهة الكبرى للصناعة الدفاعية على جانبي الأطلسي تكمن في المحاولة لعقد صفقات متساوية بين الجهتين.

وفي المجال السياسي، أثار الكلام، الذي وجّهه الرئيس كلينتون إلى المستشار الألماني في برلين، مذكّراً بسقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا، والدعوة إلى ردّ الجميل الأميركي، مخاوف أوروبية متعدّدة. فهل تريد واشنطن تولية ألمانيا الزعامة الأوروبية.

إنّ أوروبا التي تعني واشنطن هي غير أوروبا السياسية الحالية، بل أوروبا الجغرافية التي تشمل أيضاً أوروبا الوسطى والشرقية. من هذا المنطلق، يبني الجبّار الأميركي علاقته الاستراتيجية المميّزة مع برلين كونها في موقع جغرافي يمكّنها من لعب دور بارز في هذا الإطار.

هذه العلاقات المميّزة تستمدّ جوهرها من التطلّع إلى استقرار الديمقراطيات الفتيّة في أوروبا الوسطى والشرقية،

---

(1) الديار، العدد 2198، الاثنين 3/ 10/ 1994، الملحق، ص 3.

وخاصة في دول الاتحاد السوفياتي السابق. وتلتقي هذه التطلّعات مع الرغبة الألمانية الساعية إلى بناء كيان سياسي ألماني ينسجم مع الدور الاقتصادي المميّز. لكن تقاطع المصالح بين ألمانيا والولايات المتّحدة أثار المخاوف في أكثر من دولة أوروبية، وحمل فرنسا وبريطانيا تحديداً على التساؤل عن المسار الذي تمضي إليه العلاقات بين جبّارَي الأطلسي. ويرى المسؤولون البريطانيون أنّ العلاقة المميّزة، التي سادت علاقات دولتهم بواشنطن، فقدت مؤخّراً مضمونها، بعد أن أخذت هذه الأخيرة في اعتبارها الحجم المتصاعد لألمانيا داخل أوروبا[1]. والعلاقة المميّزة هذه كانت ترى فيها واشنطن جسراً لمصالحها في أوروبا. إلا أنّها ترى الآن مصالحها في تأمين رأس الجسر عبر ألمانيا الموحَّدة وربما فرنسا بقيادة الرئيس ساركوزي الذي بات ينسّق مواقفه مع الجبار الأميركي.

اقتصادياً، تراجع سعر صرف العملة الأميركية بالنسبة للعملة الأوروبية في عملية فسّرها البعض أنها حرب اقتصادية معلنة ضد الدولار. كما فسّرها البعض الآخر أنها مخططة من الجانب الأميركي، وتهدف إلى تسويق المنتوجات الأميركية على حساب الأوروبية واليابانية.

وفي مجال السياسة الخارجية، سجّلت مواقف أوروبية متمايزة عن الموقف الأميركي خلال القمة الأوروبية- الأميركية التي

(1) النهار، العدد 18887، الجمعة 22/ 7/ 1994، ص 11.

عقدت في فيينا في العشرين من حزيران من العام 2006، خاصة بالنسبة لمعتقل غوانتانامو الأميركي وللملف النووي الإيراني. كما وجّهت أربع إنذارات خاطئة بوجود قنابل، قبل وصول الرئيس الأميركي جورج بوش إلى العاصمة النمساوية. وعثرت الشرطة على حقيبة متفجرات موصولة بجهاز تفجير، قام الخبراء بتفجيرها[1].

وكان الرئيس بوش قد هدّد طهران، خلال وجوده في فيينا، بفرض عقوبات قوية ضدها إذا رفضت تعليق تخصيب اليورانيوم، ما أثار استياء وزارة الخارجية النمساوية من «التوقيت الذي اختاره الرئيس الأميركي للتلويح بالعقوبات»[2]. كما حض نواب أوروبيون، ومنظمات تدافع عن حقوق الإنسان وحزب الخضر النمساوي، المستشار النمساوي ولفغانغ شوسل على أن يطلب بوضوح من الرئيس بوش إغلاق معتقل غوانتانامو[3].

وفي مجال التفاوض مع إيران، رأى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماعهم في فنلندا في الأول من أيلول من العام 2006، أنهم يريدون مزيداً من الحوار مع إيران بدلاً من فرض عقوبات عليها كما يطالب الأميركيون، وذلك رغم تعدي طهران مهلة، حددتها لها الأمم المتّحدة وانتهت في الأول من أيلول، لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم[4].

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، فيينا، 20 حزيران 2006.
(2) الإذاعة النمساوية العامة، نشرات 20 حزيران 2006.
(3) وكالات الأنباء العالمية، فيينا، 20 حزيران 2006.
(4) وكالات الأنباء العالمية، طهران، 1 أيلول 2006.

وأعلنت مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد بينيتا فيريرو فالدنر ما يلي: «للأسف، إيران أظهرت أنها، في الوقت الحالي على الأقل، لا تعتزم التعاون في القضية النووية. ومن الواضح أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين في قضية بمثل هذه الأهمية. ولكن، في نفس الوقت، قلنا أيضاً إننا نريد حلاً دبلوماسيًا»[1].

وكان الاتحاد الأوروبي قد سبق ودخل في دور الوساطة بين الولايات المتّحدة والأمم المتّحدة من جهة، وإيران من جهة ثانية، وعقد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا اجتماعات في طهران لهذه الغاية. كما أعلن، في الأول من أيلول من العام 2006، أنه «من المقرر أن يعقد لقاءً جديداً مع كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني»، في مكانٍ لم يحدده في أوروبا. واعتبر سولانا أنه «ليس من الحكمة التقدّم بخطوات ملموسة نحو فرض عقوبات على إيران خلال فترة المباحثات مع المسؤولين الإيرانيين»[2].

وبالفعل، عقدت جلسة المفاوضات بين الجانبين الأوروبي والإيراني، إلا أنها لم تؤدِ إلى نتيجة، إذ رفضت إيران تعليق عملية تخصيب اليورانيوم وعرضت إشرافاً فرنسيًا على العملية، الأمر الذي رفضه الجانب الفرنسي. وهذا ما أدى إلى تصعيد الأزمة بين الاتحاد الأوروبي

(1) وكالات الأنباء العالمية، طهران، 1 أيلول 2006.

(2) المرجع نفسه.

وطهران، في حين أعلنت واشنطن أنها ستمهل الأوروبيين حتى نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول من العام 2006 لإقناع إيران بوقف أنشطتها النووية[1]، الأمر الذي لم يتمكن المحاورون الأوروبيون من تحقيقه.

ج - الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوروبا الشرقية والوسطى

ترتدي علاقة الاتحاد الأوروبي مع روسيا وأوروبا الشرقية والوسطى أهمية قصوى لأسباب نورد أبرزها:

- هذه الدول تكمل القارة الأوروبية نحو الشرق.

- حاجة الدول الأوروبية لأسواق شرق أوروبا ووسطها وروسيا لدعم اقتصادها عبر الأسواق الخارجية التي ما تزال بحاجة إلى التكنولوجيا المتطوّرة.

- تحقيق أمن أوروبا الغربية شرقاً، لا سيما مع زوال التهديدات التقليدية لحلف وارسو الذي كان قائماً منذ الحرب العالمية الثانية.

- التوحيد الأوروبي يفرض دمج دول أوروبا، دون استثناء، في سبيل قيام اتحاد اقتصادي وأمني قويّ في وجه التحديات الدولية المتجسّدة خاصة بالتحدي الأميركي والغزو التجاري الياباني والامتداد السكاني نحو الشمال.

- حاجة أوروبا الغربية المتطوّرة تكنولوجيًّا إلى اليد العاملة الأوروبية الفقيرة لسدّ النقص في الإنجاب من قِبل

(1) وكالات الأنباء العالمية، طهران، 4 تشرين الأول 2006.

سكانها، والتعويض عن التاثيرات المستقبلية لسياسة الحماية الداخلية لليد العاملة من جرّاء الحدّ من هجرات العاملين من أفريقيا الشمالية نحو أوروبا. إنّ تفاهم أرباب العمل في الاتحاد مع عمّال قادمين من دول أوروبية، منضوية ضمن منظومة دولهم، يعتبر الحلّ الأمثل للنقص في عمّال الوظائف الدنيا.

- إنّ توسيع الحلف الأوروبي قد يعمل على ملء فراغٍ خلّفه غياب الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية، والذي ترك العالم في ظل نظام أوحد، وهيمنة أميركية تحاول أوروبا التخلّص من نتائجها. فبعد تفكّك الاتحاد السوفياتي برزت الحاجة إلى توسيع الحلف الأوروبي شرقاً بهدف قيام قوة عظمى تدفع عالمنا الحالي نحو نظام الرأسين مجدداً، وربما الحرب الاقتصادية، أو ربما نحو نظام تعدد الرؤوس بإدخال الشرق الأقصى ضمن منظومة التوازن العالمي.

فبعد أقلّ من خمس سنوات على أفول نجم الشيوعية وانهيار جدار برلين والاتحاد السوفياتي، برزت أمام الساسة الغربيين مشكلة تصدير عدم الاستقرار من الشرق، وتصدير جنود الدول الاشتراكية السابقين نحو أوروبا الغربية. لقد سلّطت كارثة دول البلقان الضوء على أهمية أوروبا الوسطى والشرقية للأمن الأوروبي، وعلى التباين بين الموقفين الأميركي والأوروبي حول المشكلة. فالأوروبيون الغربيون عبّروا، عبر وحدتهم، عن الرغبة في التخلّي عن قوميّاتهم، مع إبقاء

التعدّد الحضاري قائماً[1].

ويجتاح حاليًا القارة الأوروبية تيّاران قوميّان في آنٍ معاً: أحدهما في الشرق الشيوعي سابقاً، والثاني في الغرب. هذان التيّاران، المختلفان في العقائد والمفاهيم السياسية والاقتصادية، يمكنهما التعامل معاً بشكل واضح وجديّ، خاصة إثر التغييرات التي تحاول الدول الاشتراكية السابقة إجراءها على بنياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. علاوة على ذلك، إنّ الاعتقاد السابق، بإمكانية اندفاع دول أوروبا الشرقية والغربية في نزاع عرقي عنيف، يبدو اعتقاداً واهماً.

ضمن هذا الإطار، تبرز مشكلة الاتحاد السوفياتي السابق حاليًا كجزء من الأمن الأوروبي دافعة الاتحاد إلى المحافظة على استقلالية الدول المنبثقة عنه. فترك أوروبا الشرقية في وضعها الحالي، دون مساعدة الغرب، قد يؤدي إلى الفوضى ويجعل حدودها موضع خطر وتحدٍّ. أما مساعدتها للخروج من تحت أطلال التجارب الاشتراكية الشمولية الأولى في التاريخ فتبدو كأنها الحل الأوروبي الأمثل. إنّ عملية التحوّل في هذه الدول نحو الديمقراطية واتحاد السوق تعثّرت بسبب تعقيدات عملية التحول، والتي لا يمكن اجتيازها دون مساعدة خارجية تبدو أوروبا الموحّدة أهلاً للعب الدور الأكبر فيها.

ومقابل التراجع الأوروبي

(1) Herald Tribune, 24 May 1994.

عن لعب هذا الدور، فإن التيارات الاشتراكية المتشدّدة قد تبدو عندها الحل الأمثل. فالنجاح الذي حقّقه تيار جيرينوفسكي المتشدّد في انتخابات كانون الأول 1993 في روسيا ليس سوى إشارة واضحة للأخطار المرتقبة في حال تراجع الديمقراطية في الدول الاشتراكية، الشيء الذي حذّر منه وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري في خطابه أمام الكونغرس في أوائل شباط 1994، إذ قال[1]:

«لدينا أسباب تجعلنا نخشى أن تلفّ أوروبا مجدداً غيوم سوداء في حال فشل الإصلاحات وانتصار الرجعية....».

لكن نجاح جيرينوفسكي ليس الوحيد، فقد رُصد اتجاه لدى الشباب الساخط للتجمّع حول نمط جديد من الأحزاب ذات الأصل الفاشي، الأمر الذي ينذر بوجود خطر شيوع العنف بسبب اليأس من الإصلاح. لهذا السبب كان جيرينوفسكي واثقاً من أنّه سيكون رئيساً لروسيا عام 1996[2]، الأمر الذي لم يحصل.

وفي أوكرانيا أيضاً، أشار تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أنّ هذه الدول تخوض مرحلة خسارة استقلالها لصالح روسيا، وأنّها قد تنزلق إلى حرب أهلية. فكلّما قويت قبضة القوميين المحافظين في

(1) الديار، العدد 1968، الاثنين 7 شباط 1994، ص 22.

(2) الحياة، العدد 11531، الخميس 13 أيلول 1996، ص 17.

موسكو، اشتدّت مطالب روسيا في أوكرانيا بسبب تخبّطها الاقتصادي وضعف قدرتها على مقاومة التحولات الجديدة في بنيتها. إنّ الأخطار الناجمة عن تراجع الديمقراطية في الدول الشيوعية السابقة قد يعيد الجو الأوروبي إلى أجواء الحرب الباردة وربما الساخنة.

وبالمقابل، حاولت روسيا وباقي الدول الشرقية الاندماج في المنظومة الأوروبية من خلال توقيعها وثيقة برنامج «الشراكة من أجل السلام» التي اقترحها حلف شمالي الأطلسي. علاوة على ذلك، أعلن رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين في نهاية آذار 1994 في بودابست أنّ «بلاده قد تتقدّم هذه السنة بطلب عضوية الاتحاد الأوروبي كخطوة أولى نحو اندماج موسكو في التيار السياسي والاقتصادي الأوروبي»[1]. كما أيّد مطلب المجر وغيرها للانضمام إلى الاتحاد.

لكن الاتجاه الروسي هذا أصيب بنكسة دبلوماسية كبرى بإعلان لجنة خبراء أوروبين في العام 1994 أن روسيا غير مؤهّلة بعد للانضمام إلى المجلس الأوروبي الذي يضم في عضويته 32 دولة، لأن «الاتحاد الروسي لم يفِ بعد بالشرط المبدئي الخاص بضرورة تمتّع كل من هو تحت ولايته بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية»[2].

من جهة أخرى، وبعد أن

---

(1) النهار، العدد 18798، السبت 2 نيسان 1994، ص 18.

(2) السفير، العدد 6903، السبت 8 تشرين الأول 1994، ص 14.

أعاد التهريب النووي حسابات الأمن الأوروبي إلى الساحة، أمسى امتداد الاتحاد شرقاً أمراً حاسماً. لقد صودرت كمية 50ذ غراماً من مادة البلوتونيوم 239 في مطار ميونيخ في منتصف آب 1994 مصدرها موسكو. وفكّكت شرطة برلين خليّة إرهابية تعمل على تهريب المواد المشعّة إلى بـكستان. وللرد على ذلك، ط ح المستشار الألماني الأ بق هيلموت كول فكرة إنشاء قوة شرطة أوروبية لمكافحة النشاط المتزايد للمافيا الأوروبية المهرّبة للمواد النووية[1]. هذا الخطر الجديد قد يسرّع عملية اندماج روسيا خاصة والدول الشرقية عامة في تيار الوحدة الأوروبية الجارف. لقد أشارت مصادر المستشارية الألمانية إلى أنّ موضوع مكافحة تجارة المواد النووية طرحه كول على جدول أعمال القمة الأوروبية مع اقتراح برفع قيمة المساعدات المالية لروسيا من 70 مليون مارك إلى 100 مليون مارك.

وهكذا، بدا، منذ العام 1997، أن خيار التوسّع الأوروبي شرقاً أو التعاون مع الدول الاشتراكية السابقة ضمن الأُطر الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية هو من أبرز الاحتمالات الممكنة أمام الاتحاد الأوروبي لضمان مستقبله وتأثيره العالمي[2]، وهذا ما حصل بالفعل، فسجل

(1) Le Point, N° 1144, Août 1994, P. 10- 11.

(2) Pierre BOCEV, Union européenne: blocage franco- allemand, Le Figaro, N° 16374, Mardi 8/4/1997, page 5.

انضمام كل من دول أوروبا الشرقية التالية إلى الاتحاد، الذي بلغ عدد أعضاؤه السبعة والعشرين في نهاية العام 2005: استونيا، ليتونيا، ليتوانيا، تشيكيا، هنغاريا، بولونيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا[1].

د- الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وعالم المتوسط

يبدو الشرق الأوسط منطقة جاهزة لتقبّل دور مهم للمجموعة الأوروبية، خاصة من الناحية الاقتصادية، وذلك رغم التأثير الأميركي المتعاظم فيه. فأوروبا، وبعكس الولايات المتّحدة، تبدو جاهزة لتنفيذ الدور غير المنحاز لإسرائيل، الأمر الذي يدفع الدول العربية والإسلامية إلى التعامل مع دولها دون عُقَد.

وبالفعل، وخلال شهر تشرين الثاني من العام 2006 أنجزت اللجنة الأوروبية La Commission européenne تقريرها حول العلاقة الأورو- متوسطية، ورفعته إلى البرلمان والمجلس الأوروبيين، تحضيراً لمؤتمر وزراء الخارجية الأورو- متوسطيين الذي عُقِد في «تامبر» عاصمة فنلندا في السابع والعشرين والثامن والعشرين منه. كما مضت «الشراكة» بين الشمال والمتوسط في اتخاذ الإجراءات العملية والتنفيذية. فإعلان برشلونة، الذي تم تبنّيه في العام 1995 بمشاركة 35 دولة أوروبية ومتوسطية، نصّ على «خلق منطقة سلام

(1) وكالة رويترز، 17 تشرين الثاني 2005.

واستقرار تستند على مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال شراكة أمنية وسياسية». كما دعا إلى «التأسيس التدريجي للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط، وإلى تحسين التفاهم المتبادل بين شعوب الإقليم وتطوير مجتمع مدني حرّ ومزدهر، ووضع برنامج كأداة للشراكة المالية الأوروبية والمتوسطية». وخصص له المال في شكل منح بلغت 5,35 مليار دولار للأعوام 2000- 2006.

ومن المشاريع التي دعت إليها اللجنة الأوروبية، نذكر[1]:

- التحضير لمؤتمر إقليمي حول نزع الألغام المضادة للأفراد، وآخر حول أسلحة الدمار الشامل.

- عقد ندوة حول موضوع الأمن الأورو- متوسطي، وأخرى حول التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات في الشأن الانتخابي خلال العام 2007.

- عقد مؤتمرات حول دور وسائل الأعلام وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وغيرها من المواضيع.

- إقامة مشاريع مشتركة في مجالات البيئة والتنمية الاجتماعية والطاقة والنقل والتربية والحوار الثقافي والهجرة.

وحددت اللجنة الأوروبية آليات تنفيذ هذه المشاريع من خلال بحثها في اجتماعات

(1) وكالات الأنباء العالمية، بروكسل، 27 تشرين الثاني 2006.

وزراء الخارجية الأورو - متوسطيين، ومن خلال الاتفاقات المشتركة بين دول حوض البحر المتوسط ضمن إطار سياسة الجوار.

وكان الاتحاد الأوروبي قد قدّم مساعدات مالية إلى دول المتوسط التي تربطه اتفاقات شراكة معها في العام 2004 بقيمة 4,264 مليار دولار، في حين بلغت جميع مدفوعات الولايات المتّحدة إلى دول منطقة البحر المتوسط 19,705 مليار دولار. وفي العام 2005 بلغت مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية المبالغ التالية[1] : (بمليون اليورو)

- لبنان: 100,7
- الأردن: 262,4
- مصر: 463,5
- المغرب: 812,1
- تونس: 446,6
- السلطة الفلسطينية: 430,5
- سوريا: 157,7
- الجزائر: 272,8

كما عُلم أن المساعدات التي خصصها الاتحاد الأوروبي لدول جوار المتوسط بلغت 12 مليار دولار للأعوام ما بين 2007 و2013.

1- الاتحاد الأوروبي والعالم العربي

على صعيد الجامعة العربية، شهد عقد السبعينات نموًّا واسعاً لشبكة مصرفية

(1) هادي السبع أعين، الأمن والطاقة للقارة العجوز، مقابل التنمية والمساعدات للآخرين، صدى البلد، العدد 1021، الاثنين 20 تشرين الثاني 2006، ص 10.

ومالية في أوروبا تألّفت من مصارف مختلطة شاركت برساميلها دول عربية وأوروبية. وأُنشئ في زمنٍ لاحق في أوروبا عدد من الشركات المالية المختلطة، وتطوّرت مؤسسات أخرى في باريس ولندن خاصة، ومدن أوروبية أخرى عامة. كما دفعت المصارف الأوروبية علاقاتها مع الأسواق العربية قدماً، من خلال تطوير سياسة مشاركة نشطة مع المصارف العربية وإنشاء مصارف مشتركة. وتميّز التعامل الأوروبي، خاصة في شمال أفريقيا ولبنان والأردن والسعودية والكويت.

لقد أظهرت التحليلات بوضوح أنّ علاقات التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية ودول المجموعة الأوروبية شهدت، على الرغم من انعكاساتها وتقلّبات أسعار النفط ومشتقاته، تطورات بارزة بلغت حاليًّا حدودها القصوى. ومما لا شكّ فيه أنّ سياسة الحدّ من إجراءات الحماية في دول المجموعة على المواد الحساسة قد يساعد في دعم الصادرات العربية في المواقع التي تملك فيها هذه الدول ميزات على الدول الأوروبية. لكنّ ذلك قد يفرض على الدول العربية تطوير مستويات الاستثمار إلى حد كبير على الصعيدين النوعي والكمّي.

وبالفعل، عُقد في باريس مؤتمر للحوار العربي - الأوروبي، خلال النصف الأول من نيسان 1994 دام يومين، اقترح فيه النائب جان دو ليبكوفسكي مشروعاً اقتصاديًّا يضع أساساً لشراكة حقيقية بين أوروبا والعالم العربي. ويقضي المشروع

بتشكيل إطار تعاون لعدد من المؤسسات المختلطة الصغيرة والمتوسطة، بحيث تكون غالبية الحصص فيها للجانب العربي. أما النائب اللبناني فؤاد السعد، فقد رأى أنّ على أوروبا أن تملأ الفراغ الذي حصل نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، مشيراً إلى أن لدى لبنان خصوصاً قواسم مشتركة مع أوروبا أكثر بكثير مما لأوروبا من قواسم مشتركة مع غيره من الدول[1].

على صعيدٍ آخر، بدأت المفوضية الأوروبية، خلال شهر آذار 1995، مراجعة نظام الامتيازات التجارية التي تمنحها إلى الدول النامية وبينها الدول العربية في الخليج وحوض المتوسط.

ويسمح هذا النظام بدخول المنتجات الصناعية من الدول النامية إلى الأسواق الأوروبية، عند سقف محدد، معفاة من الرسوم الجمركية. وشملت عملية المراجعة البتروكيماويات الواردة من الدول الخليجية، وخاصة من مجلس التعاون الخليجي. وشُكّل لهذه الغاية مجلس وزاري خليجي- أوروبي لبحث قضايا الطاقة والبيئة. فالصادرات الخليجية تغطي نحو 21% من الواردات الأوروبية للطاقة[2].

وضمن الاتفاقات الثنائية الأوروبية الخليجية، كشفت مصادر مطّلعة في دبي عن مشروع عملاق لمدّ خط أنابيب نفطي من الخليج إلى

---

(1) الحياة، العدد 11384، الاثنين 18 نيسان 1994، ص 6.

(2) الحياة، العدد 11361، السبت 26 آذار 1994، ص 10.

أوروبا عبر الشرق الأوسط وأوكرانيا تصل تكاليفه الإجمالية إلى 2,7 مليار دولار، وينتهي العمل به في صيف عام 1999، على أن ينفّذ على مراحل أربع، بدأت المرحلة الأولى منها في أوكرانيا منذ أيار 1994. ويتيح المشروع نقل 70 مليون طن من النفط سنويًا من منطقة الخليج إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يخفّض تكاليف النقل إلى الثلث، ويعزّز مبيعات دول الخليج العربي النفطية إلى أوروبا[1].

وضمن الاتفاقات الثنائية أيضاً تمكّن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من تحقيق إنجازين اقتصاديين لصالح فرنسا، الأول خلال شهر تموز من العام 2007 مع ليبيا، والثاني في الرابع عشر من كانون الأول من العام 2008 مع دول الخليج العربي. وفي التفاصيل أن الرئيس الفرنسي وقّع في طرابلس الغرب اتفاقاً مع الرئيس الليبي معمر القذافي ينص على تزويد الجماهيرية الليبية بمفاعل نووي لتحلية مياه البحر، إضافة إلى «اتفاق إطار لشراكة شاملة» في قطاعات الصحة والتعليم والهجرة ومكافحة الإرهاب، واتفاق عسكري واحد[2].

وخلال الزيارة إلى ليبيا، رأى الرئيس الفرنسي أن على الغرب أن يثق بالدول العربية لتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وقال

(1) الحياة، العدد 11412، الاثنين 16 أيار 1994، ص 9.

(2) وكالات الأنباء العالمية، طرابلس، 26 تموز 2007.

الرئيس ساركوزي: «الطاقة النووية هي طاقة المستقبل. وإذا لم نعطِ البلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط طاقة المستقبل، فكيف سيطوّرون أنفسهم؟ وإذا لم يتطوّروا، فكيف سنكافح الإرهاب والتعصّب»[1].

وفي بيانٍ مشترك، أكّد البلدان «إرادتهما في إعطاء دفع جديد للعلاقات الثنائية، وبناء شراكة استراتيجية. كما بحث الزعيمان في مشروع إقامة وحدة متوسطية، وأكّد الرئيس ساركوزي دعم فرنسا لقيام الولايات المتّحدة الأفريقية»[2].

الزيارة الثانية للرئيس الفرنسي كانت إلى المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية المتّحدة حيث أمل أن تسفر جولته هذه عن صفقات تبلغ قيمتها نحو 40 مليون يورو. وفي ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، تحدث المسؤولون الفرنسيون عن إمكانية توقيع عقود في مجال النقل تصل قيمتها إلى عشرة مليارات يورو، وفي مجال الطيران بقيمة 1,5 يورو، وطلبيات لمشاريع المياه والكهرباء بقيمة 6 مليارات يورو، إضافة إلى مبيعات الأسلحة ومعدات الدفاع بقيمة 12 مليار يورو[3].

أما زيارة الرئيس

(1) المرجع السابق.

(2) وكالة الأنباء الليبية، 26 تموز 2007.

(3) وكالات الأنباء العالمية، الرياض، 14 كانون الثاني 2008.

ساركوزي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فأسفرت عن عقود فرنسية معها، منها[1]:

- منح فرنسا أول قاعدة عسكرية دائمة في الخليج.

- التعاون لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتحلية المياه والبحوث العملية، وخاصة العلوم الزراعية وعلوم الأرض والطب والصناعة.

وكان الرئيس الفرنسي قد جدّد عرضه لمساعدة الدول العربية والإسلامية للاستفادة من الخبرة الفرنسية في مجال الطاقة النووية السلمية، وقال: «إن فرنسا تدعم، باسم العدالة، حق جميع الشعوب بالحصول على الطاقة النووية السلمية»[2].

وضمن سياسة الانفتاح والحوار مع الدول العربية، أعاد الاتحاد الأوروبي الحوار مع سوريا في التاسع من آذار من العام 2007 والذي كان قد توقف في شباط من العام 2005 إثر اغتيال رئيس حكومة لبنان السابق رفيق الحريري. وأوفد الاتحاد إلى سوريا الممثل الأعلى لسياسته الخارجية خافيير سولانا الذي أعلن أنه يقوم بالزيارة في «إطار النشاط الدبلوماسي المكثّف الذي يسبق القمة العربية التي كانت ستعقد في 28 آذار من العام 2007. وأكد سولانا أن الاتحاد الأوروبي يريد العمل مع الدول العربية ومع المجتمع

(1) وكالات الأنباء العالمية، أبو ظبي، 15 كانون الثاني 2008.
(2) المرجع نفسه، الرياض، 14 كانون الثاني 2008..

الدولي. وقال وزير خارجية إيرلندا ديرموت أهيرن إن محادثات سولانا في دمشق ستتمحور حول لبنان والسلام في الشرق الأوسط. وأضاف أنه يوجد اعتراف متزايد، في الاتحاد الأوروبي، بالحاجة إلى استئناف الاتصالات مع دمشق بسبب دورها الرئيسي في المنطقة[1].

وعلى صعيد لبنان، استفادت الدولة في العام 1994 من مساعدات اقتصادية مهمة من المجموعة الأوروبية التي تفاءلت بدور مستقبلي للبنان. كما وقّعت اللجنة التابعة للسوق الأوروبية المشتركة أربعة بروتوكولات لمساعدات مالية أُرسلت إلى لبنان، وتناولت قطاعات التربية والتجارة والصناعة والزراعة والخدمات والبُنى التحتية والصحة والكهرباء والهاتف والمياه والإسكان، والمساعدة التقنية لمجلس الإنماء والإعمار، ولوزارة المال، ولتنظيم أسواق تجارية دولية، ولإحياء مرفأ بيروت[2]. علاوة على ذلك، استفاد لبنان من مشاريع أخرى وضعتها اللجنة في متناول بلدان العالم الثالث، وهي مشاريع دراسات استراتيجية البيئة ومكافحة المخدرات والجامعة الأوروبية- العربية وغيرها.

وفي العام 2005 قدّم الاتحاد الأوروبي هبات بقيمة 3 ملايين يورو إلى 16 جمعية ناشطة في المجتمع المدني

(1) وكالات الأنباء العالمية، بروكسل، الجمعة 9 آذار 2007.

(2) مجلة المسيرة، العدد 439، الاثنين 28 آذار 1994، ص 11، 12.

اللبناني، ضمن برنامج «أفكار 1» الذي تديره وزارة التنمية الإدارية.

وفي الثالث والعشرين من حزيران من العام 2006 تم إطلاق برنامج «أفكار 2»، في إطار تكملة وتوسيع «أفكار 1»، والذي يندرج ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية– المتوسطية. وخصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 3 ملايين يوريو للمشروع الجديد، والذي يهدف إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في سبيل حماية حقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون وتوعية المواطنين حول احترام الحقوق الأساسية وحمايتها[1].

وفي الميدان الزراعي، بلغ حجم تصدير المنتوجات اللبنانية إلى الدول الأوروبية الكبرى في العام 2005 ستمائة وواحد وستون طنًّا، منها 81 إلى فرنسا و198 إلى إنكلترا و64 إلى هولندا و45 إلى إيطاليا و300 إلى اليونان. أما مجموع صادرات زيت الزيتون في العام نفسه إلى أوروبا فبلغ 1966 طنًّا[2].

وفي الأول من أيلول من العام 2006 اجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في فنلندا لبحث كيفية استثمار تواجدهم العسكري المتزايد في شكل قوات حفظ سلام في جنوب لبنان لبدء محادثات إقليمية، وقدّموا اقتراحات إلى الحليف الأميركي حول دفع المحادثات السلمية في الشرق الأوسط بين الدول العربية وإسرائيل إلى الأمام[3].

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، بيروت، 23 حزيران 2006.

(2) المرجع نفسه.

(3) وكالات الأنباء العالمية، هلسنكي، الجمعة 1 أيلول 2006.

2- الحالة التركية

أمّا العلاقات الأوروبية- التركية، فيظهر أنّها اجتازت وما زالت تجتاز مرحلة حرجة وصعبة. فرغم إعلان وزير خارجية فرنسا من أنقرة دعم بلاده لاندماج تركي مع أوروبا وإنجاز الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995 [1]، تعرّضت تركيا في الآونة الأخيرة لضغوط أوروبية شديدة وصلت إلى حدّ التهديد بطردها من المجلس الأوروبي الذي كانت أحد مؤسّسيه، بسبب عدم حمايتها لحقوق الإنسان في المسألة الكردية.

ففي الواقع، تطرح مسألتا حقوق الإنسان والديمقراطية بصورة جدية دور تركيا في النظام الأوروبي. وتجلّى الصراع حولهما في تصريح لرولان دوما وزير خارجية فرنسا الأسبق الذي وصف تركيا داخل المجلس الأوروبي بالورم السرطاني. «فتركيا، كما قال، تسعى منذ 1950 لتكون أوروبية. لكنها تفعل ذلك بصورة شكلية فقط ولا تبذل جهداً لتعيش الديمقراطية فيها...» [2].

وفي قرار صدر بتاريخ 11 آذار 1994، شجب البرلماني الأوروبي اعتقال النواب الأكراد، مطالباً تركيا بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي ومنحه الحكم الذاتي. وكان البرلمان التركي قد قرّر في 2 آذار رفع الحصانة البرلمانية عن 8 نواب أكراد واعتقالهم [3]. كما ردّت أنقرة

---

(1) الديار، العدد 2008، السبت 19 آذار 1994، ص 22.

(2) الحياة، العدد 11507، السبت 20 آب 1994، ص 15.

(3) النهار، العدد 6730، الجمعة 11 آذار 1994، ص 12.

متّهمة البرلمان الأوروبي بالتمييز ومنتقدةً مطالبته بحق الأفضلية الكردية في الحكم الذاتي التي لا تتوافق مع القانون الدولي[1].

جاء هذا التأزُّم في العلاقة في وقتٍ دخل العد العكسي للوحدة الجمركية بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي مرحلة نهائية حاسمة. ويتخوّف الأتراك من تعرّض الشركات التركية لضغوط من الشركات الأوروبية الأكبر والأكثر تطوّراً وَرُقِيًّا وتنظيماً إثر تطبيق الوحدة الجمركية[2].

وبالفعل، أصبح انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد المواضيع الأكثر تعقيداً لأسباب متعددة. فقد حدد القادة الأوروبيون آلية معينة لانضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي تعطي الدولة العضو حق الفيتو ضد انضمام أي دولة جديدة.

انطلاقاً من هذا الواقع، وبسبب عدم اعتراف تركيا بجمهورية قبرص اليونانية، هددت هذه الأخيرة، المنضوية إلى الاتحاد الأوروبي، باستخدام حق الفيتو. لكن ضغوط وزراء خارجية الاتحاد أقنعتها بعدم استخدام هذا الحق لدى إقفال الفصل الأول من فصول التفاوض بين الجانبين والذي فتح في خريف العام 2005[3].

علاوة على ذلك، كانت تركيا قد وقعت مع الاتحاد

(1) الديار، العدد 2001، السبت 12 آذار 1994، ص 22.

(2) الحياة، العدد 11584، السبت 5 تشرين الثاني 1994، ص 11.

(3) الدكتور عفيف رزق، تركيا ومأزق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، صدى البلد، العدد 873، الخميس 22 حزيران 2006.

الأوروبي على بروتوكول توسيع الاتحاد الجمركي في شهر تموز من العام 2005، الأمر الذي يتطلّب فتح موانئها ومطاراتها أمام سفن وبضائع دول الاتحاد جميعها، بما فيها قبرص اليونانية. لكن تركيا ترفض تطبيق هذا المعيار على قبرص اليونانية التي لا تعترف أنقرة بها، خاصة وأن القبارصة اليونانيين هم الذين رفضوا مشروع أمين عام الأمم المتّحدة القاضي بتوحيد الجزيرة في نيسان من العام 2004.

وقد تمكّنت قبرص اليونانية من حشد خلفها العديد من القوى السياسية الأوروبية الرافضة لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي، رغم دعم البابا بنديكتوس السادس عشر، في الثامن والعشرين من تشرين الثاني من العام 2006، خلال زيارته إلى تركيا التي دامت أربعة أيام، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[1].

وفي شهر تموز من العام 2006، اجتمع الرئيس القبرصي اليوناني تاسوس بابادوبولوس والزعيم القبرصي التركي محمد علي طلعت في محاولة لحل الخلافات بين الدولتين. واعتبر رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو، خلال مؤتمر صحافي في هلسنكي، هذه الخطوة بـ«المشجّعة»، وأنها مؤشر إيجابي إلى إمكانية السعي لانضمام تركيا إلى الاتحاد[2].

أخيراً، وفي الخامس والعشرين من حزيران من

---

(1) وكالات الأنباء العالمية، أنقرة، 28 تشرين الثاني 2006.

(2) وكالات الأنباء العالمية، هلسنكي، 3 تموز 2006.

العام 2007، قرر سفراء الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد في بروكسل، فتح فصلين بعنوان «إحصاءات ورقابة مالية»، من أصل 35 فصلاً يُفترض بحثها في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد. وبعد أن هددت فرنسا بتجميد فتح الملف الثالث المثير للجدل، والذي يحمل عنوان «السياسة الاقتصادية والنقدية»، قررت الرئاسة الألمانية للاتحاد سحبه رسمياً من التداول[1]. ومن المعروف أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يعارض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مقترحاً أن تكون عضواً في الاتحاد المتوسطي الذي يضم بعض دول أوروبا.

3- مع إسرائيل

أخيراً، يبدو أن الدولة الشرق أوسطية التي تحاول الدخول إلى الاتحاد الأوروبي من بابه العريض هي إسرائيل. ففي بداية تشرين الأول 1994 وافق مجلس الوزراء الأوروبي لشؤون البحث العلمي على رأي المفوّض الأوروبي لشؤون البحث العلمي والتكنولوجي أنطونيو روبرتي أن «الرصيد العلمي الهائل لدى إسرائيل يجعل منها شريكاً مميزاً في مجالات علمية متنوعة»[2]. كما رأى أنّ توثيق العلاقات العلمية سيساهم بشكل إيجابي في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

وسيمكّن اتفاق الشراكة المرتقب من توسيع التبادل الحرّ القائم بين إسرائيل

(1) وكالات الأنباء العالمية، بروكسل، 25 حزيران 2007.

(2) الحياة، العدد 11549، السبت 1 تشرين الأول 1994، ص 9.

والاتحاد الأوروبي منذ عام 1989 ليشمل حرية تنقّل الأموال والخدمات. وتُعتبر إسرائيل حاليًّا الطرف الخارجي الوحيد الذي يساهم منذ أعوام في البرامج العلمية والتكنولوجية الأوروبية. فمنذ العام 1989 بلغت نفقات المشاريع المشتركة (60 مشروعاً) نحو 10 مليارات دولار مناصفة بين الجانبين[1].

وتعدّى الاهتمام الأوروبي المجال الاقتصادي إلى الميدان السياسي ليشمل الرغبة الأوروبية بلعب دور في حل قضية الشرق الأوسط، وفي تشجيع عملية السلام، والتنديد بالمظاهر المعرقلة لها. فخلال اجتماع للبرلمان الأوروبي في بداية آذار 1994، أصدر المجتمعون تنديداً بمجزرة الخليل مطالبين بحماية دولية للشعب الفلسطيني، وبنزع أسلحة المستوطنين اليهود داخل الأراضي المحتلة[2]. كما خصص وزراء خارجية الاتحاد اجتماعهم الدوري في بروكسل في 14 أيلول 1997 لبحث مسيرة السلام في الشرق الأوسط، في ضوء النتائج مخيّبة الآمال لزيارة أولبرايت إلى المنطقة. وأطلق المجتمعون إشارة تحذير إلى رئيس وزراء إسرائيل نتانياهو.

من جهته، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي الاتحاد الأوروبي إلى دعم عملية السلام عبر تعزيز التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، معرباً عن الأمل بإلغاء بعض القوانين التي «تعيق وجود منافسة

(1) المصدر نفسه.

(2) Jean CHATAN, l'Humanité, 11 Avril 1994, p. 11.

متوازنة بين الدول»[1].

وتابع الاتحاد الأوروبي اهتمامه بقضية تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ففي الأول من أيلول من العام 2006، بحث وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، أثناء اجتماعهم في فنلندا، سبل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال منسّق السياسة الخارجية للاتحاد خافيير سولانا أن التكتّل سيكون مستعداً لإجراء محادثات مع حكومة وحدة فلسطينية، حتى ولو كانت حركة حماس مشاركة فيها.

كما صرّح وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير أنه «يتعين أن نجد طريقاً للعودة إلى حلول للصراع الرئيسي بين إسرائيل وفلسطين». وأضاف: «يجب أن نتصدى للقضايا الصعبة المتعلقة بكيفية منع المتشددين من أي طرف من أن يشنّوا صراعات مسلّحة في المنطقة، وكيف نستطيع توفير وضع تصبح فيه المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين ممكنة مرة أخرى». وقال وزير الخارجية الفنلندي أركي تيوميوما: «يتعين على حركة حماس الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كشرط مسبق»[2].

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي أمام الصعوبات

فيما تتجه أوروبا نحو إكمال اندماجها بهدف التصدي للتحدي الذي يفرضه العالم اليوم، تبرز مشكلات عديدة سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية ينبغي تذليلها قبل متابعة مسيرة

---

(1) الديار، العدد 2060، الاثنين 16 أيار 1994، ص 14.

(2) وكالة رويترز، هلسنكي، 1 أيلول 2006.

الوحدة والاندماج.

إن مقارنةً بين المشاكل التي تواجهها بلدان آسيا الوسطى وشمال أفريقيا مع مشكلات الأمم الأوروبية تُظهر أنّ هذه الأخيرة هي حاليًّا في وضع أفضل لمجابهة تحديات العصر الحديث. إنما، هل ستستطيع مجتمعات هذه الأمم الغنية والتي تتمتّع بمستوى معيشي هو الأعلى في العالم أن تحافظ على مستواها العالمي هذا؟

وهل ستستطيع هذه المجتمعات أن تبقى بمعزل عن الضغوطات الديمغرافية، أو التغيرات المناخية، والهجرة نحوها من البلدان النامية، والمحافظة على أمنها في عالم مشوّش؟

وهل ستتمكّن من إكمال الاندماج خاصة في الميادين الاقتصادية والأمنية والسياسات الخارجية؟

بانتظار الإجابة عن هذه التساؤلات، نشير إلى أبرز المشكلات التي تعترض طريق المجموعة الأوروبية.

أ- سياسة توسيع الحلف

أبرز المشاكل السياسية التي اعترضت مسيرة الاتحاد كانت مشكلة توسّع السوق الأوروبية شمالاً وشرقاً. فبعد تفكّك الاتحاد السوفياتي السابق، راحت بعض دول الشمال الأوروبي، خاصة النمسا والسويد وسويسرا، تعيد النظر بالفرضية القائلة بأن العضوية في المجموعة الأوروبية تتعارض مع حيادها. وأهم الاحتمالات أمام السوق، التوسّع لضم كل دول الرابطة الأوروبية للتبادل الحرّ EFTA، ما يشكّل سوقاً تضمّ أكثر من نصف مليار مستهلك. وهذه الدول الجديدة، لا سيما

السكندنافية، أي النروج وأسوج والدانمارك، تتمتع بخصوصيات قد تتعارض مع المفاهيم السياسية للسوق الأوروبية.

وساد قلق وخوف من العضوية الكاملة لدى بعض الدول كتركيا وإيرلندا والنروج. لكن المشكلة برزت خاصة في انضمام دول العالم السوفياتي السابق في أوروبا الشرقية إلى الاتحاد، خاصة هنغاريا وبولونيا وسلوفاكيا وتشيكيا وبلاد البلقان، نظراً للخصوصيات التي تتمتع بها هذه الدول، ولتخلّفها الاقتصادي والإنمائي، مما خلق صعوبات جمّة في الدمج والوحدة[1].

وقد تعرّض الكاتب الفرنسي Robert Toulemon لمشكلة التوسّع هذه إذ كتب[2]:

«إنّ توسّع الوحدة الأوروبية يجعلها بتماسٍّ مع عالمين، العالم الأميركي عبر الأطلسي والعالم الروسي عبر أوروبا الشرقية. هذا التوسّع الضخم يمنع إعطاء شكل سياسي للوحدة بسبب إدخال باقي دول العالم الأول، خاصة الولايات المتّحدة، رغم أنّها تتمتّع بنفس المواصفات الحضارية، وروسيا التي تعتبر جزءها الغربي أوروبيًّا بالفعل، لكن اتساعها الجغرافي وقوّتها تمنعانها من الانتساب إلى الوحدة الأوروبية التي قد

(1) Jean- Claude CASANOVA, Vers la Grande Europe, l'Express, N° 2229, 31 Mars 1994, p. 6.

(2) Robert TOULEMON, La construction Européenne, Editions Livre de Poche.

تقلب موازين القوى فيها وتفقدها توازنها. وهذا الاندماج يخلق مجموعة أوروبية في الشرق يسيطر عليها العرق السلافي بشكل قد يمنعها من الاندماج الكلي بالمجموعة».

أما انضمام تركيا التي لا تنتمي إلى أوروبا، إن في التاريخ أو الجغرافيا أو الديمغرافيا، والتي بلغ عدد سكانها 73 مليون في بداية القرن 21، فيخلق مشاكل أكبر تعود إلى عرقها، وتخلّفها التكنولوجي والمالي والاقتصادي، وامتداد قسم منها إلى القارة الآسيوية، مما يحتّم على الحلف ضم أراضٍ من خارج أوروبا إليه. هذا الوضع الجغرافي يفرض نفسه أيضاً مع انضمام روسيا الآسيوية إلى الحلف.

أما المشكلات التي خلقها انضمام البلدان السكندنافية، والتي عبر عنها الدانماركيون عندما صوّتوا ضد انضمام بلدهم إلى الاتحاد في استفتاء جرى في 2 حزيران 1992[1]، فهي تعبّر عن الميل التاريخي لدى شعوب هذه البلدان للاحتفاظ بمساحة سياسية معيّنة تفصلها عن بقية القارة.

وحذت سويسرا حذو الدانمارك برفض شعبها في الاستفتاء فكرة الانضمام إلى الوحدة الأوروبية، بينما وافق الشعبان النمساوي والفنلندي عليه. أما السويد فقد أجرت استفتاء في 13 تشرين الأول 1994 جاءت نتيجته هزيلة بالموافقة (51,5% موافقون،

(1) النهار، العدد 18887، الجمعة 22 تموز 1994، ص 11.

47,6% معارضون)[1].'

هذا عدا الشكوك حيال مشروع الوحدة التي بدأت ماستريخت بصياغته.

ويمكننا حتى طرح السؤال: هل تعتبر الدول السكندنافية المذكورة أوروبية بالفعل في مجالات الجيوبوليتيك والثقافة والرؤية المشتركة للأمور؟ وهل إن انضمامها إلى الحلف سيخلّ بالتوازن المالي القائم في أوروبا، والذي هو حاليًّا لمصلحة فرنسا وإسبانيا والبرتغال أو ما يعرف بـ«حزام الزيتون»، لمصلحة كتلة الشماليين الأغنياء بقيادة ألمانيا؟

هذا التوسّع الذي بدا إلزاميًّا لضم أوروبا بكاملها في وحدة شاملة، قد كان متناقضاً مع التشكيل السياسي لأوروبا الخمس عشرة. وقد لا يحلّ بعض القضايا الشائكة بالنسبة للسوق، خاصة في مجالات الأمن والبطالة. كما أن القرارات في المجلس الأوروبي الموسّع أصبحت أكثر تعقيداً منها مع أوروبا الخمس عشرة، بسبب تمنّع الدول الكبرى المؤسِّسة للحلف عن التخلي عن حق الفيتو لصالح المجموعة الجديدة.

إنما، مما لا شكّ فيه، أنّ التوسّع جعل أوروبا أكثر فاعلية من الناحية السياسية وأكثر اكتمالاً وأقوى عسكريًّا. لكن ذلك فرض تغيير طريقة اتخاذ القرارات الهامة لتصبح بالأكثرية، وليس بمجموع الأعضاء.

وهذا ما يُلقي ظلالاً من

(1) السفير، العدد 6934، الاثنين 14/ 11/ 1994، ص 13.

الشكوك على مستقبل أوروبا الموسّعة التي قد لا تستطيع دفع الدول الجديدة لتخلي عن خصوصياتها وتقاليدها وعاداتها وعقائدها، وحتى أعراقها وأثنياتها، في سبيل تطبيق مبدأ الاندماج الكامل.

كتب وليام وروزياك من واشنطن بوست عن صعوبات التوسّع ما يلي[1]:

«بدأ التوسّع المتوقَّع للاتحاد الأوروبي باتجاه الشمال والشرق يخلق خلافات عميقة في ما يتعلّق بالمصالح بين فرنسا وألمانيا، الأمر الذي يعرّض للخطر عملية الاندماج السياسي والاقتصادي الوثيقة، وذلك حسبما ذكر العديد من السياسيين والدبلوماسيين في العواصم الأوروبية».

فعملية ضمّ دول أوروبا الشرقية، مثل بولندا وهنغاريا وتشيكيا، وهي العملية التي كانت تعتبر بمثابة تعديل مهمّ للوقائع الجديدة التي بزرت في نهاية الحرب الباردة، بدأت تثير مخاوف جديدة حول العواقب المترتّبة على مثل هذا التحوّل الجذري على مركز الثقل في أوروبا. وإذا ما تجاهل الاتحاد جيران أوروبا الجنوبيين، حسبما ترى فرنسا وحلفاؤها، فإنه يكون بذلك قد عرّض نفسه للخطر.

فأمام التباين المتزايد بين المصالح الأوروبية الحالية والمستقبلية، مع بلوغ عدد المنضوين السبعة والعشرين، وازدياد عدائية الناخبين

---

(1) وليام وروزياك، جريدة القبس الكويتية، العدد 7676، الثلاثاء 1/ 11/ 1994.

الأوروبيين للتنازل أكثر عن السيادة الوطنية، تراجع المنادون بقيام اتحادية فيدرالية أكبر. حتى إن داعية التحمس الأكبر المستشار الألماني هيلموت كول توقّف عن المطالبة بالتوسع الأكبر هذا[1].

ومما لا شك فيه أنّ اضمحلال حلم الفيدرالية أفقد الاتحاد الأوروبي الرؤية الكبيرة، وأوقعه في الارتباك بين ضرورة التوسّع ليشمل كل الدول الأوروبية (بدخول الكتلة الشرقية)، وصعوبة ذلك. كما أن توسّع الرفض الشعبي في أوروبا لمبدأ قيام «سوبر دولة أوروبية» والتعقيدات التي برزت بالنسبة لتوسيع العضوية فرضت توقّفاً في هذا الإطار.

ب- الصعوبات الاقتصادية

من المعروف أن فكرة إنشاء الحلف ولدت من الضرورة الاقتصادية، وتوسّعت إلى أن أمست سياسية وأمنية واجتماعية. فالتحديات الاقتصادية لعالم ما بعد الحربين العالميتين التي واجهتها الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والتطوُّر التكنولوجي الأميركي خاصة، فرضت على العالم الأوروبي التوحد لمواجهة ما عُرف في الستينات بـ«التحدي الأميركي»، والذي أصبح اليوم تحديات عدة أميركية وشرق أقصوية.

لقد نجح الاتحاد الأوروبي في فرض نفسه في عالم التوازنات الاقتصادية العالمية طوال العقود الثلاثة الماضية، رغم الصعوبات التي

(1) السفير، العدد 6742، الاثنين 28 آذار 1994، ص 13.

اعترضته. أما الآن، وبعد أن اقتربت الوحدة الأوروبية الشاملة من نقطة القرار النهائية، لا سيما بشأن الاندماج الكامل وإلغاء الحواجز الجمركية، فقد راحت الصعوبات الاقتصادية تبرز الواحدة تلو الأخرى. من السياسة الزراعية، إلى البنك المركزي الموحَّد، والصيد البحري، والعجز في موازنات الدول الأعضاء، وتقلّب أسعار القطع، والتضخم، وسياسات الحماية الوطنية للصناعات المحلية، والبطالة، والدخل الفردي، والهوّة بين مستوى المعيشة في المجتمعات الزراعية والصناعية، وغيرها...

والمجموعة الأوروبية مدعوّة إلى إيجاد حلول لهذه المشكلات بهدف إكمال وحدتها.

كتب بول كنيدي[1]:

«إنّ العبء الذي يقع على اقتصاديات المجموعة الأوروبية، إن لم تتّحد، مرعب جدًا. من جهة أخرى، إنّ سوقاً مشتركة قد ينجم عنها توفير مبلغ 200 إلى 300 مليار دولار، وإضافة ما بين 4 إلى 7% إلى مجمل إنتاج المجموعة. ويمكن لأوروبا، إمّا أن تنتهز هذه الفرصة، أو تتخلّف عن اليابان وأميركا».

1- توحيد العملة

رغم أهمية توحيد العملة، ورغم تعميم المؤسسة المالية الأوروبية نماذج لسبع فئات من الأوراق النقدية في

(1) كنيدي، بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، دار الشروق، عمان، 1993، ص 328.

حزيران 1997[1]. فالوحدة النقدية السابقة، أي الإيكو ECU، كانت مجرد وسيلة للمحاسبة تُحسب على أساسها مداخيل ومصاريف المجموعة، مع إمكانية تعديل معدّلها دوريًا لتعكس النسبة لاقتصاديات الأعضاء. أمّا إصدار عملة أوروبية مشتركة، الذي أعلنت عنه المجموعة عام 1991، وحدّدت لتنفيذه وقتاً بين 1997 و1999، فقد جرى التعامل معه بحذر. فإذا أخذنا بعين الاعتبار تقلّب الدولار الأميركي خلال العقود الأخيرة، رأينا أن الأنظمة العالمية قد تكتسب الكثير من اعتماد عملة عالمية ذات أساس أوسع، وهي العملة الأوروبية، مع بنك فيدرالي مشترك تكون له سلطة التحكّم النقدي.

لكن اتحاداً نقديًا كهذا يعني الحدّ من سياسة وحرية الحكومات والبرلمانات في تبديل معدّل الفائدة والنقود المطبوعة وعجز الموازنة. لقد رأى المراقبون أنّ وحدة النقد والوحدة الاقتصادية لا يمكن أن يحصلا ما لم تتقيّد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمعايير معدّلات التضخّم وأسعار الفائدة والعجز في الموازنة والديون الحكومية. لقد صرّح ألكسندر لامغالوسي رئيس المؤسسة النقدية، أمام وزراء المال الأوروبيين المجتمعين في جنوب ألمانيا بتاريخ 10 أيلول 1994، بأنّ

(1) HOFFMANN, S., The European Community and 1992, Foreign Affairs, Vol. 68. No 4, p. 27.
والديار، العدد 3009، الجمعة 17/ 1/ 1997.

«الأسواق أنشأت 3 طبقات واضحة للدول الأعضاء في الاتحاد بالنسبة إلى ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل، على رأسها فئة الدول الأساسية الملتزمة بالوحدة والاندماج (ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ)، وفئتا الدول الأخرى الأقل التزاماً أي فئة ثانية (بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا، التي زادت أسعار الفائدة طويلة الأمد بنسبة 2 إلى 3%)، وفئة ثالثة (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، التي رفعت أسعار الفائدة أكثر من 3%)»[1].

مقابل هذا التوجّه غير المنضبط، راح البنك المركزي الألماني يستعد ليكون المصدر الوحيد للعملة الجديدة أي مصرفاً فيدراليًا أوروبيًا مستقلاً عن القيود السياسية للحكومات. لهذا السبب، صرّحت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة أمام مجلس العموم عام 1990[2]:

«إذا سلّمتم جنيهكم، فستسلّمون سلطات هذا البرلمان إلى أوروبا».

إنّ اعتماد مصرف أوروبي فيدرالي سيكون جهازاً محافظاً جدًا في سياساته المناهضة للتضخّم، ما سيخلق مصاعب جمّة أمام العديد من الدول الأعضاء، كاليونان وإسبانيا وفرنسا، وحتى بريطانيا وإيطاليا اللتين غادرتا نظام النقد الأوروبي لأنّهما لم تعودا قادرتين على تحمّل

(1) الحياة، العدد 11531، الثلاثاء 13 أيلول 1994، ص 7.

(2) كنيدي، مرجع سابق، ص 333.

تكاليف الحفاظ على عملتيهما في إطار القيود الضيقة لمعدّل التبادل الذي يحدّده ذلك النظام[1].

حتى في ألمانيا نفسها، وجدت فكرة تبديل المارك العزيز على قلوب الألمان بعملة أخرى معارضة قوية. وقد دانها أحد قادة بافاريا وتهكّم عليها. كما شدّد المستشار كول ورئيس مصرف ألمانيا المركزي على أن الإبقاء على استقرار العملات أمر أكثر أهمية من التقيّد غير المرن بجدول معاهدة ماستريخت الزمني[2].

وفي كامل أوروبا، حذّرت المصارف من أنّ الوحدة المالية ستكون مستحيلة قبل حلول القرن الحادي والعشرين لأنّها تحتاج إلى خمس سنوات على الأقل لكي تخطط لطرح عملة أوروبية موحَّدة. أما رئيس صندوق النقد الدولي. فقد دعا في أوائل عام 1997 إلى تأجيل الوحدة النقدية إلى أجلٍ غير مسمّى خوفاً من الهزّات وعدم الاستقرار. هذا رغم إعلان زعماء الاتحاد الأوروبي في منتصف تشرين الأول 1997 بدء تطبيق الوحدة النقدية الأوروبية فعليًا قبل الموعد المقرّر بثمانية أشهر أي في كانون الثاني 1999[3].

إنما، ورغم الاعتراضات والمعارضات لاعتماد العملة

(1) كنيدي، المصدر نفسه، ص 333.

(2) Corinne LHAIK, La guerre froide de L'Euro, l'Express, N° 2388, 10/4/1997, p. 66- 68.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، 14 أيلول 1997.

الأوروبية الموحّدة (اليورو)، فقد دخلت هذه العملة إلى الأسواق الأوروبية رسميًّا في الأول من شهر كانون الثاني من العام 2002 مستبدلة جميع العملات الخاصة بالدول الأوروبية المنضوية إلى الاتحاد[1].

وكان قد سبق هذه الخطوة خطوات على الصعيد المالي[2]:

- في 1/ 7/ 1990: تحرير كامل لانتقال الرساميل بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

- في 1/ 1/ 1994: بدء عمل مؤسسة العملة الأوروبية Institut monétaire européen (IME).

- في 3/ 12/ 1995: اليورو يحل محل الإيكو ECU، على أن تبقى العملات الوطنية في حالة التداول.

- في 1/ 1/ 1999: إنشاء النظام الأوروبي للمصارف المركزية Système européen de banques centrales (SEBC).

- 1/ 1/ 2002: سحب العملات الوطنية من التداول واستخدام اليورو كعملة رسمية في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

2- التوحيد الاقتصادي

يعتبر التوحيد الاقتصادي للدول الأوروبية توطيداً وتعميقاً للسيادة الجماعية على مصلحة الانتقاص المتزايد من السيادة الوطنية لكل عضو.

---

(1) Quid 2006, op, cit, p 1045.

(2) المرجع نفسه، ص 1044- 1045.

فالسيادة فوق الأُمميَّة تتعارض مع المفاهيم الاقتصادية الخاصة بكل دولة. وليس مظهر إلغاء العملات الوطنية المؤشِّر الوحيد للهيمنة الاقتصادية على الدول.

ففي الميدان الصناعي مثلاً، نشأت في السوق رغبة في حماية الصناعات الوطنية للدول الأعضاء وتنسيق عناصرها وضبطها خوفاً من التنافسية الفوضوية، بينما تتطلب المصلحة الداخلية لكل دولة تحرير العملة التمويلية والنقدية من كل تدخّل بهدف استعمالها في توجيه الاقتصاد داخليًّا والسيطرة على الاقتصادات الأقل نموًّا. من هنا نشأ الخلاف بين ممثّلي البرجوزاية الصناعية، المتمثّلة في فرنسا وألمانيا، وبين ممثلي الأيديولوجية المالية في بريطانيا. فالفئة الأولى ترغب في تدخّل مؤسسة السوق الأوروبية في الاقتصاد، وتؤمن باستعمالها أجهزتها وقوانينها لتنفيذ المصالح الصناعية وترويض مراكز القوى المالية والإنتاجية. وهي تؤمن بالسلطة فوق القممية. أما الفئة الثانية، فتؤكّد على ضرورة التدرّج نحو إنهاء الوظيفة الاقتصادية للسوق وإعادة عصر الحرية الذهبي (الليبيرالية) بمفاهيمه الواضحة. فالليبيراليون لا يؤمنون بتدخل الدولة في الاقتصاد المبني على المبادرة الخاصة والحرية والتنافس المشروع تمشّياً مع الشعار الكبير «دعه يعمل، دعه يمر» الذي ساد أوروبا في عصر النهضة. وهذه الفئة ترفض توحيد العملة وتنادي بقابلية تحويلها فقط.

3- المشكلات الاقتصادية الأخرى

وعلى هامش الخلافات الاقتصادية الأساسية، برزت مصاعب محلية بين دولتين أو أكثر أو بين تنظيمات اقتصادية محلية نذكر أبرزها:

- أزمة البطالة في الدول الأعضاء التي تعتبر في أوروبا أخطر منها في اليابان حيث بقيت نسبتها منخفضة نسبيًا (بين 1 و3%)، فيما الولايات المتّحدة (6%)، فقد بلغت في أوروبا عامة 11%[1].

كما أن معدل زيادة فرص العمل في الاتحاد الأوروبي منذ الستينات لم يرتفع سوى 0,3% سنويًا، في حين زاد في الولايات المتّحدة بنسبة 1,8% سنويًا. علاوة على ذلك، إنّ اكتمال الاندماج في أوروبا قد يؤدي إلى انهيار قسم من الشركات. كما أنّ الانسجام بين الاقتصاديات الأوروبية سيزيد من البطالة مهما كانت الحوافز المعلنة للنمو والعطاء.

ومن المشكلات نذكر:

- التخلّف الأوروبي عن الشرق الأقصى بسياسة العرض والطلب. فبلدان أوروبا الغربية تواجه تحدّيات جسيمة في ميدان تقسيم العمل على الصعيد الوطني. وبدخول الصين إلى حلبة الاقتصاد العالمي، ازداد العرض في سوق العمل العالمية ازدياداً كبيراً (5/ 1 تقريباً)، لم تستغلّه الدول الأوروبية جيداً. زد على ذلك أنّ اليد العاملة المتدفّقة من أوروبا الشرقية والوسطى الراضية بالأجور الزهيدة التي تبلغ 10% من الأجور الألمانية تستدعي، مع غيرها من المعطيات، تعديلات مهمة

---

(1) نداء الوطن، العدد 562، الجمعة 16 أيلول 1994، ص 9.

في الهيكلية الاقتصادية لدول أوروبا الغربية كي تتمكّن من المنافسة في الأسواق العالمية ضمن سياسة العرض والطلب.

- سياسة الحماية التي تتبعها بعض الدول تضرّ بمصالح الاتحاد. فالسماح بالتنافس بين شركات الطيران الأوروبية مثلاً على أرض دولة من دول الاتحاد أمر صعب تحقيقه لأن كل حكومة تريد حماية وسائط نقلها. كما تبدو شركات السيارات في فرنسا وألمانيا تلقه من إنشاء مصانع للسيارات اليابانية في بريطانيا، أي داخل المجموعة، في وقتٍ تحاول تحديد «كوتا» لاستيراد سيارات من الخارج بهدف حماية إنتاجها[1]. فالوحدة الأوروبية تفترض أن تفيد الشركات الأوروبية، وليس الشركات متعددة القوميات (أوروبية- يابانية).

- مشكلة تكاثر الشركات ستُطرح بالتأكيد مع إزالة الحدود الجمركية. فإذا قارنّا السوق الأوروبية بسوق الولايات المتّحدة، نجد أنّ أوروبا الموحَّدة لديها أكثر من حاجتها من شركات الطيران والكهرباء والسيارات وغيرها. وقد تنهار الشركات الأقل كفاءة أو تضطر الحكومات الوطنية التي ترفض روح الاندماج لحمايتها ضمن مصالح المجموعة.

ويبقى السؤال:

* هل ستتمكّن الصناعة الأوروبية من التنافس بشكل كفوء مع الصناعة اليابانية المؤتمتة بشكل كبير، بدلاً من الاعتماد على الحماية

(1) كنيدي، مرجع سابق، ص 329.

الوطنية؟

إنّ الجواب عن هذا السؤال غير واضح حتى الآن.

- مشكلة الدخل الفردي المتأتي من أنّ الدمج حصل في قارة توجد فيها مستويات مختلفة من الدخل والضمان الاجتماعي. فمعدّل الدخل الفردي في ألمانيا يعادل 3 أو 4 أضعاف مثيله في البرتغال واليونان. وهذه الفجوة تزيد بين مستويات الضمان الاجتماعي[1].

هذا الفرق في الدخل يُغري الصناعي بنقل استثماراته إلى المناطق حيث تنخفض الأجور، ما يعني إعادة توطين الإنتاج القائم في المناطق الأفقر. وهذا ما ستقاومه الدول التي ستهرب منها الشركات معارضة مبدأ **«دعه يعمل، دعه يمر»**.

ولحلّ هذه المشكلة، يتزايد الضغط السياسي لتوحيد الأجور في دول أوروبا بكاملها من خلال رفع مستوى المعيشة في الدول الأفقر.

- وفي الميدان الزراعي، لم تنسجم السياسة الزراعية المشتركة (GAP) مع منطق السوق العالمية إذ عمدت دول أوروبا إلى فرض عقوبات جمركية مشتركة لحماية مزارعيها ضد المواد الغذائية المستوردة. كما عمدت إلى تقديم تعويضات للمزارعين لتغطية الفرق في أسعار البضائع المصدَّرة إلى الخارج بحيث تتمكّن من بيع فائض منتوجاتها. هذه التدابـ شوّهت

(1) World Ressources,1900- 91, p. 245.

قانون العرض والطلب ورفعت أسعار المواد الغذائية. لقد بلغ الإنفاق الحكومي للمجموعة المخصص للمزارعين وصيادي الأسماك 70% من مجموع موازنة السوق، وبقي القليل لتخصيصه للتنمية الاجتماعية والإقليمية التي يمكن أن تفيد عدداً أكبر من السكان[1].

ففي العام 1990، كلّف دعم المزارعين حكومات أوروبا والمستهلكين مبلغ 133,4 مليار دولار مقابل 74,1 مليار دولار في الولايات المتّحدة و59 مليار دولار في اليابان[2].

علاوة على ذلك، تهدّد الثورة التكنولوجية وصناعة الغذاء بزيادة كبيرة في الإنتاج سواء في الحليب أو اللحم أو القمح، ما سيضع عقبات عديدة أمام البُنى الحالية لدعم الأسعار. وسيؤدي التصاعد إلى تخزين مواد غذائية عديدة، لاسيما بودرة الحليب والزبدة في المخازن، وإلى إخراج العديد من المزارعين من قطاع الزراعة في مرحلة لاحقة.

ومن ضمن الحلول الممكنة لهذه الأزمة تدخل زيادة الصادرات وتقليص الواردات.

- حروب السمك بين الشركاء الأوروبيين، بين الصيّادين الإسبان، الذين حشدوا قوارب صيدهم الخاصة لخوض الحرب ضد الصيّادين الإنكليز والفرنسيين. وتدخّلت في الصراع البحريتان

(1) Economist, World Atlas and Almanc, 1989, p. 27-28.

(2) Wall Street Journal, 24/4/1992, p. 11A.

الفرنسية والبريطانية. وتزايد الصراع بسبب الطلب على السمك، في وقتٍ تضاءلت قطعانه حول القارة الأوروبية. لقد عجزت المفوضية الأوروبية عن إيجاد حل لحروب السمك هذه بسبب تدخّل الحكومات فيه. فإذا أضفنا استعمال الأسلحة والوسائل الأخرى، كالتجسس عبر الأقمار الاصطناعية وسجلات الكمبيوتر للزوارق، أمكننا تكوين فكرة أوضح عن حجم هذا الصراع الاقتصادي[1].

- ملفّ الموز الذي توصل ممثلو الدول الـ12 الأعضاء في المجموعة إلى اتفاق هدنة حوله، خلال اجتماعهم في مراكش في 15 نيسان 1994. والخلاف وقع بين الدول الأعضاء في الاتحاد قبيل تبنّي اتفاقات «جولة الأوروغواي» في إطار اتفاقية «الغات».

ويتمحور الخلاف حول رغبة بعض الدول كفرنسا في إدخال عروض جديدة ضمن «الغات» متعلّقة بالموز، قدّمت إلى أربع دول لاتينية هي كوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وفنزويلا. فعروض الاتحاد للدول الأربع تزيد تدريجيًّا حصص الاستيراد السنوية وتسمح للدول المنتجة بإعطاء إجازات تصدير[2].

- أعمال الاحتيال في ميزانية الدول الأعضاء في الاتحاد والتي قفزت، وفق ما أعلنه مفوض الميزانية بيتر

(1) The Economist, September 1994.

(2) الديار، العدد 2033، السبت 16/ 4/ 1994، ص 15.

شميد باور في مؤتمر صحافي، بنسبة 50% عام 1993. وتركّزت الأعمال المخالفة في قطاع ضمان وتوجيه المنتجات الزراعية في الميزانية(1).

- اختفاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

- الهجرة نحو الشمال التي اعتبرت أحد أسباب البطالة.

ج- الصعوبات الأمنية

أدّى التداخل بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي إلى تقريب هذا الاتحاد من الدور الأمني والعسكري في أوروبا والعالم، رغم أن بنيته الأساسية كانت مقتصرة على الاقتصاد أساساً. فانهيار العالم الأوروبي الشرقي الذي سبّبه تداعي الاتحاد السوفياتي، وقيام النظام العالمي الجديد الذي تزعّمه الحليف الأميركي، وهيمنته على مقرّرات الأمم المتّحدة، وتراجع أهمية الحلف الأطلسي بسبب تفكك حلف وارسو؛ كلها أمور دفعت الدول الأوروبية إلى إقامة التحالفات والمنظّمات المحلية بهدف حماية حدودها الشرقية من سيل الهجرة. علاوة على ذلك، أدّى التواصل الأمني بين أوروبا الغربية والشرقية إلى تعدي الدور الاقتصادي للحلف إلى الدور الأمني.

فالمبرر الأهم لاستمرار منظّمة الأمم المتّحدة ونظامها العسكري وهيمنة الولايات المتّحدة عليها قد زال بعدا أن اندثرت التهديدات العسكرية

---

(1) الأنوار، العدد 1184، السبت 26/ 3/ 1994، ص 9.

في الشرق. ومع هذا التراجع في دور الأمم المتّحدة، برز الدور الأمني والعسكري للدول الأوروبية مجتمعة متعاظماً، وذلك بهدف تأمين استقلالية القارة الأوروبية على الساحة الدولية والتخلص من هيمنة الحليف الأميركي على القرارات الاستراتيجية.

نصّت اتفاقية ماستريخت على بناء نظام دفاع أوروبي في المستقبل يضمن مكانة الاتحاد الأوروبي الغربي ولا يتعارض مع خيارات الحلف الأطلسي. وهذا ما طُرح، ضمن فكرة «الشراكة من أجل السلام»، على دول أوروبا الشرقية المتحرّرة من الهيمنة السوفياتية. وعرضت الدول الأوروبية، المجتمعة في قمة بروكسل في 22 حزيران 1994، إدخال روسيا في المشروع نفسه كمحاور أساسي دائم. وهكذا توضّحت صورة أوروبا المستقبلية، والتي يرغب الشركاء الأوروبيون في قيامها كبديل للحلفين الأطلسي ووارسو.

لكن هذه المشاريع الأمنية تبدو مصطدمة بعقبات أساسية وجوهرية، أبرزها معارضة واشنطن لتقوية أوروبا موحَّدة على صالح دورها الأمني والاستراتيجي في القارة الأوروبية وفي العالم. من جهة أخرى، رفضت بعض الدول الشرقية، كبولونيا وتشيكيا وهنغاريا، الانضمام إلى الحلف الأمني، بسبب عدم استقرار علاقاتها مع روسيا. واعتُبر هذا الرفض مقدمة لرفض دول شرقية أخرى للاقتراح، ما يعني أن انضمام قسم من دول أوروبا الشرقية فقط إلى حلف «الشراكة من أجل السلام» قد

يخلق في أوروبا جداراً حديديًا جديداً يحشر روسيا في خانة العدو، ويعيد المنطقة إلى أجواء الحرب الباردة السابقة.

كما أنّ توسيع الحلف أمنيًا ليشمل أوروبا الشرقية قد يؤدي إلى التواجه مع روسيا، لأنّ بعض دول حلف وارسو السابق تشعر أنّها مهدّدة الكيان من قِبل روسيا التي تعتبرها اليوم في وضعٍ يشبه إلى حدٍّ ما زمن المد القيصري.

وبالفعل، وأمام اقتراحات الغرب تطبيق مشروع «الشراكة من أجل السلام»، رد الزعيم القومي المتشدد في روسيا جيرينوفسكي بتوجيه إنذار للغرب رافضاً هذا الاقتراح[1].

كما أعلن وزير الدفاع الروسي بافل غراتشيف في 17 آذار 1994 أنّ روسيا قد تنضم إلى المشروع، إنما حسب شروطها[2]. وهذا الأمر تخوّف منه وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري خلال خطابٍ له أمام الكونغرس.

علاوة على ذلك، أظهر أمر اللجوء إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي CSCE كحل للمشكلة فشله، إذ إنّه لم يجد حلاً للمشكلة اليوغوسلافية، وبدا التفاوت في أداء أعضائه واضحاً. والسبب يعود إلى فقدان المرجعية في هذا المؤتمر، الذي تأسس عام 1975 وحُدّدت أهدافه بـ«**إقامة علاقات سليمة وطبيعية إذا**

(1) السفير، العدد 6734، الجمعة 8 آذار 1994، ص 16.

(2) الديار، العدد 1941، الثلاثاء 11 كانون الثاني 1994، ص 22.

أمكن مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أي بين الشرق والغرب، وبين الحلف الأطلسي وحلف وارسو».

هذا على صعيد الأمن الأوروبي.

أمّا إذا تعدّينا الإطار الأوروبي إلى الإطار الدولي، فإننا نرى أوروبا الحالية عاجزة عن اتخاذ خطوات أمنية واستراتيجية لتبديل الأوضاع العالمية أمام نظام عالمي أميركي مهيمن، وروسيا ما تزال محتفظة بترسانتها العسكرية والاستراتيجية محاولة التأثير على الأحداث الدولية من خلالها.

فهل إنّ أوروبا السبعة وعشرين ستستطيع التحرر من الهيمنة الأمنية الأميركية والأطلسية لتتخذ مواقف مستقبلية مستقلة عن هذين الجبّارين الأمنيين؟

هذا على الصعيد الأمني. إلا أن المشكلات التي تعترض إكمال مفاهيم الوحدة عسكريًا ستكون أكبر. ويمكننا، في معرض تصوّر المشكلة، تخيّل عملية توحيد جيوش أعضاء الحلف الأوروبي، مع ما يفرض ذلك من تخلٍّ عن الخصوصيات الوطنية، إن لجهة السلاح التقليدي أو النووي، ومن خطر على مستقبل الوحدات المسلّحة للدول الأعضاء التي تعتبرها رمزاً لكرامتها ولتراثها وتقاليدها العسكرية.

وعلى سبيل المثال، وفي إطار الأخطار الأمنية التي قد تتعرض لها إحدى دول الاتحاد والتي تجد باقي الدول صعوبة تحديد التصرف الواجب حيالها، عادت منظّمة «ايتا» الإسبانية إلى السلاح

وعادت إسبانيا إلى واجهة الحدث كأحد مسارح النزاعات المسلحة في أوروبا في شهر حزيران من العام 2007. وهكذا عادت قضية إقليم الباسك لتجد لها مكاناً على جدول الأزمات الأوروبية[1]. وكانت منظمة «ايتا»، أي الجناح العسكري للانفصاليين الباسك، قد أعلنت وفقاً لإطلاق النار دخل حيّز التنفيذ في 24 آذار من العام 2006. لكن الحكومة الإسبانية تابعت الحملة ضد المنظّمة وطعنت في شرعية الانتخابات البلدية التي جرت في إقليم الباسك في 27 أيار من العام نفسه. وهذا ما دفع بـ«ايتا» إلى التخلي عن الهدنة والعودة إلى الصراع المسلح.

ونقلت صحيفة «الموندو» اليمينية عن خبراء في شؤون «ايتا» أن المنظمة تملك أربع مجموعات كوماندوس عملانية يضم معظمها مقاتلين لم ترد أسماؤهم في سجلات الشرطة، وإحدى هذه المجموعات متنقلة ومتمركزة في فرنسا.

ومنظمة «ايتا» التي تأسست عام 1959 تطالب بانفصال إقليم الباسك عن إسبانيا.

وتساءل المراقبون: ماذا سيكون موقف دول الاتحاد الأوروبي في حال اهتزت وحدة إحدى دوله، أي إسبانيا؟

د – الحالة الألمانية

اعتبر انهيار جدار برلين

(1) إقليم الباسك هو إقليم يمتد عبر جبال البيرينه الغربية على الحدود ما بين فرنسا وإسبانيا، ويعتبر منطقة تاريخية يقطنها شعب الباسك ويبلغ عدد سكانه 2,108,281 نسمة.

حلاً لمشكلة ألمانيا بتوحيدها مجدداً. لكنه خلق مشكلة بالنسبة لأوروبا الموحّدة، بسبب الإمكانات الهائلة التي باتت ألمانيا الجديدة تتمتّع بها بالنسبة لباقي دول السوق الأوروبية. وكانت دول هذه السوق قد سبق وأقامت حلفاً مع دولة ألمانيا الغربية الموازنة لها في الاقتصاد والأمن والسياسة وغيرها.

وبالفعل، أيقظ مشروع «النواة الأوروبية الصلبة»، الذي اقترحه أقطاب الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم في العام 1994، أحلام الخوف والذعر من استعدادات ألمانيا للسيطرة مجدداً على القارة الأوروبية. كما أثار ردود فعل أوروبية ودولية عنيفة شكّلت أول هزّة عنيفة للبنيان الأوروبي بكامله[1].

وجاءت أبرز ردود الفعل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا.

والنواة الأوروبية الصلبة، التي اقترحت يومذاك، تتشكّل من ألمانيا وفرنسا وبلاد البنالوكس (لوكسمبورغ، بلجيكا وهولندا)، ولها نواة أصلب تتألّف من فرنسا وألمانيا كمركز لأوروبا.

علاوة على ذلك، يبلغ الناتج الوطني الإجمالي لألمانيا الاتحادية 25% من الدخل الإجمالي للمجموعة. لذلك فهي الأقوى، ليس فقط ديمغرافيًا إنّما أيضاً اقتصاديًا. فالاقتصاد الألماني مجهّز جيداً للسيطرة على السوق الداخلية الأوروبية، والفائض من ميزان ألمانيا التجاري يقابله عجز في

(1) L'Express, N° 2355, 29 September 1994, p. 6.

ميدان تبادل البضائع والخدمات لعدد من البلدان الأخرى في المجموعة.

ويعود التفوُّق الألماني إلى أسباب أبرزها:

- متانة السياسة المالية للدولة وتحقيق توازن معقول في سياسة إنفاقها.

- الإنتاجية العالية.

- التمتّع ببنية تحتية عالية المستوى وبهيكلية اقتصادية متوازنة.

- العمّال المدرّبون جيداً والسياسة التعليمية العالية.

- نظام اجتماعي منفتح وحرّ.

- أعلى قدر من السلام الاجتماعي.

- غياب الإنفاق العسكري.

يقابل ذلك مسائل ينبغي على ألمانيا معالجتها للاندماج في السوق الأوروبية، أبرزها ارتفاع مستوى الأجور والأعباء الضريبية المفروضة على الشركات والضمانات الاجتماعية المرتفعة التكاليف.

في ضوء هذا الوضع الاقتصادي الإيجابي لألمانيا تجاه السوق الأوروبية، والذي أعلن زعماء الدول الأوروبية الاثنتي عشرة خلال اجتماعهم في دبلن في 28 نيسان 1990 أنه سيعطي دفعاً جديداً لأوروبا، قد يقلب التوازن الاقتصادي الأوروبي لصالح ألمانيا. والسؤال المطروح هو: كيف يمكن تحقيق علاقات منسجمة بين أكثر أمم أوروبا سكاناً وإنتاجية وتطوراً تكنولوجيًا وكفاءة عسكرية، وبين أممها الأصغر والأقل قوة؟ وهل إن الهيمنة ستكون للدولة القوية داخل الاتحاد؟

هذا التساؤل يزيد من المخاوف في حال قامت قطبية

ثنائية ألمانية- فرنسية للسيطرة على السوق. كما أن القليل من الخبراء يشكون من أنّ الهيمنة الألمانية على اقتصاد السوق، وربما سياستها الخارجية وتأثيرها في العالم الثالث، ستكون فعلية، وسيكون لألمانيا الكلمة الفصل في كيفية عمل النظام الجديد.

كل ذلك دفع المراقبين إلى التخوّف من قيام أوروبا ألمانية بدلاً من ألمانيا أوروبية، بسبب الحجم القومي والجغرافي والسكاني والاقتصادي الألماني المتزايد[1]. هذا التخوف دفع برئيس الكتلة النيابية للتجمع المسيحي الديمقراطي الألماني ولفغانغ شويبله إلى المطالبة بخلاص بعض السياسيين الأوروبيين من «العقدة الجرمانية» التي تجعلهم يتخوّفون من الاقتراحات الألمانية المقدّمة للسوق. وعلّق على اتهام صحيفة لوموند الفرنسية على مشروع النواة الأوروبية بأنه «سيطرة جرمانية»، بأنّه اتهام مبالغ فيه وينمّ عن عُقَد تاريخية يتحمّل مسؤوليتها من لا يزال يعانيها.

إنما، ومهما قيل، فإنه من غير المشكوك فيه أنّ حجم ألمانيا وقدراتها الاقتصادية والجغرافية والجيوستراتيجية تضع مشكلة جدية أمام الاتحاد الأوروبي، فقد سبق ونفاها المستشار كول في تصريحٍ له جاء فيه أنّ «**بلاده هي المحرّك للوحدة الأوروبية دون أن يعني ذلك أن يتخذ الأعضاء الآخرون**

(1) كنيدي، المصدر نفسه، ص 339.
Le Point, N° 1153, 22 Octobre 1994, pp. 28- 31.

مكاناً في الصف الثاني»[1].

وبالفعل، وبعد انضمام ألمانيا الموحّدة إلى الاتحاد الأوروبي، لم يشكل هذا الانضمام مشكلة هيمنة أو سيطرة، بل اندماج تام وكامل في البنية الأوروبية، وذلك بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل.

هـ- مشكلات أخرى

علاوة على المشكلات الرئيسية التي ذكرت، والتي تعترض سبيل الوحدة الأوروبية، وقد تعرقل مسيرتها نحو الاندماج الكامل سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، يمكن للمراقب لمس صعوبات أخرى أقل أهمية، أبرزها:

1- أنّ عملية تشكيل أوروبا دستوريًا تستهلك معظم طاقاتها السياسية في وقت تبرز أمامها قوى عظمى منافسة كالولايات المتّحدة واليابان وأوستراليا.

2- عدم إمكانية أوروبا الموحّدة البقاء في وضع المتفرّج على انهيار الدول المجاورة، والمثال اليوغوسلافي يؤكد هذه النظرية.

3- صعوبة إبقاء التميز، بين أوروبا الموحّدة وحلف شمالي الأطلسي قائماً، في وقتٍ ارتفعت أصوات أوروبية تنادي بالاندماج الدفاعي الكامل[2].

4- تخوّف بعض البلدان المنضوية للحلف من زيادة الاندماج وفقدان الهوية القومية لكل دولة.

(1) الحياة، العدد 11549، السبت 1 تشرين الأول 1994، ص 8.
Le Point, No 1151, 8 Octobre 1994, p. 40.

(2) G. AGNELI, The Europe of 1992, Foreign Affairs, Vol. 68, No 4, pp. 61- 70.

5- مشكلات فرضها تفكّك العالم السوفياتي، وخاصة في دول أوروبا الشرقية، الذي قد يؤدي إلى توتّرات عرقية وحروب حدودية واضطرابات اجتماعية وهجرات جماعية.

6- الهجرات الجماعية من شمال أفريقيا نحو فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والتي خلقت فيها اضطرابات عرقية منعت الاندماج الأوروبي الكامل، وعملت على الحدّ من حرية تنقّل الأشخاص ضمن حدود المجموعة[1].

وتشير التوقعات إلى أنّ بعض الدول، كإسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا واليونان، سيرتفع عدد السكان فيها ما بين 1990 و2025 بنسبة 5 ملايين شخص، جميعهم من شمال أفريقيا، مما سيخلق مجتمعاً آخر داخل المجموعة الأوروبية مختلفاً عرقيًا ودينيًا واجتماعيًا[2].

7- ثورة الإنسان الآلي التي تتحدّى المجتمعات الأوروبية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي مما يزيد من مشكلة البطالة. وتفضّل بعض الدول عدم اتباع مثال اليابان بالنسبة للإنسان الآلي وللأتمتة، بل الاتجاه إلى تأهيل اليد العاملة الإنسانية وإلى تشجيع الحراكية في الوظائف داخل المجموعة.

(1) كنيدي، المرجع نفسه، ص 39.

(2) World Resources, 1990- 91, pp. 254- 255. New York Times, 9 Février 1992, p 1 et 30.

خلاصة- نظرة مستقبلية

قبل أن ننهي دراستنا حول الاتحاد الأوروبي، وبعد أن رسمنا صورة عن إمكاناته وتاريخه ومشاكله وعلاقاته بالعالم الآخر، وفي تطلّعات مستقبلية نرى أنّه ليس من السهل في الوقت الراهن، وفي ظل التحولات الكبرى في الأنظمة الدولية، الكتابة عما ستؤول إليه أحوال أوروبا في العقود المقبلة، أو عن مدى قدرة الاتحاد على الصمود والتوسع والمتابعة بلعب دور هام في العلاقات الدولية، وسط تضارب مصالح أعضائه واضمحلال نفوذهم أمام الولايات المتّحدة حاليًّا، وربما الشرق الأقصى لاحقاً.

فهل سيكون بقدرة أوروبا تغيير نمط سياستها الحالية ودمج قدراتها وإنشاء مؤسسات وأسواق وثروات موحّدة؟

وهل سيكون بإمكانها الصمود أمام تحدي البطالة والهجرة والفساد في مجتمعها وإقامة البنك المركزي الأوروبي الموحّد؟

وهل ستتمكّن من القفز فوق خلافاتها لتضع سياسة خارجية موحّدة مؤثّرة؟

فإذا أراد الأوربيون تفادي خطر الانزلاق في مستنقع التهميش في مواجهة شرق آسيا والولايات المتّحدة، فإنّه من الضروري قيام أوروبا الكبرى. لذلك يرسم

المخطّطون للسياسة الأوروبية أربعة احتمالات مستقبلية أمام الاتحاد[1]:

أ- إمّا أن يبقى عدد الدول كما هو حاليًا مما يشكل قوة وانسجاماً اجتماعيين في محيط فيدرالي أوروبي متجانس.

ب- أو أن تتمدّد لتشمل كل الدول الأوروبية فتشكّل سوقاً كبيرة مشتركة محمية حدودها دون اندماج سياسي يكوّن المجال الأوروبي المستقبلي.

ج- أو أن تحل نفسها تدريجيًا إثر الخلافات بين الأعضاء ورغبة هيمنة بعضها علي بعضها الآخر، وبذلك يتحقّق نصر أميركي فيتشكّل مجدداً الاتحاد الأورو-أطلنتي.

د- أو أن يتابع الاتحاد الأوروبي صياغة نفسه وتوسيع عضويته فيصبح اتحاداً اقتصاديًا، سياسيًا، اجتماعيًا، أمنيًا لكامل القارة الأوروبية. وهكذا ترتسم صورة الاتحاد الأوروبي للقرن الـ21.

بالطبع، ما يزال أمام أوروبا طريق طويل تجتازه وعقبات كبرى تقف في طريقها، أبرزها تلك التي تلقيها أمامها القوى العالمية الجديدة. فعلى ضوء التغيّرات في الشؤون العالمية، وخاصة انهيار الاتحاد السوفياتي، وخطر الحروب بين دوله، وتزايد قوة آسيا الاقتصادية، وبروز القوى النووية الجديدة في الهند والصين، ومشكلات الولايات المتّحدة الاقتصادية، والصراعات التي تثيرها

(1) السفير، العدد 6744، الأربعاء 30/ 3/ 1994، ص 9.

الديمغرافية لحروب المصادر، وعدم التوازن السكاني بين الشمال والجنوب، وأخطار البيئة؛ أمام جميع هذه التغييرات نرى أن لا بديل أمام أوروبا سوى التحرك نحو المزيد من الاندماج والوحدة بهدف خلق كيان مؤثّر وقادر على مواجهة التحديات بشكل جماعي. إنَّ اتحاداً أوروبيًّا يضم كل دول أوروبا تتشارك كلها في عملة أوروبية موحَّدة سوف يكون مختلفاً عن الاتحاد الحالي، وسيكون هذا التوسيع (إذا حصل) رابع تغيير دستوري بعد اتفاقية روما[1].

وهذا يتطلّب مفاهيم جديدة للوحدة وبنى جديدة للاتحاد الأوروبي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية والهجرة والدفء الكوني وتأثير التكنولوجيات الجديدة، وذلك بهدف جعل الاتحاد يقف موحداً وبمعزل عن بقية مشاكل العالم، وهذا ما لم يستطع تنفيذه حتى اليوم.

وبرأينا أن المستقبل الأوروبي مهم بالنسبة لباقي أقطار العالم، وذلك ليس لأسباب اقتصادية وحسب. فأوروبا بدأت بتجربة سياسية ذات أهمية قصوى تتعلّق بكيفية تفكير المجتمعات السياسية بنفسها وبعلاقاتها مع الآخرين. والعالم يشهد اليوم نوعاً من انتقال السلطة من الوطنيات الضيقة إلى الوحدات الأكبر، ولا سيما

(1) الاتحاد الأوروبي: أزمة منتصف العمر، محمد النصر، ترجمة عن الإكونوميست، الديار، العدد 3145، الثلاثاء 10/ 6/ 1997، ص 21.

عبر القوميّات الإقليمية والعرقية. فعالم القرن الـ21 يبدو أنه سيحركه تياران أساسيّان:

- الأول تيار التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا. وهو التيار الذي يوجّه الدول نحو اندماج اقتصادي أكبر ونحو إقامة أسواق إقليمية ودولية.

- الثاني هو الميل نحو الانفصال العرقي وإلى تشكيل مجموعات أثنية وصعود الأصولية الدينية. وهذا الانفصال العرقي هو الذي يحلّ الآن مكان العقائد المنهارة.

وكلا التيارين سيكون لهما تأثير على أوروبا القرن الـ21، أمام التناقض الضمني بين الاتجاه الاندماجي الكلي في دولة «فوق الأممية»، في وقتٍ تُضعف فيه التكنولوجيا والاتصالات تحكّم الدولة وتزيل الحدود، وبين الاتجاه نحو المزيد من الاهتمام بالهوية القومية أو الإقليمية.

فالاندماج الكلي قد يصبح طاغيًا ويترك آثاره على مستقبل أوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي. ونظرية «العالم بلا حدود»، التي تعني بأنه يمكن للمستهلك الأوروبي المتمتع بالسيادة شراء اللحم الأميركي أو السيارة اليابانية، إذا كانت الأسعار مناسبة له، هي نظرية بعيدة التطبيق حاليًا.

وهناك كثير من الأسباب التي تؤدّي إلى إقامة بنى فديرالية يتولى الرأس فيها المهام ذات البعد الأوروبي والمشاكل التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، ولا يتمكن الأعضاء من الاتفاق على حلّها. إنّما، يبقى على الاتحاد تذليل عراقيل متعددة

قبل ذلك سبق الحديث عنها في هذا الفصل.

هذا الاندماج يعنينا مباشرة في الشرق الأوسط، خاصة في موضوع الخطة الأوروبية التي سيدرسها الاتحاد، والتي تتناول إقامة منطقة تجارية حرّة تشمل شمال أفريقيا والشرق الأوسط خلال قمة «أيسن» الألمانية. كما يعنينا من خلال محاولات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إقامة عالم أوروبي - متوسطي يجمع كل الدول الأوروبية والمتوسطية. فأمام إمكانية توقيع السلام النهائي والشامل في المنطقة، بدأت دول الاتحاد التفكير على نحو استراتيجي يرمي إلى إنشاء منطقة اقتصادية أوروبية- متوسطية عن طريق زيادة المساعدات بحوالى الضعفين بهدف المساهمة في إعادة تنظيم البنى التحتية في دول حوض البحر المتوسط الشرقي والجنوبي.

من جهة أخرى، نطرح تساؤلاً: هل إنّ على حلف شمالي الأطلسي أن يتابع ويستمر في البقاء؟ خاصة بعد انهيار حلف وارسو العسكري واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى القيام بمهام أمنية، خاصة في أوروبا الشرقية وعالم البحر الأبيض المتوسط؟

فهذا الحلف أنشئ لمواجهة الظروف غير العادية للمرحلة الأخيرة من الأربعينات. إنما، ومع انتهاء ظروف هذه المرحلة، ومع تزايد طلبات الانضمام الروسية والأوكرانية إلى «الشراكة من أجل السلام»، أصبح المجال مفتوحاً أمام تخصيص أوروبي أمني يمكّن من استبدال هذا الحلف بمؤتمر «الأمن

والتعاون الأوروبي» الذي لا تستثنى منه أية دولة أوروبية.

أخيراً، نرى أن اليابان تخصّصت بالاستثمار، والولايات المتّحدة بالاستهلاك، والاتحاد السوفياتي بالتسلّح. أما أوروبا، فإنها تمكّنت من أن توازن بين هذه المزايا الثلاث فاستثمرت جزءاً من دخلها الإجمالي أقل من اليابان وأكثر من الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي. لذلك قد تشكّل أوروبا الموحّدة فديرالية ديمقراطية غنية ومتنوّعة اجتماعيًّا ومتعدّدة اقتصاديًّا، وتشكّل قوّة هائلة على المسرح الدولي فيكون القرن الـ21 قرناً أوروبيًّا بعد أن كان القرن الـ20 قرناً أميركيًّا.



ملحق رقم (19)

المنظّمات الأوروبية المتنوعة

أولاً: الأجهزة التابعة للسوق الأوروبية المشتركة

أ- مجلس وزراء السوق Le Conseil des Ministres

هو الجهاز التنفيذي للسوق. يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات وأحياناً بالأغلبية المطلقة، ويحيل قراراته الهامة للبرلمان الأوروبي.

ب- لجنة السوق La Commision du Communauté

تقترح على مجلس الوزراء التدابير المقترحة لتحسين الأداء في العمل، وتتمتّع ببعض صلاحيات القرار، وتعمل على التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء.

ج- البرلمان الأوروبي Le Parlement Européen

ينتخب في الدول الأعضاء من الشعب.

أعداد أعضاء البرلمان الأوروبي موزعة كالآتي:

ـ ألمانيا (99)	ـ النمسا (18)	ـ بلجيكا (24)	ـ قبرص (6)
ـ الدانمارك (14)	ـ اسبانيا (54)	ـ استونيا (6)	ـ فنلندا (14)
فرنسا (78)	ـ بريطانيا (78)	ـ اليونان (24)	ـ هنغاريا (24)
ـ إيرلندا (13)	ـ إيطاليا (78)	ـ لتونيا (9)	ـ ليتوانيا (13)
ـ اللوكسمبورغ (6)	ـ مالطا (5)	ـ هولندا (27)	ـ بولونيا (54)
ـ البرتغال (24)	سلوفاكيا (14)	ـ سلوفينيا (7)	السويد (19)
ـ تشيكيا (24)	ـ رومانيا (30)	ـ النروج (14)	

المستند: Quid 2006, op. cit., p. 1049.

يتمتّع البرلمان بصلاحيات المراقبة ويرفع تقارير دورية للسوق ويقرّر موازنتها بعد درسها في مجلس الوزراء ويسنّ القوانين لها. يمكنه إلغاء قرارات مجلس الوزراء التي لا يعرضها عليه للموافقة.

د- محكمة السوق La Cour de Justice

تتألف من 13 قاضياً و6 محامين عامّين، وتنظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق اتفاقات السوق.

هـ- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية Le Comité Economique et Social

- دورها استشاري إلزامي قبل اتخاذ القرارات المهمة.

- تتألف من 189 عضواً يعيَّنون لأربع سنوات من قِبل مجلس وزراء السوق.

و- ديوان المحاسبة La Cour des Comptes

يتألّف من 12 عضواً معيَّنين لمدة 6 سنوات من قِبل مجلس وزراء السوق. ينحصر دوره بالمراقبة وتشريع القرارات المالية والإدارة المالية للسوق.

ز- البنك الأوروبي للاستثمار La Banque Européenne d'Investissement

مهمّته المساهمة في التنمية المتوازنة للسوق من خلال القروض والضمانات.

ويعتبر المصرف متعدّد الجنسيات الأهم في العالم.

موازنته 57,6 مليار درهم أوروبي (ECU).

ثانياً: المنظّمات الأوروبية الأخرى

أ- اتحاد أوروبا الغربية Union De l'Europe Occidentale **(1948)**

يجتمع على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والسفراء.

ومهمته الدمج التدريجي لأوروبا في مجالَيْ الأمن والدفاع.

ب- المجلس الأوروبي (1949)

الدول التي أنشأته هي:

بلجيكا- الدانمارك- فرنسا

يضمّ حاليًّا كذلك:
بلغاريا- قبرص- ألمانيا- إسبانيا- فنلندا.

مجلس وزراء يجتمع مرّتين سنويًّا على مستوى وزراء الخارجية، وشهريًّا على مستوى المندوبين. هدفه تحقيق وحدة أكثر تقارباً بين الأعضاء بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- المجموعة الأوروبية للدفاع (1950)
La Communauté Européenne de Défense

غايتها خلق جيش أوروبي متعدّد الجنسيات لأهداف دفاعية، بالتنسيق مع حلف شمالي الأطلسي.

د- المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ (1951)
La Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier (CECA)

ولدت بموجب خطة شومان، وهدفها تقريب الدول المنظّمة، وخلق سوق مشتركة، وإلغاء الحواجز الجمركية.

هـ- الحلف البلقاني (1954)
Le Pacte Balkanique

اتفاق صداقة وتعاون بين دول البلقان (أُلغي).

و- السوق الأوروبية للطاقة النووية (1958)
La Communauté Européenne de l'Energie Atomique (EURATOM)

هدفها تنشيط تنمية الطاقة النووية في الدول الأعضاء وتسهيل إقامة المصانع النووية المنتِجة للطاقة.

ز- مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي
La Conférence de la Sécurité et la Coopération en Europe (CSCE)

هـدفـه الـمـسـاعـدة والمشاورة مع أوروبا الشرقية.

ج- المجال الاقتصادي الأوروبي (1992)
L'Escpace Economique Européenne

يهدف إلى تنمية المناطق الأوروبية المحتاجة إلى التنمية.

ط- لجنة التعاون لأوروبا الوسطى (1992)
Le Comité de Coopération de L'Europe Centrale (CCEC)

تعتبر أوروبا الوسطى منطقة تبادل حرّ.

ي- مجلس البلطيق (1992)
Le Conseil Baltique

يضم ألمانيا- الدانمارك- أستونيا- فنلندا- لتونيا- ليتوانيا- النروج- بولونيا- روسيا- السويد، ويهدف إلى التعاون والتنسيق بينها.

ك- المجلس الشمالي (1992)
Le Conseil Nordique

يضم كلاً من الدانمارك وفنلندا وإيسلندا والنروج والسويد، ويهدف إلى تنسيق القوانين بينها.

ل- البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (1993)
La Banque Européenne pour la Reconstruction et le Développement (BERD)

هدفه مساعدة دول أوروبا الشرقية على الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ملحق رقم (20)

بعض التواريخ المهمة في أوروبا

- 1943: تشرشل يقترح تشكيل مجلس أوروبي.
- 1947: مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا.
- 1948: إقامة البنالوكس.
- 1948: اتحاد أوروبا الغربية.
- 1949: المجلس الأوروبي.
- 1950: مشروع روبير شومان.
- 1954: اتفاقيات باريس لإنشاء اتحاد أوروبا الغربية.
- 1955: مؤتمر ميسينا لإنشاء سوق اقتصادي موسَّع.
- 1956: مؤتمر تحضيري لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.
- 25/ 3/ 1957: معاهدة روما التي أنشأت السوق الأوروبية.
- 8/ 9/ 61: بريطانيا تتقدّم بطلب انضمام إلى السوق.
- 4/ 7/ 62: الرئيس كنيدي يقترح حلفاً أميركيًا مع السوق.
- 10/ 3/ 66: فرنسا تنسحب من حلف شمالي الأطلسي.

- 11/ 5/ 67: بريطانيا وإيرلندا والدانمارك تتقدّم بطلب انضمام إلى السوق.

- 18/ 12/ 67:

* النروج تتقدّم بطلب انتساب للسوق.

* فيتو فرنسي على قبول عضوية بريطانيا.

- 7/ 1/ 68: تقرير الوحدة الجمركية بين الأعضاء بالنسبة للإنتاج الزراعي.

- 18/ 12/ 68: مخطّط مارشال لتحديث أوروبا (10 سنوات).

- 1/ 12/ 69: الرئيس بومبيدو يلغي الفيتو الفرنسي على انضمام بريطانيا إلى السوق.

- 15/ 10/ 70: خطة ورنر لقيام وحدة اقتصادية ومالية وإيجاد عملة موحّدة.

- 24/ 4/ 72: تقرير النظام المالي الأوروبي.

- 1/ 1/ 73:

* انضمام الدانمارك وبريطانيا إلى السوق.

* اتفاق تبادل تجاري حرّ مع النمسا والبرتغال والسويد وسويسرا.

- 7/ 3/ 73: مؤتمر هلسنكي حول أمن أوروبا.

- 19/ 1/ 74: فرنسا تنسحب من النظام المالي الأوروبي.

- 14/ 3/ 76: بدء مفاوضات الغات في طوكيو.

- 7/ 1/ 77: تقرير الوحدة الجمركية الأوروبية.

- 13/ 3/ 79: وضع النظام المالي الأوروبي موضع التنفيذ واعتماد عملة الدرهم الأوروبي الموحّد (European Currency Unit) (ECU).

- 1/ 1/ 81: اليونان تدخل السوق.

- 1/ 1/ 86: اتخاذ قرار بانتساب البرتغال وإسبانيا للسوق.

- 20/ 7/ 87: المغرب يطلب الانضمام للسوق (لا ينال الموافقة).

- 15/ 6/ 89: انتخاب البرلمان الأوروبي.

- 17/ 7/ 89: النمسا تطلب رسميًا الانضمام للسوق.

- 15/ 12/ 89: اتفاقية لومي.

- 1/ 1/ 93: درس اندماج ألمانيا الموحّدة في السوق على مراحل ثلاث.

- 1/ 7/ 93: حرية انتقال الثروات.

- 1/ 1/ 95: انضمام النمسا والسويد وفنلندا للاتحاد.

- 25/ 3/ 95: سبع دول تزيل القيود أمام حركة البضائع والمسافرين، وهي: فرنسا- ألمانيا- إسبانيا- البرتغال- هولندا- بلجيكا واللوكسمبورغ.

- 2004: انضمام ثماني دول إلى الاتحاد هي: أستونيا- ليتوانيا- تشيكيا- هنغاريا- بولونيا- سلوفاكيا- قبرص ومالطا.

- 2005: انضمام سويسرا والبرتغال إلى السوق.

- 25/ 4/ 2005: توقيع اتفاقية انضمام بلغاريا ورومانيا في العام 2007.

- 3/ 1/ 2005: بدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد.

- في عام 2005: تقدّمت بطلب الانضمام إلى الاتحاد كل من كرواتيا، مقدونيا، المغرب، النروج، تركيا.

فهرس المجلد الثاني